

كيف

تحدد الاتجاه



والتأثير الشبه

أحمد فتحي سليمان

الرواق للنشر والتوزيع

كيف تقدم الغرب وتأخر الشرق؟

أحمد فتحي سليمان

الرواق للنشر والتوزيع

كيف تقدم الغرب وتأخر الشرق؟

أحمد فتحي سليمان

الطبعة الأولى --- يناير 2022

الغلاف: عبد الرحمن الصواف

الإخراج الفني: ضياء فريد

المراجعة اللغوية: إسلام منتصر

رقم الإيداع: 2021/30156


الترقيم الدولي: 978-977-824-135-8


جميع حقوق الطبع محفوظة

186 عمارات امتداد رمسيس 2 - أمام أرض المعارض - مدينة نصر

هاتف: +20220812006

rewaq2011@gmail.com

 alrewaqpublishing

 alrewaqpublishing

www.alrewaqpublishing.com



للنشر والتوزيع

على سبيل التقديم لماذا هذا الكتاب؟

«يقبل المسيحيون على قراءة القصائد والقصص الخيالية العربية، ويدرسون علوم الدين والفلاسفة العرب؛ ليس بغرض دحضهم بل لاكتساب لغة عربية صحيحة وبلغية، فأين الرجل العادي الذي يقرأ التعليقات اللاتينية على الكتاب المقدس أو الذي يدرس الإنجيل أو الأنبياء أو الحواريين؟ وا حسرتاه!».

«لقد غداً المسيحيون المهووبون جميعاً يقرءون الكتب العربية، ويدرسونها بحماس، ويجمعون مكتبات ضخمة بأموال كثيرة، ويحتقرون الأدب المسيحي؛ لكونه غير جدير باهتمامهم، ونسوا لغتهم لدرجة أنه في مقابل كل شخص يستطيع كتابة رسالة لصديق باللغة اللاتينية يوجد ألف شخص يستطيعون التعبير عن أنفسهم بلغة عربية سليمة، ويكتبون القصائد بهذه اللغة أفضل من العرب أنفسهم» (1).

القس الإسباني بول الفاروس القرطبي ١٨٥٤م.

كيف القصة انعكست؟

عندما جال في ذهني السؤال القديم المتجدد الذي أظنه جال في ذهن الجميع: «لماذا تقدم الغرب وتأخر الشرق؟». بحثت عن إجابات في كتب المعاصرين وكتب التاريخ، وتعددت الإجابات التي وجدتتها بتعدد مشارب من قرأت لهم، وإن كانت الإجابات تعكس رؤى طرفين أحدهما يرى أن سبب التأخر هو عدم محاكاة الغرب الذي وصل لـ«التركيبة السحرية»، وأن امتناعنا عن الأخذ بأساليب الغرب بشكل كامل بلا انتقاص ولا انتقاء هو امتناع عن تلقي المريض للدواء الوحيد الذي يحقق شفاؤه، وخير من يعبر عن هؤلاء طه حسين - قبل أن يتحول لتأييد التوجهات الإسلامية لاحقاً - حيث يقول في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر ١٩٣٨م): «صدقني يا سيدي القارئ، إن الواجب الوطني الصحيح، بعد أن حققنا الاستقلال وأقررنا الديمقراطية في مصر إنما هو أن نبذل ما نملك وما لا نملك من القوة والجهد، ومن الوقت والمال لنشعر المصريين أفراداً وجماعات أن الله قد خلقهم للعزة لا للذل، وللقوة لا للضعف، وللسيادة لا للاستكانة، وللنباهة لا للخمول، وأن نحو من قلوب المصريين أفراد وجماعات هذا الوهم والإثم الشنيع الذي يصور لهم أنهم خلقوا من طينة غير طينة الأوربي، وفطروا على أمزجة غير الأمزجة الأوربية.. علينا أن نصبح أوربيين في كل شيء، قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات، علينا أن نسير سيرة الأوربيين، ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها حلوها مَرَّها، ما يجب منها وما يكره، وما يحمد فيها ويعاب».

أما الطرف أو المعسكر الآخر فهو الأغلب من المفكرين والكتاب الذين تمسكوا - بقدر ما - بتمايز الحضارة العربية الإسلامية، ووجدوا في الذود عنها دفاعاً ضد الاستعمار الفكري وتحقيقاً

للاستقلال، فكانت إجابتهم عن السؤال تكاد تتطابق في اعتبار عوامل عدم أخذ المسلمين بالأسباب اللازمة للنجاح، كما أمرهم دينهم وأن رجوع المسلمين لدينهم وبعدهم عن الشقاق وسوء الأخلاق هو السبيل لعودة حضارتهم لتكون ندا للحضارة الغربية كما كانت.

فوجد أحمد أمين يقول في محاضرة عام ١٩١٠ م: «إن أسباب ضعف المسلمين ترجع إلى شيئين اثنين؛ الأول: فساد نظام الحكم في البلاد الإسلامية، وما جره ذلك من ظلم للرعية، وعسف بحريتها، واستغلال الحكام لمالهم، وتسخيرهم قواها لمذاتهم الشخصية، والثاني: رجال الدين؛ فقد شابعوا الحكومات الظالمة، وأيدوها، وتأمرؤا معها، وبثوا في نفوس الشعب الرضا بالقضاء والقدر والاعتماد على نعيم الآخرة - إذا حرموا نعيم الدنيا - كل هذا أضعف المسلمين، وأذلهم، وأنهم قواهم، ولا أمل في صلاحهم إلا بصلاح رجال الحكومة ورجال الدين». ونجد هذا المنطق يتكرر على صفحات عشرات الكتب في عشرات السنوات كتأليف الشيخ محمد الغزالي (سر تأخر العرب والمسلمين) ١٩٨٦ م، وكتاب أمير البيان شكيب أرسلان (لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟) ١٩٢٩ م، وأقدم رد على هذا السؤال وجدته كان للثائر الشهير عبد الله النديم.

ففي نوفمبر ١٨٩٣ م وعلى صفحات مجلة (الأستاذ) طرح عبد الله (النديم) السؤال بهذه الصيغة: «بم تقدم الأوربيون وتأخرنا وخلقنا واحد؟».

وعكست إجابة (النديم) عن السؤال الملحّ وقتها ليس فقط ما في ذهن الثائر الشهير والمفكر الكبير، ولكن رؤية رجالات عصره ووجهة نظرهم بدرجة كبيرة أيضا.

كان (النديم) الذي برز كاتباً وشاعراً متميزاً في الصحف المصرية الناشئة في عهد إسماعيل كالمحروسة والعصر الجديد قد وجد ضالته والدور الذي ينشد في الثورة العرابية التي سرعان ما أصبح خطيبها الأول، والمع ككاتبها المدافعين عنها، ولكن هزيمة الثورة، ووقوع مصر تحت نير الاحتلال الإنجليزي اضطره للفرار حتى ظل عشر سنوات كاملة مطارداً وإن لم يمنعه ذلك من الكتابة والتأليف إلى أن قبض عليه فحبس، ثم نفى لفلسطين إلى أن عفا عنه الخديوي عباس الثاني، فعاد إلى مصر ١٨٩٢ م، حيث أصدر مجلة (الأستاذ) قصيرة العمر، فقد عاجل الإنجليز بإغلاقها ونفيه مرة أخرى حتى ارتحل إلى الأستانة عاصمة تركيا، وقضى بها ما تبقى من حياته، وتوفي ودفن بها ١٨٩٦ م.

وكان سقوط مصر في براثن الاحتلال - ضمن غيرها من بلاد الشرق والهزيمة العسكرية التي عكست هزيمة حضارية مكنت الدول الأوروبية من التغلب على بلاد الشرق واستعمارها - دافعاً للسؤال حول أسباب هذه الهزيمة والتردي الحضاري الذي أصاب الشرق فجعله لقمة سائغة في يد الأوربيين.

ولا يُضَيِّع (النديم) وقته في الرد على القائلين بأن سبب تأخر الشرق هو تكاسل الشرقيين بسبب الطقس الحار أو لأسباب عنصرية، أو أن الدين الإسلامي هو المانع من التقدم، ويصفهم بـ (البيغاوات)، يرددون أوهاما أوربية بعيدة عن الواقع: «وإصحاب هذا القول كالبيغاوات يحكون

الصوت، ولا يدركون المعنى، فقد قلدوا في هذا الوهم أوروبا في قوله الذي طارت به الصحف في كل مكان، وفاتهم أن الشرق ممتلئ بأديان تغاير الدين الإسلامي والآخذون بها أضعاف الآخذين بالإسلام، ومع ذلك فإن تقهقرهم في المدنية والقوى العلمية أكثر من المسلمين بل لا نسبة بينهم وبين المسلمين في المدنية والألفة بين الناس ومعاشرة المغايرين لهم جنسا ودينا، فلو كان الإسلام مانعا لرأينا الهند والصين في تقدم أوروبا، وحالهم شاهدة بأنهم أحط من المسلمين بدرجات».

ورتب (النديم) أسبابا لتقدم الأوربيين، فجعل أولها: توحيد اللغة في البلاد الأوربية لتمتد حمية الجنس، بينما أخطأ ملوك الشرق عندما تركوا المحكومين يتكلمون بلغتهم، فبقيت الجنسيات حية بحياة اللغة.

ورغم أن ذلك قد يفهم بأنه تأييد لسياسة (التريك) التي قام بها العثمانيون، وزادت الهوة بينهم وبين الشعوب العربية؛ فإن مقصد (النديم) كان عكس ما قام به الأتراك!

فكان يدعو إلى نبد التركية، واعتماد العربية لغة رسمية: «بتعلم أبناء الترك والكرد والجركس اللغة العربية ليكونوا مؤهلين لولاية الأفضية والولايات العربية في الشام والعراق واليمن. فحياة اللغة العربية في بني الترك خصوصا وفي بني العرب عموما حياة للدولة من طريق معنوي؛ فإن العربية بالنسبة لامتنا هي أكبر وأعظم من الجامع الجنسي والقومي؛ فالتهاون فيها ينسنا القرآن الذي لو ترجم بأفصح لغة أجنبية جاء عبارة عن حكاية يقدر على إنشائها أي كاتب، وضاعت بلاغته العربية، فبقاء العربية الفصحى هو بقاء الدين والجنس معا».

والسبب الثاني أن الأوربيين جعلوا الإدارة العليا في يد رجال من جنسهم؛ فلا تجد روسيا قائدا لجيش إنجليزي، ولا إنجليزيا وزيرا لمالية روسيا، وهكذا بينما دول الشرق لفقت العمال من الأجناس المختلفة فانحلت عرى قواها، ففسد النظام، وأهدرت الدماء حتى كان الأمر للامة التركية التي كان في نزولها لبعض الأمر لأجناس من غير جنسيتها سبب في تدخل أوروبا في مملكتها.

ويلاحظ أن ما يقصده (النديم) بالأجناس الأخرى هم غير حاملي الجنسية العثمانية وليس غير الأتراك، وربما يكون (النديم) قد شهد في أواخر أيامه بتركا صعود الخطاب العنصري التركي الذي أقام سدا فاصلا بين الأتراك والعرب والكرد تحت راية (القومية التركية) على يد (الاتحاديين) و(تركا الفتاة).

والسبب الثالث: توحيد الجامعة الدينية التي أراقت أوروبا غزير الدم في سبيل توحيدها؛ فلا يترك دين يوجب الفتن الداخلية داخل الدولة -وان كان (النديم) يؤكد على عدم جواز ذلك في الشرع الإسلامي - واعتنت أوروبا بالدين شديد الاعتناء حتى لا تكاد تبصر شيئا من أوان إلى مبان إلى فرش وملابس إلا وعليه صورة الصليب، وبثوا الجمعيات الدينية، وانفقوا الملايين على القساوسة

داعين إلى دينهم، ومكثهم السعة المالية والاحترام المجتمعي من تكوين جمعيات علمية وخيرية نافعة.

وفي هذا الصدد يحض (النديم) على ضمان استقلال الأزهر، فلا يكون تابعا للحكومة فيقول: «ولا ينحى الأزهر من تلاعب الأفكار به إلا استقلاله تحت إدارة شيخ شيوخه، وأن ثقتنا بالقائمين بالأعمال الآن لا تمنع من تخوفنا من المستقبل إذا استمر الاحتلال لأجل طويل معاذ الله».

السبب الرابع: اتفاق الأمم الأوربية بالمعاهدات ضد الشرق، وعدم سماحهم بتدخل الدول الشرقية في شؤونهم، بينما تنافرت الدول الشرقية، وانتهت العداوة بينهم إلى مساعدة دولة شرقية لدولة أوربية على أمة شرقية مثلها.

وفي نظر (النديم) هذه هي الأصول الأربعة التي بنت عليها أوربا قواعد ممالكها، وتفرع عنها أسباب ثانوية ستة؛ فأولها: إطلاق حرية الكتاب في بث أفكارهم. والثاني: الأسباب الاقتصادية من نظام الأسهم (الائتمان)، ومساعدة الدول بالحجر على مصنع الغير وتجارته (الحماية الجمركية). والثالث: سن قانون الامتياز والمكافأة، والشهادات العلمية، ونياشين الشرف لتبث في الناس غيرة المجارة والتباري في التفنن والاختراع. والرابع: تعميم التعليم، وجعله جبرا، وتوحيده فعلت الأمة الدين، وتاريخ الجنس، واللغة وأخلاقها وعاداتها، والقانون المدني الجامع لوحدة الأمة وتاريخ المملكة، والسبب الفرعي الخامس: هو المجالس للشورى التي تقيدت بها الممالك، فألقت أوزارها على عواتق أعيان الأهالي ومنتخبهم لتستمد من أفكارهم ما به حسن النظام، وتبقى المملكة حية بحياة قواها العاملة، وأخيرا: فجالس واجتماع أهل الأفكار والسمر والتجارة (النوادي الاجتماعية).

هذه كانت إجابة (عبد الله النديم) عن السؤال، والتي نحتاج إلى فهم رؤيته السياسية التي كانت السائدة في ذلك العصر لإدراكها. كان (النديم) كعظم رجال عصره، يرى الانتماء الوطني (بصفته مصرياً) جزءاً لا يتجزأ من انتمائه العقائدي كونه مسلماً، وأن هويته مركبة دائرتها الصغرى المصرية والكبرى العثمانية، باعتبار الدولة العثمانية تجسيدا لفكرة الجامعة الإسلامية؛ فكانت رؤيته ومعها (محمد عبده) و(رشيد رضا) و(الأفغاني) وغيرهم من أعلام العصر قائمة على إصلاح الدولة العثمانية لا الانفصال عنها؛ باعتبار السبيل الوحيد لمواجهة الطغيان الأوربي هو التوحد أمامه في ظل العصبة الشرقية التي عمادها الجامعة الإسلامية؛ العامل الوحيد القادر على توحيد الشرق بغض النظر عن الجنسيات والأعراق. وقد استعمل مصطلح (الجامعة الشرقية) أحيانا على لسان (النديم) ومن قبله (الأفغاني) للإدلالة على أن المقصود ليس توحيد المسلمين فقط بل إقامة وحدة حضارية لها سمات ثقافية مميزة يتشارك فيها المسلمون وغيرهم من الأديان، فعندما يتكلم (النديم) عن مصر يقول: «فصر التي نحن فيها بلاد إسلامية مختلطة بقليل من الأقباط الذين تجذبهم الجنسية إلى كثير ممن توالدوا من أسلم من سابقهم، وتدفعهم الوطنية إلى التلاصق بالمجموع بجاذبية الوطنية والألفة وأصول المعاشرة التي قامت مقام اتحاد الجنسين فهم إخوان الوطنية، فصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يسمع بمثلها في الأقطار والأمة الإسلامية مع

الطائفة القبطية كأهل بيت يتعاونون على المعاش، ويتعاونون الأعمال، ويتقاسمون النظر في شئون البلاد، ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارئ العدوان».

ويَعُولُ (النديم) على الشوري في التوصل لأفضل سُبُل التقدم فيقول: «فلئن قيل: إن الشورى لا تنجح في الشرق كما يزعم محبو الأثرة والانفراد بالتسلط قلنا: إن اتحاد الشرقي مع الغربي في الخلق يرد هذه الدعوى الباطلة، وإنما ثابر الغربيون على العمل بالشورى، وأخذوا يصححون الأغاليط، ويراجعون الخطأ حتى ترتبت الملكات، وما أوصلهم لهذه الغاية إلا اعتمادهم على الفضلاء الأذكياء منهم حتى اضطر الأغنياء والوجهاء لدراسة العلوم والفنون السياسية التي بها ترشخوا للدخول في أندية الشورى».

وخلص رأيه (النديم) أن سر تقدم أوروبا أخذها بالأسباب الموجبة لذلك؛ وهي -بألفاظ عصرية- الديمقراطية، وحرية الرأي والتجارة، وتكريس المشاعر الوطنية بتوحيد اللغة الرسمية، والتعليم الرسمي والاعتناء به، والاعتزاز بالدين والتمسك به، ووضع معايير للاعتبار والتفوق في المجتمع خلافاً لمعايير الثروة والأصل، فيؤدي المجتمع للبداع والمخترع الاحترام الكافي الذي يجعلهما قدوة يحتذى بها.

ويعلن (النديم) نداءه للمصريين، فيقول: «فيا بني مصر، لم تنقَ قطعة في الأرض إلا والجرائد تنقل لكم أخبارها وتريكم أعمالها، فإذا لم تكونوا أهلاً للاختراع كما قال لكم أحد الإنجليز فيقولوا عقلاء أوروبا في أفعالهم، وكفأكم الاغترار بترهات المضلين، والعياذ بالأجنبي الذي سلبكم ثوب الجسد، لم يبق إلا أن يأكل لحمكم، ويشرب دمكم غيظاً على أمة تدفعها الطوارئ إلى وهدة المصائب، وهي قادرة على دفعها، ولا تتحرك ولا حركة مذبوح، ليعيد المسلم منكم إلى أخيه المسلم تأليفاً للعصبية للدينية، ويرجع الاثنان إلى القبطي والإسرائيلي تأييداً للجامعة الوطنية، وليكن المجموع رجلاً واحداً يسعى خلف شيء واحد؛ هو حفظ مصر للمصريين. لا تظنوا أنكم عاجزون عن إسترجاع مجدكم، والقيام بأعمالكم فإنما أنتم بشر مثل رجال أوروبا، ولكنهم تجمعوا واقترقنا، وعرفوا حقوقهم وجهلناها، ورفضوا نصائح الغير وقبلناها، وحفظوا دينهم ولعنتهم وجنسياتهم وتهاونا في البعض وتركنا البعض، فإذا جاريناهم في طرقهم الوطنية ساويناهم في الخصائص والمزايا، ودون لنا تاريخ جليل».

واليوم بعد مرور أكثر من ١٢٠ عاماً على كلمات (النديم) تغير فيها وجه الأرض مرّات عدة، لم يزل لكلمات (النديم) صدى ولقوله -إن وضع في سياق الواقع المغاير وجاهة- ولكن هل يجد أذانا مصغية؟

ولكن هل هذه الإجابات كافية؟

بالتأكيد لا أراها كافية، وإلا لما كان لهذا الكتاب معنى!

فكما لاحظت تنحصر هذه الإجابات في جوانب نظرية بحتة دون تتبع للأسباب العملية وراءها؛ فالديمقراطية سبب جوهري من أسباب التقدم الأوربي، ولكن لماذا إنتشرت الديمقراطية بالغرب أصلاً؟ وشيوع التعليم الرسمي الجبري، وتوحيد اللغة والمناهج الدراسية ركن من أركان بنيان الدول الحديثة، فلماذا شاع التعليم ووحدت اللغة والمناهج الدراسية؟

التغيير في الواقع يستلزم تغييراً في الفكر والثقافة، ولكن الأفكار لا تنشأ من الفراغ، ولا تنتشر فكرة إلا في وسط مهيا لها مستعد لقبولها، يرى فيها تحقيق مصالح ودرء مضر.

ولعلَّ الجزء الذي أُغفل في محاولات الإجابة عن السؤال الحائر لم تقدم الغرب وتأخر الشرق؟ هو كيفية تقدم الغرب والمسار الذي اتخذته الوقائع التاريخية المؤدية للتطور الذي أحيى الحضارة الغربية.

وهذا ما أحاول فعله هنا؛ أن أرسم صورة لهذا التطور؛ وأتبع خطواته ومراحله، ولو بالإشارة التي يفتن إليها المنتبه، ويغفل عنها المتعجل، وإن كنت لا أدعي القدرة على الإحاطة بهذا التطور من جميع وجوهه وأجزائه فهو أكبر من أن تسعه دفئا كتاب أو قدراتي، إلا أنني سأحاول أن أبني رءوس جسور يستطيع القارئ أن يسترشد بها للبحث المتعمق في الجوانب التي تثير اهتمامه أكثر في سبيل تكوينه لوجهة نظره الخاصة، لا أن أقدم إجابة قاطعة ادعي صحتها.

ولكن .. ما هو التقدم أصلاً؟

لا بد من معيار لتقييم الأشياء؛ فلا يمكننا أن نحكم على شيء بأنه حسن أو قبيح، جيد أو سيئ إلا بوجود معيار معتمد، تقوم المقارنة على أساسه.

وقد تبدو المقارنة على المستوى الفردي يسيرة نسبياً. يمكنك أن تقول: إن هذا الفرد غني؛ لأنه يمتلك من المال أكثر مما يمتلك ٩٠% من أبناء بلده مثلاً، وإن كان الأمر أيضاً نسبياً؛ ففي قرية بوسط أفريقيا قد يعتبر من يملك بضع دجاجات من الأثرياء، ولكن في سويسرا يحتاج إلى أكثر من ذلك.

ولكن عند مقارنة الدول والمجتمعات تصبح المقارنة والتقييم أمراً عسيراً؛ ففكرة التقدم ذاتها فكرة غربية، نشأت مع حركة التنوير الأوربي، ثم الثورة الصناعية، فبشر المفكرون والفلاسفة بعصر جديد يكون حركة متواصلة نحو المزيد من المعرفة والسيطرة على الطبيعة وأسباب السعادة، وتلك الحركة المتواصلة هي جوهر التقدم الاجتماعي الذي لم تعرفه المجتمعات القديمة التي كانت التغييرات تجري فيها ببطء يستوعب حياة أجيال، لا تختلف حياتهم عن حياة أجدادهم إلا قليلاً، فهل تسري معايير التقدم الغربية المادية على الحضارات الأخرى غير الغربية، والتي قد يكون لها معايير خاصة، وتختلف مع الغرب في بعض معاييرها؟

وان أردنا اتخاذ معيار موحد للتقدم فأي المعايير نأخذ؟ الاقتصادي أم العلمي أم العسكري أم المعايير السياسية والاجتماعية والثقافية؟

وان أخذنا معيار الاقتصاد، فهل نعتمد على إجمالي الناتج المحلي؛ حيث أمريكا في المقدمة، أم متوسط دخل الفرد حيث لوكسمبورج هي الأولى؟

وان اعتبرنا مؤشر القوة العسكرية، فهل نعدُّ باكستان القوة النووية أكثر تقدماً من اليابان؟

وهل التقدم العملي يكون بعدد الاختراعات والابتكارات أم بتأثيرها؟ وهل نعتبر أعداد خريجي الجامعات الضخمة في مصر دليلاً على تقدمها العلمي؟

وفي سنوات الصراع الاشتراكي الرأسمالي الطويلة كان كلا المعسكرين ينكر على الآخر أنه يشهد تقدماً بل يصفه بالرجعية خاصة على الصعيد السياسي والاجتماعي؛ حيث اعتبر الغرب الديمقراطية وشيوع ثقافة حقوق الإنسان وضمن الحريات الفردية بالمجتمع دلائل التقدم الأوضح، بينما رفض الاشتراكيون هذه الرؤية وفقاً لمقتضيات أيديولوجيتهم.

وفي محاولة محمودة لحلّ النزاع والوقوف على معيار يمكن تعميمه على جميع البلدان عدا استثناءات بسيطة -بفضل العولمة التي جعلت خصوصية المجتمعات أقل تأثيراً- قامت في العام ٢٠١٢م مؤسسة غير ربحية باستحداث معيار تحت مسمى (مؤشر التقدم الاجتماعي) استناداً إلى آراء ثلاثة من المفكرين الاقتصاديين الكبار في عصرنا (أمارتيا سن) و(دوجلاس نورث) و(جوزيف ستيجلنز)، ويتكون هذا المعيار من ٥٤ مؤشراً لقياس مدى رفاه المجتمع من حيث توافر عوامل السلامة العامة، والصحة، والأمن، والخدمات، وعوامل المساواة (الجنسية والطبقية والعرقية)، والحريات الفردية والتعليم العالي.. إلخ. وبناءً على هذه المعايير جاءت في المراكز الأولى للعام ٢٠٢٠م أيسلندا، والدنمارك، والنرويج، وفنلندا، بينما تراجعت أمريكا إلى المركز ٢٨، وروسيا إلى المركز ٦٩.

ويبدو هذا المعيار أكثر قبولاً من غيره؛ فغاية التقدم هي تحقيق رفاه المجتمع، وليس تكديس الأسلحة أو الثروات لفئة منه؛ وان كانت تفاصيل بعض مؤشرات جديلة بطبيعة الحال؛ فهي على كل أفضل من المقارنات المصحفة التي تضع الدول الصغيرة والنامية في مقابل الدول الصناعية الكبرى التي تمتلك من الموارد والثروات ما يجعلها تتفوق على الصغرى (حجماً) باستمرار.

وعلى كلّ فتقدم الغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى الآن لا يعدُّ أمراً خلافياً بدرجة جادة، فثقافة الغرب هي السائدة عالمياً، وقواه الناعمة والحسنة تتحكم في أرجاء العالم ومقادير الشعوب منذ قرون، وتحدد مصانعه ومعامله ومختبراته الأدوية التي تتعاطها والأجهزة التي نستعملها، وحتى الملابس التي نرتدي، والنظم السياسية، وحتى المنظومات القيمية والأخلاقية أصبحت مرتبطة بشكل واضح بما هو سائد بالغرب.

فقد تسيد الغرب العالم، ومن الأفضل أن نسأل: كيف حدث هذا؟ لعنا نجد في الإجابة ما ينفعنا، لا أن نسأل: هل حدث؟!!

فهيأ بنا نسأل: كيف تقدم الغرب وتأخر الشرق؟

(1) هناك عدة ترجمات لنص المخطوطة تخيرت منها ما ورد بكتاب (الدم والدين) لماثيو كار - ترجمة مصطفى قاسم.

في البدء كانت الكراهية

«إنَّ سلاحنا السري الرئيس هو حرمانكم من وجود عدو».

(جورجي أرباتوف)، المستشار السوفيتي مخاطباً نظراءه الغربيين قُرب نهاية الحرب الباردة
١٩٨٨م.

يمكننا اليوم أن نقول: إن دَعْمَ السِّلْمِ والاستقرار الدوليين من أهم واجبات قادة الدول، وأن السياسة الخارجية للدولة يجب أن يكون أساسها تكريس العلاقات الودية، والتعاون الدولي، وتعميق روابط الصداقة، وعلاقات الثقة خاصة في محيط الدولة الإقليمي، ولكن تاريخياً لم تكن هذه القاعدة بل السائد على العكس تماماً.

لطالما كان وجود العدو الخارجي دافعاً لتوحد الأمم، وترسيخ أواصر المجتمعات، ووسيلة لدفع الصراعات الداخلية إلى الخارج، وتقوية مركز القوى السياسية المسيطرة، وقبل ذلك كله فوجود الآخر المختلف (العدو) هو أيسر سبيل لتحقيق الهوية القومية؛ حيث يعلو صوت المعركة على أصوات الخلافات العرقية والثقافية والدينية، ويخلق العداء مع الآخر التاريخ المشترك للأمة، ويحقق قضيتها؛ فلا أمة بلا قضية قائمة على تمايزها الثقافي وتجربتها التاريخية.

وعندما وقف بابا الفاتيكان (أوربانوس الثاني) يخطب في فرسان ونبلاء أوروبا الذين اجتمعوا بـ(كليرمون) جنوب فرنسا ليشعل فتيل الحروب الصليبية قائلاً: «أولئك منكم الذين اعتادوا من قبل على أن يتنافسوا بطريقة أئمة في الحروب الخاصة ضد المؤمنين عليهم أن يجاروا ضد الكفار، وأن ينهوا الحرب نهاية ظافرة. وأولئك منكم الذين كانوا حتى هذه اللحظة لصوصاً عليهم الآن أن يصيروا جنوداً، وأولئك منكم الذين كانوا ينافسون فيما مضى إخوتهم وأقاربهم عليهم أن يجاروا الآن ضد البرابرة حسبما ينبغي عليهم». كان في الوقت نفسه يطلق صافرة البداية للسباق الحضاري بين الشرق الإسلامي والغرب الأوربي، ويضع اللبنة الأولى في نشأة الحضارة الغربية الجديدة.

كان العالمان الشرقي الإسلامي والغربي المسيحي مُعزَلين عن بعضهما البعض تماماً؛ فعلى الرغم من وجود نقاط اتصال متعددة من خلال (القُسطنطينية) عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وتجار الدويلات الإيطالية الذين كانت لهم علاقات تجارية تاريخية مع الشرق والوجود الإسلامي في الأندلس منذ فتحها ٧١١م الذي أحدث تفاعلات ثقافية ودينية واجتماعية عميقة الأثر؛ فإن قلب أوروبا الإقطاعية كان في معزل عن هذا تماماً.

وكانت كلمات (البابا أوربانوس) التي كان القساوسة يدونونها ويلقونها على مسامع الفلاحين والأمرء في أرجاء أوروبا كافة هي الكلمات الأولى التي يسمعونها الأوربيون -الأميون في غالبيتهم

العظمى - عن المسلمين وصورتهم كعرق شيطاني ملعون: «لم يتوجه قلبه حقا، ولا عهد بروحه إلى الرب، قد غزا أراضي المسيحيين وأخلاها من سكانها بالسييف، أو أنه دمر تماما ككأس الرب أو حولها لممارسة شعائر دينه، إنهم يدمرون الهياكل بعد أن نجسوها بقذارتهم وهم يمتنون المسيحيين، وينشرون الدم الناتج عن الختان على المذابح أو يصبونه في أواني التعميد».

فكان تصور الفلاحين الأوربيين الذين لا يغادرون الأراضي التي يعملون بها إلا للقتال مع النبيل الإقطاعي الذي يتبعونه للشرق الإسلامي تصورا لعدو مثالي، هم كفار متوحشون لا يشبهوننا جسديا أو أخلاقيا أو روحيا، وهم معتدون على مقدساتنا يستحقون العقاب الأليم. وبعد أن مرّت قرون لم يعد فيها أغلب الأوربيين فلاحين أقنان أميين حبيسي الأرض التي يزرعونها ظلت تلك الصورة الذهنية الزائفة راسخة في عقولهم طويلا.

وعلى الرغم من الحالة السياسية المتردية التي كان الشرق الإسلامي بها في ذلك الوقت، وأدت إلى خروج معظم البلدان الإسلامية من عباءة الخلافة العباسية؛ فإن الشرق كان يحصد ثمار قرون من التعايش السلمي بين شعوب متعددة الثقافات والأديان لم تعرفه أوربا الكاثوليكية المتعصبة دينيا وعرقيا والتي كانت تعاني مشكلات عميقة متعددة.

فبينما كان الشرق الإسلامي يعاني ترفاً أضعف السلطة السياسية التي أصبحت بيد القادة العسكريين كان الأوربيون يعانون فقرا مدقعا لقلّة مواردهم وسوء حالة أراضيهم، وشهدت السنوات السابقة على الحروب الصليبية مجاعات قاسية وانتشار مريع للأوبئة، بالإضافة إلى شيوع الجهل الشديد والانعزال عن العالم الذي جعلهم يتسكون بعقيدتهم الكاثوليكية تمسكا شديدا التعصب مختلطا بأساطير شعبية وتفسيرات لا عقلانية للنصوص الدينية التي كانت تنقل شفاهية في ظل كون الكتاب المقدس مدونا باللاتينية مع حظر ترجمته للغات الحية وندرة من يعرفون القراءة أصلا، كانت الحروب الأهلية أمرا يوميا معتادا بسبب فائض القوى البشرية من المقاتلين الفرسان الذين لا أراضي لديهم أو أراضي ضئيلة لا تنفي بجاراتهم؛ فيلجئون إلى حرب بعضهم من أجل الغنائم أو حتى يكونوا عصابات لقطع الطرق والنهب بينما تحول معظم السكان إلى أقنان أرض (عبيد زراعيين)، يعيشون ويموتون هم وأبناؤهم دون أن يروا ما هو خارج أراضي السيد الإقطاعي، ولما كانت الكنيسة أكبر ملاك الأراضي في أوربا، فلم تمنع نظام (القنانة) بل شجعت عليه، وتحوّل الفلاحون الأحرار إلى أقنان تحت وطأة الحاجة ليضمنوا ما يسد جوعهم أو بهبة أنفسهم للكنيسة التي أدى دخولها في النظام الإقطاعي إلى إفسادها وتردي أوضاعها الروحية؛ فدخل الباباوات في صراعات مسلحة مع الأمراء، وأصبحت المناصب الكنسية معروضة للبيع والشراء، وقتل العديد من الباباوات في خضم تلك الصراعات.

فكانت الحرب ضد الشرق الإسلامي فرصة كبيرة لحلّ تلك المشكلات، وتمحّست لها البابوية لتستعيد ما فقدت من سلطتها الروحية جراء تورطها في الحروب بين الملوك والأمراء بجيوشها، ولتستعيد قيادتها للعالم المسيحي، وكذلك للتخلص من فائض القوة العسكرية الغاشمة للنبلاء العاطلين بتوجيهها لعدو يستحق القتال بدلا من الاقتتال الداخلي.

وكان لتردي الأوضاع المأسوي أن اعتقد العامة في أوروبا بقرب نهاية العالم، ووجدوا في الحملة الصليبية -التي وعد من يشارك بها بالغفران الأخرى، والنصر، والغنائم الكبيرة بها - فرصتهم للخروج من صنك حياتهم، وإن لم تشجع الكنيسة اشتراك العامة فيها بل كانت الدعوة للأمرء والملوك الذين خاطبهم البابا قائلًا: «أيها الجند المسيحيون، لقد كنتم دائمًا تحاولون من غير جدوى إثارة نيران الحروب والفتن فيما بينكم، أفيقوا فقد وجدتم اليوم داعيًا حقيقيًا للحرب. لقد كنتم سبب انزعاج مواطنيكم وقتًا ما، فاذهبوا الآن وأزجوا البرابرة، اذهبوا وخلصوا البلاد المقدسة من أيدي الكفار. أيها الجند، أنتم الذين كنتم سلع الشرور والفتن، ألا هبوا وقدموا قواكم وسواعدكم ثمنا لإيمانكم. إنكم إن انتصرتم على عدوكم كانت لكم ممالك الشرق ميراثًا، وإن أنتم خذلتهم فستموتون حيث مات (اليسوع)؛ فلا ينسأكم الرب رحمته. هذا هو الوقت الذي تظهرون فيه شجاعتكم التي طالما أظهرتموها في وقت السلم، فإذا كان من المحتم أن تتأروا لأنفسكم فاذهبوا الآن واغسلوا أيديكم بدماء أولئك الكفار (2)». ولكنهم تلقفوها وتحمسوا لها.

ومن أواخر القرن الحادي عشر حتى أواخر القرن الثالث عشر شهد الشرق الأوسط عشر حملات صليبية وحشية بينما شنت حملات صليبية أخرى داخل أوروبا نفسها ضد الأقليات الدينية مثل الحملات البلطيقية لقرض الكاثوليكية على قبائل السلاف والأرثوذكس البولنديين، وحملة (كاثار) ضد الطائفة الكثارية بجنوب فرنسا الذين اتهمهم (البايا إينوسنت) بالهرطقة فذبح كل المنتمين إليها وعائلاتهم بلا رحمة حتى انتهت الطائفة التي انقرض أفرادها من الوجود، وضم إقليم تولوز الذي كانوا يسكنونه إلى التاج الفرنسي.

وبجانب المذابح الوحشية التي أفنت حياة الملايين كان للحملات الصليبية تأثيرات عميقة في أوروبا والشرق.

ولكن بينما اقتصر أثر الحروب الصليبية على الشرق في صعود نموذج الملك المقاتل الذي يكتسب شرعيته من خلال الجهاد والدفاع عن الأرض ضد المعتدين، فبرز الممالك والسلاجقة بينما سقطت الدولة الفاطمية والعباسية، ولم يستفد الشرق من الحملات الصليبية سوى بعض التقنيات العسكرية كأبراج الحصار، وكان أثر الحروب الصليبية الثقافي والعلمي والديني في أوروبا هائلًا.

حيث كانت الحملات الصليبية فرصة ذهبية لقيام هوية أوربية مسيحية مشتركة من خلال سحق الأقليات الدينية، وتجميع القوى الأوربية تحت راية الصليب، وفي المقابل كان الاستخدام السياسي للدين في التحريض عليها سببا لقيام الحراك الإصلاحية؛ فالاعتراض الذي قام به (مارتن لوثر) -الذي سنعرض له لاحقًا- عندما قامت حملة لبيع صكوك الغفران؛ لتمويل بناء كاتدرائية (القديس بطرس) وأدى لقيام المذهب البروتستانتي لم يكن ليقع لولا توسع الكنيسة في منح الغفران لمن يسهمون بأموالهم في تمويل الحملات الصليبية بدلًا من الذهاب بأنفسهم حتى تحولت صكوك الغفران لأهم مصدر مالي للكنيسة.

وكانت مدينة أنطاكية تمثل نقطة التقاء بين عالمين؛ فهي وإن كانت تحكمها القوى الإسلامية، ويتحدث أهلها العربية إلا أن أغلبية سكانها مسيحية، وليس فقط من المسيحيين الشرقيين بل سكنها أيضا الكثير من الأرمن واليونان، وبالإضافة لثرائها الناتج عن موقعها المتميز في وسط الطرق التجارية وصناعات الحرير والخزف المميزة بها كانت بوتقة التقاء ثقافية نادرة الوجود، وعندما استولى عليها الصليبيون وضعوا أيديهم على ثروات أخرى لم تكن في حساباتهم، فبحوار الذهب والفضة والجواهر وجدت مكتبات ضخمة تحمل علوم العرب واليونان، والعديد من المترجمين المثقفين المسيحيين المستعدين للتعاون، ونقل تلك المعارف للفرنجية، وسرعان ما زلزلت أوروبا المعارف الجديدة فانتقلت إليهم مؤلفات (البلخي)، و(الخوارزمي)، و(ابن سينا)، والأهم العقلانية التي ميزت العقلية العربية في تعاملها مع الظواهر الطبيعية والدين، فبينما الفقه الإسلامي عقلائي ينظر في علل النصوص، ومقاصد الأحكام، ويعمل القياس، ويعتبر المصالح والمفاسد العملية في الأحكام الدينية لم يكن الأوروبيون يعرفون العقلانية في تفسير الأمور وخاصة الدينية.

ومع الوقت بدأت طباع الإفرنج تتغير، واستقطبت الإمارات الصليبية الناشئة بعض الأطباء العرب حتى المسلمين منهم، وبدأت الحركة التجارية بين الشرق وأوروبا في النشاط، وكان من جراءها شيوع الأرقام العربية -وهي في الأصل الأرقام الهندية التي دخلت للعالم الإسلامي مبكراً في عهد عبد الملك بن مروان الذي عرّب دواوين دولته فاستعملت الأرقام الهندية واللغة العربية بدلا من اليونانية، فقابل التعصب والعنصرية الأوروبية كانت الحضارة الإسلامية تستقي من المنابع المتاحة كافة- والتي مكنتهم من إجراء العمليات الحسابية بسهولة ويسر بعد ما كانت صنعة عسيرة، والمصطلحات والأعراف التجارية التي يسرت التجارة، واستفاد الأوروبيون من معارف العرب التقنية في رسم الخرائط والفلك فتطورت قدراتهم البحرية كثيرا، وبسبب ورود الذهب من الشرق بدأت المدن الإيطالية في سك العملات الذهبية بعد توقف طال أربعة قرون، وتعلوا استخدام الحمام الزاجل في البريد؛ فتسارعت وتيرة التواصل؛ واستوردوا ورق البردي المصري والورق الأندلسي الناعم من القطن والكتان للكّابة إلى أن فكر تاجر التوابل الألماني (أولمان سترومر) في أن يصنع الورق في بلاده بدلا من استيراده من الأندلس؛ فأنشأ أول مطاحن الورق في ألمانيا 1389م.

كما كشف (د. برهام محمد عطا الله) من خلال أبحاثه أن نظام الترس -حيث يقوم أمين بإدارة الأموال خاصة العقارية لضمان عدم تفتتها بين الورثة والمستحقين، وضمان تراكم الثروة مع الوقت- الإنجليزي شديد الأهمية في نظامهم الاقتصادي، يجد مصدره في نظام الوقف الإسلامي، حيث نقله (النورمان) من جزر البحر المتوسط التي غزوها، ونقلوه إلى إنجلترا.

وانتهت عزلة الغرب الطويلة بمجرد أن احتكوا بالبيزنطيين الذين كانوا يتجنبونهم، ويرفضون التعامل معهم بسبب اختلاف الكنيستين، ووجدوا عندهم آثار العلوم اليونانية، مثل: نظام التقويم، وتقنيات معرفة الوقت.

وكانت الترجمات العربية للفلسفة الإغريقية هي المنبع الذي استقى منه الغرب أساسه الفكري، فترجم (أديلارد البائي) الراهب الإنجليزي الذي قضى قرابة عقد في الإمارات الصليبية (أصول إقليدس) وكتب (الخوارزمي) و(بطليموس) من العربية إلى اللاتينية؛ مما وفر للغرب الأوربي لأول مرة رؤية عقلانية لفهم الطبيعة قائمة على قوانين رياضية صارمة، ولم يكن أثر تعلم الهندسة والجبر مقتصرًا على العمارة والجغرافيا والعلوم الطبيعية فقط بل كان لها أبعاد الأثر في تطوير العقل الأوربي وتنويره بالمصطلح الدارج، ويكفي في هذا كتابات (أديلارد): «تعلمت من أساتذتي العرب شيئاً؛ أنك إن لم تتبع العقل تبعث النقل، وصارك لجأما قد انقذت له مهبوراً انقياد الحيوانات العجماء التي تسوقها به حيث شئت، لكنها لا تدري إلى ماذا تساق ولم؟ إن تتبع إلا الرسن الذي رسنت به وحسب، كذلك الكلام المسطور خطر على غير قليل منكم؛ لأنه يأسركم فتسارعون إلى تصديقه من دون تحييص. علينا أن نتلمس الحدود الحقيقية للمعرفة البشرية وألا نحيل هذه المعرفة إلى الله إلا عندما تتعطل هذه المعرفة تماماً».

وهكذا كانت الشرارة الأولى للتنوير الأوربي برفض التقليد الأعمى والتفسير الغيبي للحياة.

وعلى الجانب الآخر كانت الأندلس تمثل الاستثناء الصارخ في أوروبا؛ فبند الفتح الإسلامي لشبه الجزيرة حرص حكامها الجدد على إقامة تفاهات واتفاقيات بينهم وبين الحكام المحليين المسيحيين، يضمنون لهم بها حريتهم العقائدية مقابل خضوعهم السياسي للسلطة الجديدة بينما انسحب النبلاء الإسبان إلى منطقة (استورياس) شمال غرب إسبانيا، وأسسوا مملكة مسيحية صغيرة، ومع الوقت بدأت تظهر حركة تحول إلى الإسلام، ونشأ جيل من الأندلسيين المسلمين عرف باسم (المولدين)، وبدأت تظهر ظاهرة الاستعراب؛ حيث تغيرت لغة المسيحيين في الأندلس للعربية، وأصبحوا يرتدون ملابس شرقية، واتخذوا من عاداتهم وثقافتهم الكثير حتى أدخلت الكنيسة اللغة العربية في القداس، الأمر الذي اعتبرته الكنائس الإسبانية (هرطقة).

وكانت الأندلس بوتقة جمعت تنوعاً عرقياً وثقافياً وحضارياً كبيراً تعيش فيها العرب والبربر والقوط والفرنجة والمسلمون واليهود والمسيحيون جنباً إلى جنب في نموذج مبكر للدولة المدنية متعددة الأعراق والديانات، وانتقلت من بلاد العرب إلى الأندلس المحاصيل الزراعية المختلفة، فعرفت أوروبا السكر والقهوة والقرفة وعصير الليمون والعديد من البهارات، وطرق الري، والأساليب الإدارية، وكذلك الفنون؛ من موسيقى وغناء، وأداب المائدة، وسمات الرفاهية والثراء من مأكول ومشرب وملبس وعطور إلى جانب العلوم المختلفة، وبينما كان تفتت الأندلس وقيام عصر ملوك الطوائف كارثة سياسية أذنت بغياب شمس الحضارة العربية الإسلامية عن شبه الجزيرة إلا أن تعدد الملوك بها مع ضعفهم العسكري أدى بهم إلى التنافس الحضاري، فكان كل بلاط يزخر بالعلماء والفنانين والشعراء والأدباء في المجالات كافة.

وكان العرب قد طوروا من علم الكلام، واستخدموه في المناظرات العقائدية بين فرق المسلمين وبينهم وبين أهل الكتب والعقائد الأخرى، فكان انتقال هذه الأفكار إلى أوروبا حدثاً مرعزاً للإيمان المسيحي القائم على التقاليد الراسخة، ووجه بفضاخ عقلية تتحدها، ووجد العلمانيون

الأوروبيون سلاحاً يواجهون به السلطة الكنسية، مستندين إلى العقل والمجاذ المنطقي، وانتقلت إلى أوروبا مؤلفات (الكندي) و(الفارابي) و(ابن طفيل) و(ابن رشد)، وخاصة شروحه لـ(أرسطو) التي ترجمها اليهود للعبرية، وأسهم شتاتهم في أوروبا في نشرها رغم حظر تدريسها حتى ظهر تيار فكري تنويري عرف بـ(الرشدية)، رفض سلطة الكنيسة واحتكارها للحقيقة الدينية والعقلية، وفي النهاية برز المنهج العلمي وسيلة للفصل في صحة الأمور وبطلانها رغم تعسف محاكم التفتيش واضطهادها للعلماء.

ومع التفوق السياسي والعسكري والحضاري الكاسخ كانت الثقافة العربية الإسلامية تتغلغل في العمق الأوروبي، وكان تشبع المسيحيين بالثقافة العربية الإسلامية محيياً لرجال الكنيسة الذين أفرغهم ما كان بالمدن الإسلامية كقرطبة من تآلف وتعايش سلمي بين المسيحيين والمسلمين، ونظروا لمقاومته كونه واجباً مقدساً يحتم عليهم بذل كل طاقتهم لاستعادة الهوية المسيحية ومقاومة الاستعمار الثقافي الإسلامي.

فبدأ رجال الكنيسة في محاولة إفساد العلاقة بين المسلمين والمسيحيين وإثارة الضغناء في المجتمع الأندلسي بشتي الطرق حتى قامت ظاهرة (استشهادية)، فكان الرهبان والقساوسة يذهبون للمساجد أيام الجمع، ويسبون النبي والإسلام وسط المصلين، فإما يفتك بهم العامة، أو يحكم عليهم القضاة بالإعدام، وحتى إن تركوا فقد أثرت الفتنة وأشعلت فتيلتها.

وسرعان ما برزت الهوية المسيحية المشتركة أساساً للحراك ضد المسلمين، وأصبحت الممالك المسيحية الصغيرة لا تعبر عن حكامها، وإنما عن العقيدة الكاثوليكية، ولم تعد الحروب محاولات لتعظيم أراضي تلك الدويلات وثرواتها، وإنما لاسترداد الأراضي المسيحية من غاصبها المسلمين، وظهرت الحالة الثقافية العدائية للإسلام والمسلمين بعنف كإناشيد (رولاند) التي صورت النبي تجسداً للشيطان وصورت المسلمين عبيده، كانت هذه الهوية المشتركة أساساً توحد الممالك المسيحية التي كونت إسبانيا في النهاية.

ورغم الفوائد العظيمة التي اكتسبها الأوروبيون من الثقافة العربية الإسلامية في الأندلس وخاصة في (طليطلة) التي تحولت بعد سقوطها بيد الأوربيين مع بقاء أهلها العرب والمستعربين بها لمركز تنويري؛ من خلال ترجمة العلوم من العربية إلى اللاتينية رغم مقاومة الكنيسة، واتهام العلماء المسيحيين بالهرطقة وممارسة السحر لتعرفهم على العلوم العربية؛ فإن التعصب عاد للإمساك بدفة الأمور.

فعدت قضية الاسترداد للصدارة خاصة بعد نهاية الإمبراطورية البيزنطية بسقوط القسطنطينية ١٤٥٣م على يد محمد الفاتح، وظهور الدولة العثمانية كأقوى دولة في العالم لتصعد من جديد النبرة العدائية للمسلمين، ونظمت محاكم التفتيش الإسبانية لتفتش في الضمائر، وتضمن الإيمان بالعقيدة الكاثوليكية في أنحاء المملكة الإسبانية كافة.

لتبدأ حرب استنزاف طويلة مريرة، اشترك فيها مع جنود الإسبان متطوعون ومرترقة من جميع أنحاء أوروبا، يدفعهم الوعد بالغفران من البابا، والمطامع في المغنم الضخمة، أحرقوا فيها الأخضر واليابس، وقاموا بحرب تجويع وحصار على المدن الإسلامية حتى سقطت غرناطة ١٤٩٢م.

وعلى الرغم من خُضوع المسلمين لحكم الإسبان؛ فإن حرب الإبادة الثقافية والجسدية لم تنته، فأرغمت محاكم التفتيش والسلطات العسكرية المسلمين على اعتناق الكاثوليكية، وحظرت مظاهر الثقافة الإسلامية كافة من ملابس وعادات؛ ذلك أن الكراهية والعداء المطلق هما أساس حروب الاسترداد التي توحدت في سبيلها الممالك المسيحية لتكون إسبانيا، فلم يكن للتسامح العقائدي أو الثقافي محل.

وقبل أن يُجثَّ المسلمون تماماً من الأندلس جرب التطهير العرقي على اليهود؛ حيث عندما وجدت جثة طفل مسيحي وقد مورست عليها طقوس وثنية بشعة اتجهت أصابع الاتهام إلى اليهود فيما عرف بقضية (طفل لاغوارديا المقدس)، فبدأت حملة تعذيب لا تتزع الاعترافات أعقبها إعدامات ميدانية بأبشع الوسائل، وفي النهاية كان إجبار اليهود على الرحيل من كامل إسبانيا ليجد أغلبهم ملاذاً في أراضي الإمبراطورية العثمانية ١٤٩٢م.

ثم جاء دور (الموريسكيين المسلمين) الذين نصروا قسراً وظلوا محل شك وريبة، واستهدفهم محاكم التفتيش التي كانت تقتحم منازلهم وتستجوب جيرانهم بحثاً عن ما يدينهم بالبقاء على الإسلام، فيعذبون ويحرقون في الميادين على (الخازوق)، ويستولى على أموالهم لتمويل تلك المحاكم التي تحولت لـ (موضة) أوروبية.

وقد كانت السيطرة الإسلامية على البحر المتوسط الدافع الأساسي للإسبان والبرتغاليين -الذين استفادوا كثيراً من معارف العرب البحرية والفلكية والجغرافية- في رحلاتهم الاستكشافية والتي لم يكن مقصدها علمياً أو تجارياً، وإنما لجلب الثروات، واكتشاف طرق لتطويق المسلمين ومهاجمتهم من الخلف.

وكانت بداية العصر الاستعماري جزءاً من الحروب الصليبية؛ ففي عام ١٤٥٤م منح (البابا نيكولاس الخامس) تفويضاً لملك البرتغال بممارسة العبودية ما دام يبشر الزنوج بالمسيحية، وبعد سنتين صدر قرار بابوي من (البابا كاليكستو الثالث) يعد الاستيلاء على أفريقيا حرباً صليبية للمسيحية.

وصعدت في إسبانيا الكاثوليكية المتعصبة فكرة أنها إسرائيل الجديدة التي اختارها الرب، وأن استعادة القدس ستكون على أيديهم. وكان بحث (كولومبس) عن طريق جديد إلى جزر الهند الشرقية يقصد به أيضاً إيجاد وسيلة لمحاصرة المسلمين، وفي رسالته إلى (فيرناندو) و(إيزابيلا) ١٤٩٣م بعد وصوله إلى أمريكا قال: «في خلال سبعة أعوام من اليوم سيمكنني أن أزود جلالتم بعشرة آلاف فارس ومائة ألف جندي مشاة للحرب وغزو أورشليم الذي من أجله بدأنا هذا

العمل (3)». وكان اكتشافهم للعالم الجديد فصلا جديدا من البشاعة والدموية والإبادة العرقية التي لم يعرف لها مثيل في التاريخ الإنساني.

واستمرت الكراهية تُغذي النهم الاستعماري من الأمريكيتين إلى أفريقيا وآسيا والسنن الإسبانية والبرتغالية تجوب البحار لتبحث عن شعوب ضعيفة تستعدها، وتسترق أبناءها، وأنتجت الهوس ببقاء الدم ونقاء العقيدة لتشتعل أوروبا كلها بحروب دينية مروعة بين الطوائف المسيحية، ضاعفت من العنت الذي لاقاه اليهود والموريسكيون في إسبانيا؛ فحتى من لم يكن منهم مسلماً كان محل اضطهاد بسبب لون بشرته ولكنته وثقافته وملابسه وأصناف الطعام التي يتناولها، وحتى طرقهم في الغناء والرقص؛ فكان اضطهادهم ثقافياً شاملاً، وليس دينياً فحسب، فقد كان مجرد الاغتسال أو ارتداء ملابس نظيفة يوم الجمعة أو عدم وضع صليب في المنزل أو رفض دعوة للغداء في رمضان تهماً كافية لسحب المتهم إلى محكمة التفتيش وتعذيبه حتى يعترف، ثم السجن أو النفي أو تشويه الأعضاء أو الإعدام حرقاً على (الخازوق).

ومع مطلع القرن السابع عشر مُنيت إسبانيا بهزيمتين قاسيتين؛ إحداهما أمام إنجلترا التي هزمت حملتها لمساعدة الكاثوليك الأيرلنديين ضدها، والأخرى عند محاولتها غزو الجزائر لنتهي بهزيمة ثقيلة، وقاست من وباء الطاعون الذي قتل ما يقرب من ٦٠٠ ألف نفس، وضعف المحاصيل والاقتصاد، وانتشر العنف المسلح والجماعات الخارجة عن القانون، فكانت الحملة النهائية على (الموريسكيين) الذين اتهموا بأنهم السبب في غضب الرب، وأنه لا بد من تطهير جسد إسبانيا من وباء (الموريسكيين)، ونجسهم لتعود لها قوتها.

وبالفعل في سبتمبر ١٦٠٩م صدر مرسوم الطرد لكل (الموريسكيين) متهماً إياهم بالكفر والمهرطقة والخيانة؛ حيث انتهى الوجود الإسلامي في إسبانيا بطرد قرابة ثلاثمائة ألف نفس إلى شمال أفريقيا بخلاف من ذبح منهم أو بيع رقيقاً.

ولكن تلك المآسي التي أنتجت الكراهية والتعصب الديني لم تقتصر آثارها على تدمير حياة من وقعت عليهم، بل سممت العنصرية والتعصب في العالم قروناً تالية.

فالأدب الإسباني الذي يزخر بخطابات الكراهية للموريسكيين، ويكبل لهم الاتهامات المختلفة من الإباحية الجنسية، إلى الغدر والتآمر، وعدم الانتماء للبلاد، وكنز الأموال، وأنهم يتكاثرون كالأرانب مخططين لتدمير الإمبراطورية الإسبانية، وصورة المسيح المحارب التي ابتكرتها دعاية الحروب الصليبية وإعادة إنتاجهم وتكرارهم في خطاب النازيين في القرن العشرين؛ فوجد (هتلر) في ١٩٢٢م يقول: «شعوري كمسيحي يوجهني نحو إلهي ومخلصي كمحارب. وبحسب لا متناهي كمسيحي، وكرجل أقرأ من خلال العبارات التي تقول لنا: كيف انتصب الإله في قدرته أخيراً، وأخذ السوط بيده لطرد ذرية الأفاعي من المعبد، كانت حربه مثلاً مثالياً للعالم ضد السم اليهودي، واليوم بعد ألفي عام، وبأعمق العواطف، أعرف بثقة لم أعرفها قبلاً بأنه من أجل ذلك

قد بذل دماءه على الصليب» (4). ويبدو الحل النهائي الذي قام به (هتلر) بإبادة اليهود تكراراً لتجربة الإسبان في إبادة الموريسكيين.

وكذلك فالإسبان أسسوا للعنصرية العرقية؛ حيث ظهر في المجتمع الإسباني مفهوم نقاء الدم العنصري الذي كان عبارة عن تعديل لفكرة الدم الأزرق النبيل الذي ادعته الطبقة الأرستقراطية، فكان ذلك يعني أنه بينما المسيحيون الأصلاء ينتمون برابطة الدم إلى القوط واللاتين في إسبانيا ما قبل الفتح الإسلامي فإن المسلمين واليهود والمسيحيين الجدد، ومن اختلط بهم دماؤهم ملوثة ونجسة وغير نقية مثلهم، وأن هذه الدماء النجسة لا تطهرها المعمودية ولا الزواج من المسيحيين الأصلاء، وصنف المسيحيين إلى نصف مسيحيين جدد، وربع مسيحيين جدد. واستمر هذا المفهوم العنصري في إقامة تراتبية طبقية للدماء والأعراق، وأطلق تجار الرقيق الإسبان مصطلح (الدم الأسود) على الأفارقة، ثم سكان الأمريكتين الأصليين، وقسمت المجموعات العرقية حسب درجة نقاء الدم إلى أكثر من ١٢٠ مجموعة؛ وذلك قبل دعاوى تفوق الجنس الآري النازية بقرون (والتي لم يكن الألمان متفردين بها؛ فقد كان عامة الأوربيين وعلماؤهم يعتقدون في تفوق العرق الأبيض على غيره حتى إنه في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حدائق الحيوان البشرية في الأزدهار؛ فكان في لندن ونيويورك وغيرها من حواضر الغرب حدائق حيوان يعرض فيها (أصناف) من الأجناس البشرية كالهنود الحمر والآسيويين والأفارقة لتسليية الزائرين، واستمرت هذه الظاهرة الكاشفة حتى العام ١٩٥٣م؛ حيث كان آخر عرض لأفراد قبيلة كونغولية في بروكسيل عاصمة بلجيكا.

وتجد القوميات الشوفينية أساسها النموذجي في الإمبراطورية الإسبانية التي قامت على أساس المزج بين العقيدة الدينية والثقافة والقومية مع كراهية الآخر لحد الهوس التطهيري، فالمواطن الإسباني كان هو المسيحي الكاثوليكي الذي لم يخالط دماءه آثار من المسلمين أو اليهود؛ وهو الإنسان المعترف الجدير بالاحترام بينما الآخرون أقل منه منزلة بحسب درجاتهم في سلم الأعراق. وبهذا بدأ ظهور الدول القومية الأوربية على أساس وحدة الدين والعرق، وبرر هذا التعالي والعنصرية الحراك الاستعماري للأوربيين وما كان التذرع بأن الاستعمار كان إهداءً لقيم التحضر للشعوب المستعمرة إلا تكراراً لذريعة التبشير ولكن بصياغة علمانية.

وظلَّ المؤرخون الغربيون طويلاً يقولون: إن إبادة شعب الأندلس كانت مأساة ضرورية لإقامة إسبانيا القومية الحديثة والتي كان الموريسكيون بدينهم وثقافتهم المغايرة عائقاً أمام تحققها.

ولا يسعنا إلا مقارنة هذا المنطق بالخطاب العلماني الحديث عن لزوم اعتناق الجميع المبادئ الليبرالية والعلمانية لتحقيق السلم والتعايش. وغني عن البيان القول بأن فرض القيم السائدة في المجتمع على الأقليات لا يعدو كونه قمعاً لهم وأن سميت تلك القيم التسامح الذي لا يمكن أن يكون حقيقة إلا مع وجود الاختلافات الجذرية وتحملها المتبادل من الأطراف كافة.

دفعت الكراهية أوربا إلى التوحد تحت راية (الكاثوليكية)، وإلى تنقية المجتمعات ثقافيا ودينيا، وإلى العدوان على شعوب مسالمة لم تذب إلا اختلاّفهم عنهم في العرق أو الدين أو اللون، فراكم الاستعمار ثروات للغزاة، وتطلبت الإمبريالية جيوشا جرارة، وتقدما عسكريا أسهم في دفع الصناعة والتجارة والطب وسبل الحياة كافة.

فهل نسمي هذه مكاسب وفوائد الكراهية إذن؟ هل الكراهية دافع التقدم وسبب للحضارة؟

نعم، يمكننا أن نفعل ذلك؛ فالموضوعية تقتضي أن نعترف بالأسباب الحقيقية وراء الظواهر المختلفة، وإن كنا نرفض هذه الأسباب ونراها لا أخلاقية أو لا إنسانية حتى، فالعالم لا يتحرك وفق معاييرنا الأخلاقية ولا في إطار تصورنا على العدالة، والاعتراف أن الدنيا ليست بدار عدل علامة نضج.

نجد في حياتنا طرقاً عديدة للوصول إلى غايتنا، أيسرها الطرق غير الأخلاقية والتي تمثل اختباراً للحقيقة مبادئنا، هل نخسر بشرف ونبقي على مبادئنا والتزاماتنا الأخلاقية أم نكسب العالم ونخسر أنفسنا؟

(2). هناك نسخ متعددة من نص الخطبة بحسب نقل حاضريها.

<https://sourcebooks.fordham.edu/source/urban5-2vers.asp>

(3).

https://en.wikipedia.org/wiki/Columbus%27s_letter_on_the_first_voyage

(4). الاقتباس من ريتشارد دوكينز - وهم الإله، والأصل في مجموعة أكسفورد لخطب هتلر.

الدواء المرُّ لماذا تقدم الطب في الغرب وتأخر في الشرق الإسلامي؟

يُقصُّ علينا الأديب والسياسي الذي عاصر نهاية عصر الفاطميين ومطلع الدولة الأيوبية (أسامة بن منقذ) في كتابه (الاعتبار) بعضاً من أخبار الصليبيين الذين عاشهم فترة، فيحكي عن طبيب عربي مسيحي ذهب لعلاج بعض مرضاهم، فأحضروا له فارساً يشكو من دماقل في ساقه، وامرأة تشكو من صداع نصفي، ولكن معالجتهم لم تكتمل؛ لأن طبيباً من الفرنجة قاطعها؛ لأن الطبيب العربي لا يفهم شيئاً. وخير الفارس أن يعيش برجل واحدة أو يموت برجلين، فلما اختار الفارس أن يعيش أمر أن تقطع رجله المصابة ببلطة، فقطعت ولكنه سرعان ما مات من النزيف، أما المرأة فقد قال: إن برأسها شيطاناً قد عشقها، فأمرهم، فخلقوا رأسها وأطعموها من الثوم والخردل، فلما أصابتها الحمى أخذ موسى وشق رأسها على هيئة صليب حتى ظهر عظم الرأس وحكّه بالملح فماتت، ثم خلوا سبيل الطبيب العربي لعدم الحاجة إليه.

ثم مرت بضعة قرون..

يحكي لنا مؤسس الطب الحديث في مصر الفرنسي (كلوت بك) عن الصعوبات الجمة التي صادفته في أثناء عمله في مصر القرن التاسع عشر؛ حيث المجتمع الراض للثب الحديث والتقدم عامة خلافاً لعاهله المستنير (محمد علي باشا) الذي عهد إليه بتنظيم الإدارة الصحية بالجيش المصري ثم تأسيس مدرسة الطب، الأمر الذي جعل ليس فقط العامة يرفضون الذهاب إلى الصرح الطبي العظيم (قصر العينين) رغم حاجتهم للعلاج الذي يقدم لهم في المستشفى مجاناً بل حتى الطلاب الذين أتوا بهم لتعلم الطب كانوا على قدر عجيب من الرجعية، ورفض التعلم حتى إن أحدهم حاول قتل (كلوت بك) بطعنه في أثناء إلقاء درس طبي!

ماذا حدث في هذه القرون وعكس الأوضاع لهذه الدرجة؟

في العصور الوسطى كان الطب في أوربا خليطاً غير متجانس من الوصفات الشعبية والأساطير والمعتقدات الدينية والسحر؛ فكان شائعاً اتهام الطبيب المتميز بأنه ساحر بينما على العكس تماماً كانت مهنة الطب منزلة محترمة في العالم الإسلامي الذي تميز بعقلانية واثقة مكنته من تلقي علوم الأمم السابقة من الفرس والإغريق والروم بلا تحفظ، والإضافة عليها، فبرز أطباء مشهورون كـ(الرازي) و(ابن النفيس) و(ابن سينا)، وتعامل الفقهاء مع صناعة الطب باحترام وإن كانوا أكدوا ضرورة توافر العلم الكافي فيمن يمارس المهنة بشهادة الأطباء والعلماء الموثوق بهم في كل بلدة، وأن يكون عمله بإذن المريض أو أقاربه إن كانت حالته لا تسمح بأخذ موافقته، والآن يكون مسئولاً عن الأضرار التي يسببها بخطئه في العلاج مستندين إلى حديث النبي: «من تطيب ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفسه فما دونها فهو ضامن». فيدفع الدية إن مات المريض أو تلف أحد أعضائه، وكذلك الحال إن أخطأ الطبيب الحاذق خطأ جسيماً لا يقع فيه مثله فأدى إلى الضرر، وهذا بالمخالفة للقواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تنص على أن المباشر ضامن، وإن

لم يتعد، وبناءً عليها يستحق الضرور التعويض وإن لم يكن مسبب الضرر متعدياً، ودون تفرقة بين العمد والخطأ حتى إن كان مسبب الضرر كان غير مميز.

ولكن استثنى العمل الطبي من القاعدة العامة حتى لا يقع الناس في الحرج، ويقل إقبالهم على تعلم الطب وممارسته خشية الوقوع في المسؤولية؛ فوجد كلمة الفقهاء من المذاهب الأربعة تتفق على استثناء الممارسة الطبية المشروعة على يد الطبيب أو الممارس الملتزم بقواعد المهنة من الضمان.

قال ابن عابدين: «ولا يضمن الفصد ونحوه؛ لأنه ينبني على قوة الطبع وضعفه، ولا يعرف ذلك بنفسه، ولا يتحمل من الجرح، فلا يمكن تقييده بالسلامة، فسقط الضمان».

وقال الدردير: «الختان، وقلع الضرس، والطب لا ضمان إلا بالتفريط».

وقال النووي: «الحجام والختان لا ضمان عليهما إذا لم يفرط».

وقال الخري: «ولا ضمان على حجام ولا ختان، ولا متطبب إذا عرف منهم حذق الصنعة ولم تجن أيديهم».

بينما ذهب (ابن القيم) إلى ما هو أبعد، فأسقط الضمان عن مدعي الطب إن لم يغرر بالمريض ويوهمه بأنه طبيب حاذق فيقول: «متطبب جاهل باشرت يده في بطنه فتلف به، فهذا إن علم المجني عليه أنه جاهل لا علم له، وأذن له في طبه لم يضمن. ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث، فإن السياق وقوة الكلام يدل على أنه غرر العليل وأوهمه أنه طبيب، وليس كذلك، وإن ظن المريض أنه طبيب، وأذن له في طبه لأجل معرفته ضمن الطبيب ما جنت يده».

وموقف جمهور الفقهاء يتفق لدرجة تشابه التطابق مع القوانين الحديثة المنظمة لعمل المهن الطبية والتي تجعل مسؤولية الطبيب مسؤولية (بذل عناية)، وليست مسؤولية تحقيق نتيجة؛ فلا يقرر مسؤولية ممارس المهنة الطبية عن الأضرار التي تسبب بها إن كان مصرحاً له بالعمل، وأداه بالعناية المعتادة ممن هو في مثل ظروفه، ولم يرتكب خطأ أو إهمالاً جسيماً.

وعلى هذا فكان من الطبيعي أن تزدهر صناعة الطب في الشرق الإسلامي الذي عرّف المستشفيات العامة بداية من عهد الخليفة الأموي (الوليد بن عبد الملك) ٧١٥م بينما أنشئت أول مستشفى في باريس بعدها بتسعة قرون، واشتهرت عدة مستشفيات، منها: المستشفى العضدي ببغداد، والنوري بدمشق، والمنصوري وابن طولون بالقاهرة، ومستشفى مراكش بالمغرب. وظهرت فكرة المستشفى المتنقل في عهد السلطان (محمود السلجوقي)، فكانت الأدوية والأدوات الطبية تحمل على جمال وترافق الأطباء إلى كل أنحاء مملكته، وكانت تلك المستشفيات بمنزلة كليات للطب يتعلم فيها الطلاب، وتحتوي مكاتب ضخمة وقاعات للدرس ومعامل لت تركيب الأدوية. ولقى الأطباء ما يستحقون من تكريم واحترام، وكانت المستشفيات العامة في جواهر العالم الإسلامي تستقبل المرضى كافة بلا تمييز عرقي أو ديني أو جنسي، وبعد علاجهم يقيمون

لفترة بجناح للاستشفاء، ثم يتركون المستشفى وعليهم ملابس جديدة، ومبلغ نقدي حتى لا يضطروا للعمل في فترة الاستشفاء المنزلي. وما جعل ذلك ممكناً عادة الأمراء والخلفاء في بناء المستشفيات والأوقاف الضخمة التي كان يوقف ريعها عليها. وكانت ممارسة مهنة الطب لا بد لها من ترخيص بعد امتحان من أطباء حاذقين من عهد الخليفة العباسي (المقتدر) ٩٣١م، الذي أمر بضرورة حيازة كل الأطباء عدا التابعين للسلطان، ومن اشتهر من كبار الأطباء رخصة، فكان عدد الأطباء المرخص لهم في بغداد وحدها يزيد من ٨٦٠ طبيباً، بينما لم تنظم أوروبا مهنة الطب حتى العام ١٧٠٧م، حيث صدرت بفرنسا مراسيم (مارلي) لحظر ممارسة المهنة على غير المؤهلين.

بينما كانت الرؤية السائدة في أوروبا كراهية الطب ذاته، فبالإضافة للجهل العميق لممارسي الطب كانت الرؤية الدينية تزدرية، فكما عبر الأب (تاتيان): «إن الشياطين والأرواح النجسة هي وحدها التي تسعى إلى إبعاد البشر عن الله، فتدفع بالأغبياء البله ضعيفي الإيمان لأن يلتجئوا إلى مثل هذه الوسائل. إن علم العقاقير يرجع في أصله إلى الفن الباطل الخادع القائم على المادة، ولئن سلطنا جدلاً أن المادة قادرة على شفاء العليل فكم هو حري بقدرة الله أن تشفي المريض عندما يعتمد المرء على قوة خالقه؟ فلم إذن لا تتوجه إلى سيد العالمين والافاض إليها الإنسان العاجز الضعيف وتداو كالكلب بالكرب، ولماذا لا تؤله الأشياء الأرضية؟!».

وفي الوقت الذي أصدرت فيه البابوية قرار جعل الحرمان الكنسي عقاباً للطبيب الذي يعالج مريضاً قبل الاعتراف على يد كاهن، وتوقع عقوبة الحرمان على المريض إن لجأ لطبيب عربي أو يهودي كان (علي بن رضوان) عميد أطباء القاهرة يضع في صدارة الميثاق الأخلاقي للإطباء على أن «يعالج أعداءه بالروح نفسها والإخلاص ذاته والاستعداد عينه الذي يعالج به من يحبهم»

فلماذا واجهه (كلوت بك) هذه المتاعب إذن؟

التفسير السطحي للظاهرة -والذي يعجب الكثيرين- يتهم أهل القاهرة في ذلك الوقت بالرجعية والتخلف والخوف من العلم الحديث بشكل عام.. ولكن هذا ليس دقيقاً.

في كتابه المهم (الجسد والحداثة) يلفت (د. خالد فهمي) الأنظار إلى تفسير مختلف لرفض أهالي القاهرة الذهاب لـ(قصر العيني)، وتفضيلهم أن يعالجوا في البيت رغم أن (الإستتالية) مجانية، والعلاج المنزلي ليس كذلك بالطبع.

كان رفض الناس له مبرراته؛ فبالإضافة إلى أن الصرح الطبي الكبير لم يكن على المستوى الذي تتوقع من مستشفى في عصرنا، بل كان مثلاً للقذارة وسيوء الحال في كثير من الأحوال، ويعاني إهمالاً ونقصاً في الإمكانيات لعدم استقلاله مالياً أو إدارياً، تثبت الوثائق ما هو أسوأ؛ إجراء جراحات على المرضى دون موافقتهم أو موافقة ذويهم؛ فيما عرف بـ(تشريح الأحياء)!

وقد أورد (خالد فهمي) تقرير مجلس شورى الأطباء في عام ١٨٤٧م لتحقيقي جرى على حالة مريض توفي بعد إجراء عملية في كيس الصفن بلا مبرر طبي ودون موافقته أو موافقة ذويه،

واختتم التقرير بقرارات على رأسها الا يكون التشريح إلا على الاموات فقط، وحظر مثل هذه التجارب ولزوم الحصول على موافقة خطية من أحد أقارب المريض لإجراء العمليات الجراحية الكبرى. كان عامة الناس لا يثقون في كفاءة تلك المنظومة الطبية الحديثة أو أخلاقية أعضائها، وكان لديهم مبررات كافية.

هل أخبرتك أن محاولة أحد طلاب (كلوت بك) لقتله كانت في أثناء درس تشريح؟

قد عرف المسلمون التشريح وعلم وظائف الأعضاء، فألف (الرازي) كتاب (دلائل التشريح) ٥٣١٣هـ، وألف (ابن ملكا) البغدادي (اختصار التشريح) في ٥٧٠هـ، وصنف (نجيب الدين السمرقندي) ٦١٨هـ (رسالة في تشريح العين)، ومن خلاله اكتشف (ابن النفيس) الدورة الدموية الصغرى، وفي موسوعته (القانون) تناول الشيخ الرئيس (ابن سينا) تشريح الجسد الإنساني بتوسع، وأفرد له كتابا مستقلا لاحقا.

ولكن عملية التشريح لم تكن تجري في الشرق الإسلامي بتلك البساطة والكفاءة (والفجاجة) التي جرت في الغرب؛ ففي التصور الإسلامي لجسد الإنسان حرمة وقدسيتها حيا أو ميتا - «كسر عظم الميت ككسره حيا» كما جاء في الحديث الشريف - ويصعب على المسلمين أن يتخذوا من الجثث أدوات للدراسة ويحولونها إلى مادة استعمالية ببساطة.

ويخبرنا (كلوت بك) أنه عندما أراد أن يقدم دروس التشريح لطلبته في مدرسة الطب ب(قصر العيني) كان عليه أن يكسب ثقة رجال الدين فيقول: «لقد أخذت على عاتقي أن أكسب ثقة شيخ الإسلام العروسي وهو شخص مهم يتمتع في البلاد بسمعة جيدة بسبب ورعه، وحين تناولت مسألة التشريح لم استطع أن يفهم أن النظرية، لا نقدم أكثر من تصورات غير كاملة فقلت له: ألا يحتاج الساعاتي المطلوب منه أن يصلح الساعات إلى فهم ميكانيكيها الكاملة؟ وفوق ذلك أليس عليه أن يجمع ويفصل الأجزاء المختلفة قبل أن يستطيع أن يفهم كيف تعمل؟ نجحت في الحصول على موافقته ولكن على أساس أن أتصرف بأقصى الحذر، وفي السر».

أفاد الطب الحديث كثيراً من التشريح الذي أصبح تدريسه حتمياً لكل طالب طب، فبذ القرن الرابع عشر بدأت كليات الطب الأوروبية في تقديم عروض لأجساد مشرحة غالباً من المجرمين المعدمين، وسرعان ما ازدادت وتيرة هذه الطريقة التعليمية وانتشرت، ولقرون تالية كان التشريح هو أهم العلوم الطبية، ومن خلاله عرفت الدورة الدموية ووظائف الأعضاء.

ولكن الشرق الإسلامي لم يكن ليتجاوز تلك العقبة الأخلاقية ببساطة، ويترك من يريد التعلم يفتح أجساد الموتى لينظر كيف تعمل دون مبررات قوية كتشريح ضحية جريمة قتل غامضة مثلاً.

ولكن لم يكن التشريح فقط - على أهميته الكبرى - هو السبب الوحيد لتقدم الغرب الأوربي طبياً عن نظيره الشرقي بل إن التطور الحقيقي في الطب حدث عندما تحول من صنعه إلى علم تجريبي حديث، وإن كان لتضخم الجيوش في المرحلة الإمبريالية أثره في ظهور المؤسسات الطبية اللازمة

للعناية بجيوش الإمبراطوريات الفرنسية والإنجليزية وغيرها، حيث كانت الأمراض والأوبئة ومضاعفات الجروح والإصابات تمثل النسبة الأكبر من أسباب الوفيات في الجنود؛ فقد كان ٦% فقط من الجنود الأوربيين يقتلون في المعارك مباشرة، بينما يموت الباقون من الأمراض والأوبئة المختلفة ومضاعفات الجروح التي لم تعالج كما يجب، فكانت مواجهتها أمراً حتمياً للحفاظ على القوة العسكرية، ثم رسخت هذه المؤسسات في الحياة المدنية، وسهلت عملية التعلم ونقل المعرفة.

فكان التطور الأكبر في ظهور وانتشار المستشفيات العامة الكبرى التي أنشأتها الحاجة لرعاية الجيوش، فأصبحت تلك المستشفيات معاهد لدراسة الأمراض المختلفة وأساليب العلاج المتنوعة، وقد دفعت الثورة الفرنسية المستشفيات دفعة كبرى بعد أن أمتها؛ حيث كان أغلبها تابعاً للكنيسة ومؤسسات دينية، وكان عملها يكاد يقتصر على تقديم الرعاية الإنسانية للمحتضرين في ساعاتهم الأخيرة - ما يعرف الآن بمستشفيات الرعاية النهائية التي ما زالت موجودة بكثافة في الغرب - وكان أول قانون لتنظيم المستشفيات ١٧٧٥م يهتم بالمستشفيات العسكرية، وقرر أن تتضمن كل سنة دراسة مقررًا عملياً لمبادئ الأمراض التي تنتشر بين قطاعات الجيش. وأسهمت السمة العسكرية للمستشفيات في تقديم إحصائيات دقيقة عن الأمراض السارية؛ فكان الأطباء العسكريون يقدمون إحصائيات وملخصات سنوية للحالات التي يتعاملون معها والتشخيصات وأساليب العلاج والأدوية التي استعملوها فنشأ عن ذلك سجل مهم أسرع من وتيرة التوصل لأفضل الأساليب العلاجية.

ومع صعود الطبقة الوسطى ارتفعت الحاجة إلى الأطباء والرعاية الصحية التي لم تعد حكرًا على الأثرياء، فازداد عدد الكليات الطبية، وأصبحت مهنة الطبيب أكثر شيوعاً. وفي القرن التاسع عشر بدأ ظهور الجامعات ذات التوجه البحثي، مثل (جونز هوبكنز) الأمريكية التي أنشأها تبرع سخى من أحد أقطاب الصناعة الذي حملت اسمه، وبدأ ظهور الطب النفسي، والتفرقة بين الجنون والأمراض النفسية، ومحاولة علاجها أو على الأقل فهم أسبابها، وإن كانت تلك المصحات الأولى التي أنشئت متاحف للجنون ومعرضاً للمرضى الذين جربت كل الأساليب العلاجية عليهم سواء كانت حالتهم تتطلبها أم لا.

ومع المجتمع الصناعي المنظم أصبحت الصحة العامة مطلباً ملحاً، فكما كان الحفاظ على حياة الجنود وصحتهم ضرورياً للجيوش النظامية أصبح الحفاظ على صحة العامل والوقاية من انتشار العدوى بين عمال المصانع أمراً مهماً، وقد انعكس هذا على الخدمات العامة من توفير المياه والنظافة ورفع المهملات والصرف الصحي.. إلخ؛ لحماية رأس المال الصناعي من خلال حماية أهم أدواته؛ (العمال).

وأسهمت الاكتشافات العلمية في دفع الطب إلى الأمام بقوة منذ اكتشاف (لويس باستور) -الذي لم يكن طبيباً من الأساس- للجراثيم؛ فبدأ الطب الحديث حيث أمكن معرفة الجراثيم والبكتيريا وسائر الكائنات الدقيقة وتميز آثارها الصحية.

ومع الإمبريالية انتشرت الأوبئة حول العالم تحملها أجساد جنود الإمبراطوريات الأوروبية، فعبر التجارة والحملات العسكرية انتقلت أوبئة إلى أماكن لم تعرفها من قبل، فن هونج كونج انتقل الطاعون إلى بومباي ١٨٩٦م، ثم إلى كيب تاون ١٩٠٠م، ثم نيروبي ١٩٠٢م، وعبر تجارة الرقيق انتقلت الحمى الصفراء والملاريا إلى الأمريكتين؛ حيث أباد الجدري وغيره من الأمراض التي نقلها الإسبان ٩٠% من السكان الأصليين الذين لم يكن لديهم أي مناعة لهذه الأوبئة الجديدة كما عرف (الزهرى) بـ(الإفرنجي)؛ وهو مرض جنسي انتقل بالمخالطة مع الأوربيين. وفي القرن التاسع عشر بدأ ظهور الكوليرا الذي أفقد الهند ٢٥ مليوناً من سكانها، ونقله الجنود إلى أرجاء الإمبراطورية البريطانية كافة لتتحول لوباء عالمي.

وفي المقابل منحت الإمبريالية الأطباء والعلماء الأوربيين الفرصة لتحصيل معرفة عالمية والاطلاع على أمراض وأوبئة جديدة، وابتكار طرق مكافحتها.

وقد عرفت أوروبا إجراءات الحجر الصحي، ونقلتها من الأندلس، وخاصةً في المدين الإيطالية التي كان الطاعون يمثل تهديداً دائماً لها؛ لاعتمادها على التجارة الخارجية والموانئ إلى أن اكتشف دور الفيروسات على يد (كوخ) و(باستير) قرابة نهاية القرن التاسع عشر؛ فكانت ثورة في طرق العلاج.

وكان الطاعون الدملي الذي أباد قرابة ٢٤ مليوناً من سكان القارة الأوروبية في سنوات قليلة منذ بداية انتشاره ٣٥١م سبباً رئيساً لمحاولة التصدي له، وعدم الاكتفاء بالمواكب الدينية واقامة القداس أو حتى قتل بعض اليهود والفاستدين في المدن لتطهيرها من رجسهم كما جرت العادة؛ ففي فلورنسا الإيطالية التي فقدت أكثر من ثلثي سكانها بموجة من الطاعون كان الحجر الصحي لمحاولة احتواء الوباء ضرورة حتمية؛ ويلاحظ أنه على الرغم من سبق العرب لفكرة الحجر الصحي؛ فإن تطبيقها في أوروبا كان أكثر؛ لأن المدن الإيطالية التجارية بالشمال التي طبق بها كانت تحكم نفسها حكماً ذاتياً؛ ولهذا كانت قدرتها الإدارية على مواجهة الوباء بإجراءات إدارية أكثر كفاءة من الإمبراطوريات المملوكية والعثمانية التي كانت أراضيها أوسع من محاولة احتواء وباء بها، وكان الاكتفاء بأن يرسل الأثرياء لأماكن غير مأهولة، ونصح الفقراء بقلة الاختلاط والانعزال المنزلي إن ظهرت عليهم اعراض (كما فعلنا في أزمة كورونا؛ فلعصوبة إقامة حجر صحي لجميع العائدين من الخارج في عديد من البلدان اكتفي بطلب العزل المنزلي لأسبوعين).

ورغم ذلك كان تطبيق الحجر الصحي صعباً في كثير من الأحيان رغم تأكيد فاعليته؛ لأن إغلاق المصانع والمتاجر يؤدي لكارثة أكبر من قدرة استيعابها؛ فالعمال وأسراهم يعانون الجوع، ويفلس التجار والصناع؛ ولذلك تجاهل الأوربيون عدة مرات مطالبات إقامة كردون صحي حول المدن، وقبلوا مخاطرة الطاعون.

وقد فرضت المدن الإيطالية ثم إنجلترا على الأسر أن تغلق أبواب بيوت المصابين بألواح من الخشب، وتوضع المواد الغذائية في سلال من النوافذ. وفي إنجلترا ١٦٠٤م كان أي شخص يعتقد

في إصابته بالطاعون يشنق وفقا للقانون إن وجد بالشارع، وعندما أقيمت مستشفيات للأمراض المعدية كانت غايتها أن يموت المصابون والمشتبه فيهم بها، وبسبب هذا الدور الخيف للمستشفيات أحرقت النساء في سالزبوري وكولشستر بإنجلترا مستشفيات الأمراض المعدية بها تماما. وفي النهاية كان الحجر الصحي على البضائع والمسافرين في الموانئ هو الحل الناجح للسيطرة على الوباء الذي بدأ في الاختفاء.

وَأين كان العالم الإسلامي الذي كان له السبق من كل هذا؟

في سُبَات عميق..

اضمحلل المستشفيات الإسلامية ومهنة الطب ذاتها في الولايات العثمانية لأسباب غير مباشرة؛ بينما كان تقدم التنظيم الإداري وزيادة حجم الطبقة الوسطى القادرة على دفع تكاليف العلاج والرعاية الصحية دافعا للتقدم الأوربي في هذا المجال كغيره كانت الطبقة الوسطى في الولايات العثمانية تنكمش، وسوء الإدارة يضرب المؤسسات كافة بعنف، فانتهد فاعليه المستشفيات وتدهورت لحاجتها الماسة إلى الإدارة الراشدة المستقرة والمستدامة، وهذا ما تحقق في أوروبا التي اكتشفت الأثر الهائل الناتج من الإدارة الراشدة القائمة على مبدأ المؤسسة الذي كرسه الثورة الصناعية التي استوجبت وجود مؤسسات تعمل بدقة ونظام بغض النظر عن أفراد العاملين بها؛ وهذا ما لم يكن حاضرا في أي مؤسسة بالولايات خلافا لتركيا التي كان وضعها أفضل بوضوح وبحلول القرن الثامن عشر كان التقدم الطبي العربي قد أضى تاريخا بعيدا.

إلا أن التحول و(التقدم) الحقيقي يرجع الفضل فيه إلى إجراء التجارب الطبية على البشر بكثافة.

«لا يمكن التراجع عما حدث، ولكن يمكننا أن نكسر حاجز الصمت، ويمكننا أن نتوقف عن تجاهل المشكلة. ويمكنني أن أتحدث نيابة عن الشعب الأمريكي وأقول: إن ما نجم عن الحكومة الأمريكية أمرٌ مخز، وأعتذر إلى مواطنينا الأمريكيين السود؛ حكومتنا الفدرالية دبرت دراسة بشكل عنصري وأضح».

هكذا قال الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) في خطاب اعتذاره عن تجربة (توسكيجي) عام ١٩٩٧م التي قام بها مركز خدمة الصحة العامة الأمريكي لدراسة تطور حالات مرض الزهري غير المعالج والتي كان ضحيتها ٦٠٠ من المزارعين-الزنوج بتعبير ذلك العصر- في ولاية الألباما، حققوا ببكتريا مرض الزهري التناسلي على يد أطباء الحكومة وهم يظنون أنهم يتلقون العلاج بداية من عام ١٩٣٢م وحتى ١٩٧٢م؛ وعلى الرغم من أن البنسلين أصبح المضاد الحيوي المعتمد لعلاج الزهري؛ فإن الباحثين لم يقدموا الدواء لضحاياهم، وتركوهم ينقلون المرض لأزواجهم وذريتهم.

وفي عام ٢٠١٠م قدم الرئيس الأمريكي (أوباما) اعتذارا رسميا إلى دولة جواتيمالا لما قامت به قيادة الجيش الأمريكي في هذه الدولة عام ١٩٤٦م؛ حيث قام الأطباء الأمريكيون بحقن أكثر من ١٣٠٠ من الجنود والسجناء والمرضى العقليين والأطفال في دور الأيتام ببيكتريا مرض الزهري وغيره من الأمراض التناسلية في إطار تجربة لتأثير البنسلين في علاج هذه الأمراض في سرية ودون موافقتهم أو معرفتهم لما يحقنون به. وبينما تلقى بعض هؤلاء الضحايا دواء البنسلين ترك الآخرون يموتون أو يقاسون أعراض الأمراض الخبيثة تحت ملاحظة الفريق الطبي (5).

اللافت في الأمر أن في هذا التوقيت كان الأمريكيون شركاء في محاكمات النازيين (الأشرار) التي أنتجت (كود نورمبرغ) لعام ١٩٤٧م والذي جرت على أساسه محاكمة الأطباء النازيين ومعاقتهم لتجاربهم غير الإنسانية على البشر، فحُكِمَ ٢٣ منهم، وحُكِمَ على ٧ بالإعدام، ونص على لزوم موافقة الشخص الذي تجري عليه التجربة، وأن لا تكون التجربة تؤدي إلى الموت أو إعاقة دائمة، وحق من تجري عليه التجربة في إنهاؤها في أي وقت.

وقد كشف النقاب في السنوات الأخيرة عن مئات من التجارب السرية التي أجراها الجيش والمخابرات والجامعات والمراكز البحثية الأمريكية على المجندين والأيتام والفقراء والمساجين منذ الثلاثينيات حتى السبعينيات؛ حيث تغيرت القوانين الأمريكية وقيدت التجارب على البشر -الرسمية على الأقل- بقيود صارمة تتفق مع المعايير الدولية.

ولكن هذه التجارب التي أنقذت حياة الملايين من الزهري وغيره من الأمراض الفتاكة لم تكن بدعة حديثة بل إن لها تاريخا طويلا؛ فثلا (د. جيمس ماريون سيمنز) الشهير بـ(أبو طب النساء الحديث) توصل لتقنية جراحية مهمة في علاج الناسور من خلال تجاربه على الرقيق ١٨٤٥م إلى ١٨٤٩م، حيث أجرى عشرات العمليات الجراحية -تجريبيا- على نساء من الرقيق في فناء منزلة الخلفي، ويذكر أنه أجرى ٣٠ عملية جراحية تجريبية على سيدة واحدة وبلا تحذير! قبل أن يحكم أداء التقنية ويؤديها للنساء البيض لاحقا (6).

أما أول لقاح عرفته البشرية -يؤكد بعض الباحثين أن اللقاحات عُرِفَت واستعملت في العهد العثماني ولكن يصعب إثبات ذلك لغيب الأدلة - فكان ضد مرض الجدري ١٧٩٦م؛ حيث قام الطبيب الإنجليزي (إدوارد جينر) بحقن أحد أبناء عماله وهو طفل في الثامنة بجدري البقر، وبعدها حقنه بالجدري ليختبر نظريته أن من يصابون بجدري البقر لا يصابون بالجدري الذي يصيب البشر، وتسبب في قتل وتشويه الملايين، ولكن الطفل كان حسن الحظ فلم يصب بالعدوى رغم أن (إدوارد) كرر العملية عدة مرات، اللقاح كان ناجحا، واختفى المرض من على وجه الأرض في نموذج واضح لمكاسب التجارب الطبية ونفعيتها (7).

ولكن هذه التجارب التي نعرفها أقل بكثير جدا مما نعرف؛ لغياب السجلات والأدلة وليكن يمكننا التوقع؛ فالمثبت أنه في أواخر القرن التاسع عشر أصيب عدد هائل من المعاقين ذهنيا

والمساجين بالسيلان، والبري بري، والكوليرا، وغيرها من الأمراض على سبيل التجربة، وبغرض جمع الملاحظات أكثر من محاولة التوصل لعلاجات.

وخلال الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٥١، أجرى الدكتور (ليو ستانلي)، كبير الجراحين في سجن سان كوينتين، تجارب واسعة على مئات السجناء، انطوت على زرع الخصى؛ حيث أخذ (ستانلي) الخصى من السجناء المعدومين، وزرعها جراحياً في السجناء الأحياء، وفي تجارب أخرى حاول زرع الخصى من الماعز والخنازير! (8).

فيمكننا التخيل كيف كان الحال في القرون السابقة.

حيث إن دراسة الطب هي دراسة عملية بشكل مطلق، فلا يمكن لأحد أن يصبح طبيباً دون ممارسة وتدريب، وإن كانت هذه الممارسة محكومة في عصرنا بقوانين محلية ودولية صارمة تحمي حقوق المرضى، وتُحترم إنسانيتهم إلا أنها لم تكن موجودة في العصور الماضية؛ فكل تقنيات الجراحة والطب جرى تعلمها على أجساد من كانوا في وضع يسمح باستغلالهم الفقراء والأيتام والمرضى العقليين والعبيد والمساجين والأسرى، وعبر أجساد هؤلاء المعذنين التي تحولت لألواح درس وعلى الأهم انتشرت المعرفة الطبية، وزاد عدد طلاب الطب وانتشرت بالتبعية الرعاية الصحية التي ننعم بها الآن، ولم يعد منتشراً من التجارب سيئة السمعة إلا تجارب الأدوية التي تجربها الشركات بكثافة، فلم يفاجئني تصريح أطباء فرنسيين على شاشات التلفزيون أنه يجب تجربة لقاح كورونا على الأفارقة أولاً وليس الأوروبيون، فشعوب الدول النامية عادة هم الهدف السهل لشركات الأدوية التي تجرب أدويتها الجديدة على سكانها الفقراء بالتآمر مع سلطاتها.

وهكذا يمكننا تفسير لماذا لم تتقدم صناعة الطب في العالم الإسلامي رغم توافر العقول الزاهرة والإمكانات والعقلية المفتوحة، واستفادة العرب من الأمم الأخرى بلا تحفظ؛ ذلك أن تقدم الطب أسس على تحوله إلى علم تجريبي موضوعه الجسد الإنساني، وهذا ما رفضته الذهنية الإسلامية لتعارضه الشديد مع أخلاقياتها، فلم يكن تحقيق هذا التقدم الهائل في العلوم الطبية ممكناً في الشرق الإسلامي أبداً حتى وإن توافرت أسباب التقدم الأخرى الجوهرية؛ من أموال وفيرة وإدارة راشدة ومميزات تنافسية للمجتمع الصناعي الذي تدفع غاية الربحية فيه إلى الابتكار والاختراع وتقديم الحلول.

وهنا يطرح السؤال نفسه: هل أخطأ المسلمون وفرطوا في الأخذ بأسباب التقدم؛ لأنها لم تتوافق مع معاييرهم الدينية؟

الحقيقة أن هذا السؤال أنت من تجيب عنه وليس غيرك.

فإنَّ محكَّ الأخلاقيات الحقيقية يظهر عندما تتعارض مبادئك مع مصالحك بوضوح. هل تتحمل الخسارة الجسيمة والهزيمة الموجهة في مقابل ألا تتنازل عن أخلاقياتك أم لا؟

هل تعتقد بأن جميع البشر متساوون لهم نفس الحقوق الإنسانية أم أن هذا الأمر يمكن التغاضي عنه إن كان في جحده مكاسب ومنافع؟

https://en.wikipedia.org/wiki/Guatemala_syphilis_experiments (5)

https://en.wikipedia.org/wiki/J._Marion_Sims (6)

https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_Jenner (7)

(8)

https://en.wikipedia.org/wiki/Unethical_human_experimentation_in_the_United_States#1950s

اختراع الوطنية

تُخبرنا الوثائق التاريخية بأن فكرة الوطنية كما نعرفها وُلدت على تلال بلاد اليونان القديمة التي شهدت أيضاً - وليس ذلك من قبيل المصادفة - مولد فكرة الديمقراطية؛ فنجد (هيروودوت) يعبر بوضوح عن تضافر العوامل التي نعدّها اليوم أساساً لتسمية مجموعة من الناس شعباً (هناك عرقنا الإغريقي المشترك، نحن مشتركون في الدم، ومشاركون في اللغة؛ وتلك الأضرحة للآلهة لنا جميعاً الإسبرطيين والأثينيين، وهناك أيضاً تضحياتنا المشتركة وعاداتنا وتنشئتنا المشتركة).

وان كانت كل شعوب العالم القديم اشتريكت في توهم الاعتقاد بأنها متميزة عن غيرها بتفضيل الآلهة لها، ونقاءٍ يحسها الذي يرقى على من سواه إلا أن هذا الاعتقاد لم يؤد لارتباطهم بأرضهم، وان اعتبروها مقدسة بفكرة الوطنية التي تقوم على حقوق المواطنة وارتباطها بالشرف؛ لأن الفوارق الطبقيّة في العالم القديم كانت على درجة هائلة من الاتساع، فما بين طبقتي العامة والنبلاء من الحكام والكهنة بون شاسع، لا يمكن في وجوده القول بأنهم يشتركون في هوية واحدة على قدم المساواة، فلم يمكن لأحد في العالم القديم أن يقول: «إن الجميع متساوون أمام القانون، أما حين يرجع الأمر إلى تقدم شخص على الآخر في مراكز المسؤولية العامة، فالمهم ليس الانتماء إلى طبقة معينة بل القدرة الفعلية التي يمتلكها الرجل، ولا يترك أحد ما في تهميش سياسي بسبب فقره ما دامت فيه القدرة على خدمة الدولة»؛ كما قال (بيركليس) في خطاب تأبين لبعض جنود أثينا.

ولقناعة الأثينيين بأنهم نظراء متساوون عكس نظامهم السياسي هذه القناعة؛ ففي إطار الديمقراطية الأثينية كان كل مواطن أثيني يتقدم في سن 18 عاماً لقضاء عامين في الخدمة العسكرية، وفي عمر الثلاثين يصبح مؤهلاً للقيام بدور في الشؤون العامة، فيصبح عضواً في الجمعية العامة (الأكلسا) التي تناظر البرلمان في عصرنا ومن أعضائها يختار (بالقرعة) 500 عضو يمثلون (مجلس البول) الذي يدير مسائل الحياة اليومية كالحكومة وكذلك المنظومة القضائية، فيختار المحلفون رؤساء المحكمة بالقرعة، وكذلك أغلب المسؤولين الإداريين.

والآن قد تبدو فكرة اختيار المسؤولين بالقرعة مُغرقة في العبثية، ولكنها كانت حلاً لدحض أي مزاعم للفساد أو المحاباة، وتأكيد مساواة المواطنين كافة الذين كانوا يتعاونون بقدر معارفهم وخبراتهم لأداء المهام العامة خاصة وأن القرية الإغريقية (الديمات) كان بها مجالس مصغرة من أثينا يقرون فيها مراسيمهم الخاصة، ويناقشون أمورها بحرية بالإضافة إلى أن الوظيفة العامة كانت لمدة عام واحد غير قابل للتجديد ولا إعادة التعيين، ويحق لأي مواطن أن يطعن في قرار المسؤول أو يدعي عدم صلاحيته أمام الجمعية العامة، فيعزل إن وجد مذنباً مما يحط من شأنه ويلحق به العار.

فحول تراكم الخبرات والإحساس بالانتماء والمسئولية مواطني أثينا إلى قوة راشدة تتصرف بمقتضيات العدالة والعقلانية حتى إن (أرسطو) الناقد العنيف للديمقراطية اعترف بمزايا هذا النظام بقوله: «إن كل واحد منهم بنفسه قد لا يكون من نوعية جيدة، ولكن حين يأتون معاً فمن الممكن لهم أن يتجاوزوا مجملهم وكهيتة مفهوم القلة الفضلى، كل واحد منهم يستطيع أن يسهم بقسطه من الصلاح والفطنة الأخلاقية».

ولهذا نجد الإغريق في حربهم ضد الفرس يتغنون بأفضليتهم على أعدائهم لا باعتبارهم عرقاً أكثر رقياً، ولكن باعتبارهم رجالاً أحراراً يحاربون في سبيل وطنهم؛ لأن هذا هو فعل الرجال الشرفاء وليس كأعدائهم عبيد لمستبد يستعملهم فيما يشاء.

كانت الوطنية مرادفاً للشرف.

ولكن الديمقراطية الإغريقية وما صاحبها من معنى للمواطنة لم تستمر طويلاً نتيجة أطماع جيرانها التوسعية وصعود الإمبراطوريات فانضوت أثينا كغيرها من مدن اليونان تحت لواء إمبراطورية مقدونيا التي بلغت أقصى مداها في عهد (الإسكندر) ليظهر مفهوم آخر للوطنية قائم على الولاء وليس الشرف الشخصي.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل مفهوم المواطنة الإغريقي مؤثراً في الإمبراطورية الرومانية التي شهدت لحظة فاصلة في تاريخها حين تجمع العامة في تل أفينتين جنوب روما من أجل انتزاع حق تولي المناصب من النبلاء ٤٩٤ ق. م، مستندين إلى تمتعهم بالمواطنة الرومانية التي كانت تعني الإعفاء من العديد من الضرائب والتمتع بالحماية القانونية في أرجاء الإمبراطورية الرومانية كافة بعكس الشعوب المغلوبة بأقاليمها، كما كان يحق للمواطن الروماني المشاركة في الجمعيات، وتولي المناصب الرسمية المختلفة.

وفي العصور الوسطى بينما غربت شمس الإمبراطورية الرومانية اختفى مفهوم المواطنة مع تغير مفهوم الدولة كما عرفه الإغريق والرومان، وظهر مفهوم جديد مركب؛ حيث الملك على رأس السلطة التي تشاركه فيها الكنيسة والنبلاء، وأضحى المواطنون رعايا، علامة صلاحهم التقوى المسيحية، والزهد، وطاعة النبلاء، والولاء للملك والكنيسة بغض النظر عن الأقاليم التي يعيشون فيها واللغة التي يتحدثون بها.

ثم كان عصر التنوير الذي كان جوهره الثورة على الجمود والتراتبية الاجتماعية والطبقية المحجفة والاستئثار بالسلطة بناءً على حق الميلاد النبيل أو الانتماء للكهنوت الكنسي، فوجد مفكرو عصر التنوير في تراث الإغريق ضالتهم في أفكار الوطنية والديمقراطية.

وعندما قامت الثورات الكبرى الأمريكية والفرنسية تحولت أفكار (روسو) أن الدولة قائمة على ميثاق اجتماعي بين المواطنين على قدم المساواة أنهم يخضعون للشروط ذاتها، ويتمتعون بالحقوق عينها، وأن كل فعل سيادي من الدول يكون لصالح المواطنين كافة بالتساوي.

وأصبحت كلمات (لوك) أن لكل إنسان الحق بأن يحافظ على حياته وحرية وممتلكاته إلى أجزاء من إعلان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦م والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م الذي نص فيه على أن «الأمة مصدر السلطات؛ بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبارها صادرة منها، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة».

وكانت الحاجة للأمة في تصاعد؛ حيث إن الدولة التي أضحى تدخلها في حياة الناس اليومية مضطرباً تحتاج إلى بديل عن القيم الدينية التقليدية التي بدأت في الانحسار ومع صعود الديمقراطية أصبح الانتماء الوطني هو المبرر ليكون للشخص صوت محسوب ومؤثر بغض النظر عن وضعه الاجتماعي وانتمائه الطبقي ولأغراض تنظيمية وإدارية اكتسبت الجنسية معنى قانونياً، وجرى توحيد اللغة الرسمية للدولة (لم يكن أغلب الفرنسيين يتحدثون الفرنسية عند قيام الثورة الفرنسية، واتهم أعضاء إدارات الراين بالخيانة واستدعاء البروسين لغزو فرنسا؛ لأنهم لم يكونوا يتحدثون الفرنسية التي أصبح إجادة التحدث بها شرطاً للحصول على الجنسية الفرنسية كما هو الحال في أمريكا عندما اتخذت الإنجليزية لغة رسمية، وفرضت على من يرغب في جنسيتها إثبات قدرته على التواصل بها). ومن خلال المدارس النظامية والخدمة العسكرية بالتجنيد الإجباري أضحى الوطنية أمراً واقعاً.

ولكن وإن كان الأمر يبدو كبعث للأفكار الإغريقية التي تجعل الوطنية مرتبطة بالديمقراطية في إطار حقوقي؛ حيث ظهر حق الانتخاب ومورست الديمقراطية على نطاق بدأ بالاتساع تدريجياً، وأصبحت سيادة القانون سمة الدول المتحضرة، وأضحى الشرف في الدفاع عن الوطن باعتباره أرض الأجداد التي ننتمي إليها، وليس عن الملك الذي أقسمنا بالولاء إليه لم يكن الأمر في واقعه بهذه السهولة.

فبقيت التحيزات الطبقية التي اشترطت درجة من الثروة للاعتراف للمواطن بالحق في الانتخاب والتحيزات العرقية التي بجدت اعتبار غير البيض في حقوق المواطنة طويلاً -ظل مواطنو جنوب أفريقيا مثلاً محرومين من حقوق المواطنة والمساواة مع الأقلية البيضاء حتى سقوط نظام الفصل العنصري ١٩٩٠م- والتحيز الجنسي الذي رفض اعتبار النساء أشخاصاً قانونيين أصلاً، فعندما ألفت الفرنسية (أوليمب دو غوج) كتاباً عنوانه (إعلان حقوق المرأة) ١٧٩١م جاء فيه أن المرأة تولد حرة ومساوية للرجل في الحقوق، كل المواطنين والمواطنات كونهن متساوين في نظر القانون، يجب أن يكون لهم الحق المتساوي في تقلد كل المناصب الرسمية العالية والمسؤوليات العامة والوظائف.

كانت نهايتها الإعدام على المقصلة باعتبارها عدوة للثورة وامرأة غير طبيعية.

وعندما عينت امرأة (إيملي ميرفي) في منصب قاضي بمقاطعة ألبرتا الكندية ١٩١٦م اعترض عليها؛ لأن المرأة في القانون العام الإنجليزي المطبق في كندا ليست شخصاً. وتجدد الاعتراض

عندما طالبت النساء بحق الترشح لمجلس الشيوخ ١٩٢٨م، فاعترضت الحكومة؛ لأن كلمة (شخص) في المادة ٢٤ من قانون أمريكا الشمالية البريطاني لا تشمل النساء (9).

وفي دولة تعد مثلاً يحتذى به في الديمقراطية اليوم كسويسرا لم تحصل النساء على حق التصويت إلا في العام ١٩٧١م.

ذلك لأن ارتباط الانتماء والولاء بالوطن بحقوق المواطنة والديمقراطية لم يكن بلا منافس شرس؛ وهو ميراث عصر الإمبراطوريات الذي جعل الدول الحديثة ترنو لإحياء فكرة الإمبراطورية الرومانية التي صبغت القومية الفرنسية، وجعلتها تتوجه للغزو والاستيلاء على المستعمرات، وإثبات وجود فرنسا دولة عظمى، وكانت القومية العسكرية وسيلة (نابليون) لتحقيق طموحاته، وأنتجت الشوفينية التي تعني التطرف في الشعور الوطني، واشتق اسمها من أحد جنود (نابليون) المخلصين، وكما أشعلت الثورة الفرنسية أفكار التحرر والديمقراطية أشعلت الحروب النابليونية جذوة القومية في الأمم الأوربية، وأصبحت الوطنية في نموذج مغاير دلالة على قناعة بسمو الدولة على سائر الكيانات والقيم وإنما (الدولة) النموذج الأسمى الذي يستحق وحدة التضحية من أجله والمستحق للولاء المطلق؛ حيث لا قيمة للأخلاقيات أو العلاقات أن عارضت مصلحة الدولة. أصبحت الوطنية وثناً.

كان ذلك مقلداً لدعاة الليبرالية الذين أحسوا بالخطر من هذه الأفكار، فكتب (جون ستيورات ميل) في ١٨٤٩م أن القومية تجعل الناس لا يهتمون بحقوق أو مصالح أي جزء من الجنس البشري فيما عدا ذلك الذي أطلق عليه نفس اسمهم، ويتكلم نفس اللغة التي يكلمونها، أن شعور الوطنية يغلب على حب الحرية إلى حد أن الناس على استعداد لمعاونة حكاهم في سحق حرية واستقلال أي شعب آخر ليس من جنسهم أو لغتهم.

ولم يكن غريباً في هذه الأجواء أن يعلن الكونت (آرثر دو غوبينو) ١٨٥٣م أن الألمان جنس نبيل اصطفاه الله، وأن نقاء السلالة يضمن خلود الشعب، بينما يؤدي التزاوج من غيرهم إلى الانحلال، ويحمل بذرة الفناء، وأن الحضارة الحق لا توجد إلا حيث يسود الجنس الآري. وتلك هي الأفكار التي اعتنقها النازيون لاحقاً ووضعوها موضع التنفيذ.

ولكن بينما كان مصطلح القومية يرمز إلى جماعات يمينية تدعو لتوسع نشاط في دور الدولة؛ حيث معنى الوطنية هو التماهي في الدولة وجدانها، والاحتشاد السياسي من أجلها، وتقابلها جماعات اشتراكية تدعو للانتماء إلى الطبقة وليس الدولة وبينهما شريحة من المثقفين الليبراليين يرون الوطنية عقداً رضائياً، وحزمة من الحقوق والحريات التي تكفلها الدولة لمواطنيها مقابل ولائهم لها. في أوروبا البيضاء كانت الوطنية في المستعمرات ضرورة للكفاح ضد المستعمر والتخلص من نير الاحتلال.

فكان اختراع الشعور الوطني ضرورياً للتأثرين الطامحين لتحرير بلادهم وتحقيق استقلالها، وهذا الاستقلال لا يمكن المطالبة به عقلاً إلا إن كانت تلك البلاد تمثل أوطاناً للتأثرين، وليست مجرد

أقاليم تابعة أو مستعمراتٍ لدول أخرى، فكانت كلمات مصطفى كامل ١٨٩٦م: «ستبقى الحضارة المصرية إذا تأصلت جذورها في الشعب إذا عرف الفلاح والتاجر والمعلم والطالب -وبالاختصار كل مصر- أن للإنسان حقوقاً مقدسة لا تسلي، وأنه لم يخلق ليكون أداة، وإنما ليحيا حياة كريمة عاقلة، وأنه لا توجد عاطفة أجمل من حب وطننا، وأن الروح نبيلة، وأن شعباً بغير استقلال هو شعب بلا وجود، وأن الوطنية هي الدم الذي جرى في أوردة الأمم القوية، ويمنح الحياة لكل الكائنات الحية».

وعندما احتدم الصراع بين الفرقاء الأيديولوجيين الأوربيين تخض عن حرب عالمية هي الأقسى، تصادمت فيها القوى الفاشية والنازية ممثلة نموذج الوطنية القائمة على (عبادة الدولة) مع القوى الديمقراطية التي رفعت رايات الحرية لتتبع مواطنيها بأنها تخوض حرباً من أجل القيم الإنسانية والديمقراطية، وإن كانت تحالفت مع القوى الاشتراكية التي اكتسبت زحماً، واشتدت بسرعة فائقة فاتتحت الأتحاد السوفيتي والصين الشعبية.

وللمفارقة استمرت القوى الاستعمارية القديمة في دعم الحركات القومية في إطار صراعها مع القوى الاشتراكية كما فعلت في الحرب العالمية الأولى بدعم الحركات القومية المناهضة للإمبراطورية العثمانية مستندة هذه المرة إلى مبدأ الرئيس الأمريكي (ويلسون) في حق تقرير المصير للشعوب المختلفة.

وفي النهاية إن كان اختراع فكرة الوطنية قد قام على ضرورات سياسية وتطورات اجتماعية جعلتها علامة مميزة في تطور الأفكار السياسية للجنس البشري إلا أنها ما زالت فكرة قابلة للتطور.

فالوطنية التي خلقت دولاً من العدم في أقاليم لم تكن دولاً ذات سلطة سياسية مستقلة تاريخياً بناءً على الشعور القومي، واستندت إليها حركات التحرر الوطني المناهضة للاستعمار، وأنتجت قيم المواطنة التي ميزت الوطنية عن غيرها من صور الولاءات الطائفية والعرقية بتعلقها بحقوق وواجبات ذات طبيعة قانونية، استندت إليها حركات الحقوق المدنية للحصول على حقوق المواطنة الكاملة، وتحقيق المساواة بين كل المواطنين داخل الدولة أنتجت أيضاً الحركات الشمولية والفاشية ذات الطبيعة الشوفينية العنصرية غير العقلانية ولا أخلاقية والتي جعلت الوطنية صنماً تقدم إليه القرابين.

فالوطنية وإن كانت تمثل صورة من صور إشباع الحاجة إلى انتماء الفرد لما هو أعظم من ذاته وأسمى إلا أنها تحمل ما هو أكثر من ذلك، ولها معان متعددة تختلف بحسب القوى المؤثرة في المجتمع التي يمكن أن تحولها لوسيلة لبث الكراهية والتفرقة بين الناس وتركيز العداة بين الدول وبعضها وبين أفراد الشعب الواحد باتهام بعضهم بالخيانة، وعدم الوطنية إن لم يوافقهم أو تكون وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، حيث جميع أفرادنا نظراء متساوون في الحقوق والواجبات.

وأرجو أن يكون المعنى الأخير هو السائد في فهمنا للوطنية.

https://en.wikipedia.org/wiki/Emily_Murphy (9)

بين لوثر وعبد الوهاب ماذا فعل الإصلاحيان؟

ملحوظة أولية: تذكر هذا كتاب تاريخ، وليس كتاب عقائد؛ مما اقتضى لدواعي الالتزام بموضوعه أن يقتصر على جوانب بعينها تخدم غرضه دون غيرها ودون أن يعكس ذلك وجهة نظر الكاتب الشخصية بحال.

«يا سيدي المسيح، أطل علينا من عليائك، ودع يوم قصاصك يشرق، ودمر عش الشيطان في روما».

في أبريل ١٥٢١م مثل القس الألماني (مارتن لوثر) أمام أعضاء مجلس الإمبراطورية الرومانية المقدسة في مدينة فورمس الألمانية لمواجهة بتهمة الهرطقة. كان (لوثر) يرغب في مناقشة أفكاره التي أوصلته إلى هذا الموقف ولكن لم يسمح له إلا بإجابة سؤالين فقط بنعم أو لا، هل هو مؤلف الكتب المنشورة باسمه؟ وهل يرغب في التراجع عن شيء قاله بها؟

كانت إجابة (لوثر) بسيطة واضحة: «ما لم أقتنع بأدلة من نصوص الكتب المقدسة أو حجة لا جدال فيها فأنا مصمم على النصوص المقدسة التي استشهدت بها، وبما يمليه علي ضميري الذي هو أسير لكلمة الله».

كان (لوثر) يُحطّم -ربما دون قصد- قيوداً رسخت لألف عام عندما أعلن عدم وجود دليل على ادعاء الباباوات السلطة المطلقة، ولا دليل أن القديس بطرس الذي يزعم الباباوات أنهم خلفاؤه قد وطئت قدماه روما أبداً.

كان (لوثر) المنتمي لأسرة من الطبقة المتوسطة قد بدأ شق طريقة المهني بدراسة القانون، ولكنه فجأة توقف عن استكمال دراسته في ١٥٠٥م، وعاد لبلدته، والتحق بدير أوغسطينيان، المجاور ليتحول إلى راهب، ويدرس اللاهوت بدلاً من القانون حتى تحول لمحاضر وأستاذ جامعي بالإضافة لمهامه الكنسية.

وعندما بدأت حملة لبيع صكوك الغفران لتمويل تشييد كاتدرائية سانت بيتر الجديدة في روما تساءل (لوثر) غاضباً: لماذا لا يشيد البابا الكاتدرائية بأمواله الخاصة بدلاً من أموال المسيحيين الفقراء!؟

كانت صكوك الغفران التي تعني اسمها حرفياً وثائق تمنحها الكنيسة للمتبرعين تفيد بغفران آثامهم وخطاياهم؛ فلا يحاسبون عليها في الآخرة. وقد انتشرت عشية الحروب الصليبية، حيث كانت فرصة لتمويل الحملات من هؤلاء الذين لا يريدون المشاركة في الجهاد المقدس، ثم تحولت لعادة راسخة تقوم بها الكنيسة لجمع التبرعات في كل حين. كتب (لوثر) غاضباً: «إنه من الغرور الثقة في نيل الخلاص بصكوك الغفران حتى إن وهب البابا روحه ضماناً لذلك».

في عشية يوم عيد جميع القديسين ١٥١٧م، وبينما كانت الحشود تتجمع متجهة لكنيسة قلعة فيتبرج لشراء صكوك الغفران علق (لوثر) على باب الكنيسة رسالته بأطروحات خمسة وتسعين مناهضة لصكوك الغفران تطعن في مصداقيتها وشرعيتها، وتهاجم البابا لسماحه بها.

ودون أن يدري كان مسمار (لوثر) الذي علق به الرسالة قد شق باب الكنيسة المغلق المنيع.

أثارت تلك الرسالة ضجة كبيرة سرعان ما وصلت نسخة منها إلى روما على يد رئيس الأساقفة الذي كان يتربح من صكوك الغفران، فاستدعي (لوثر) إلى روما ولكنه بناءً على نصيحة الأمير (فريدريك) توجه إلى أوجسبورج، حيث طلب منه الكاردينال التراجع عن آرائه، وعندما رفض طالب بتسليمه إلى السلطات أو نفيه من ساكسونيا، ولكن الأمير (فريدريك) رفض ذلك، وسرعان ما أصدر البابا (ليو العاشر) أمراً رسمياً يدعم التعاليم البابوية عن صكوك الغفران، وعندما وصل لـ (لوثر) رسالة تهديد بحرمانه كنسياً (عقوبة تعني قطع الصلة بين الشخص والكنيسة وحرمانه من أي عمل كنسي حتى التوبة) بأمر بابوي أحرقها علناً في ديسمبر ١٥٢٠م، ثم صدر أمر رسمي بحرمانه كنسياً في يناير ١٥٢١م رد عليه بعنف في خطاب مفتوح إلى أشرف الأمة الألمانية المسيحية قال فيه: «يجب أن يكون الكتاب المقدس مرجعنا الأخير للعقيدة، أو أداء الشعائر؛ فالكتاب المقدس لا يقدم أي بينة على حق البابا المطلق في دعوة مجلس، وإذا كان ينشد بالحرمان من غفران الكنيسة أو التحريم أن يمنع مجلساً، فإننا يجب أن نستخف بسلوكه كأنه تصرف رجل مجنون، ونقذفه بحرمانه معتمدين في ذلك على الله ونقمته بقدر الإمكان، ويجب دعوة مجلس في أقرب وقت، وعليه أن يفحص المفارقة الفظيعة في أن زعيم العالم المسيحي يعيش في ترف دنيوي يفوق ما يحلم به أي ملك، ولا بد أن يضع هذا حداً لاستيلاء رجال الدين الإيطاليين على التبرعات الألمانية، وأن يقلل إلى (١/١٠) من (زمرة الهوام) الذين يشغلون في روما مناصب دينية تدر عليهم دخلاً دون أن يؤديوا عملاً ويعيشوا بصفة أساسية على الأموال التي يسلبونها من ألمانيا».

ثم انتهت محاكمة (لوثر) أمام أعضاء مجلس الإمبراطورية الرومانية المقدسة في مدينة فورمس بان، أعلنه الإمبراطور (شارل الخامس) خارجاً عن القانون، وهذا ما كان يعني إهدار دمه ولكن أمير (سكسونيا فريدريك) الذي كان من مؤيديه سرا أخفاه في قلعة فارتبورج متوارياً عن الأنظار إلى أن اضطرت القلاقل والاضطرابات التي أحدثها مؤيدوه في مدينة فيتبرج إلى طلب مجلسها منه العودة إليها بسلام.

ولكن الأمور كانت أبعد ما تكون عن السلام، فسرعان ما انتشرت أفكار (لوثر) بين الناس انتشار النار في الهشيم، وإن لم يكن (لوثر) أول ناقد للكنيسة فقد كان أكثرهم نجاحاً بينما سبقه سلسلة طويلة من المعارضين أعدموا بتهمة الهرطقة، وأحرقوا على الأوتاد، أو سجنوا حتى موتهم.

وكان سر نجاح (لوثر) هو أن حركته شبت في المدن الألمانية الحرة، وتحت حماية حكامها كأمر سكسونيا (فريدريك)، وحاكم هيسي (فيليب) الذين منحوا اللوثريين القوة اللازمة لصد محاولة

البابا والإمبراطور لسحقهم كما وفر اختراع (جوتنبرج) المذهل في الطباعة الفرصة لنشر كتب (لوثر) على نطاق واسع لم يتسن لأي من سابقه أن يبلغوه فتحولت الكتب المطبوعة - ولم تكن الجرائد والمجلات قد ظهرت في ذلك العصر - إلى آلات للدعاية والحرب، وبمجاز من ثورة (لوثر) ارتفع عدد الكتب المطبوعة في ألمانيا من ١٥٠ سنة ١٥١٨م إلى ٩٩٠ سنة ١٥٢٤م، وكانت أربعة أحماس هذه الكتب تؤيد الإصلاح الديني اللوثيري، وكانت مؤلفات (لوثر) هي أكثر الكتب رواجاً في هذا العصر، وبيعت في الأسواق ومع الباعة الجائلين. وسرعان ما صدرت إلى فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، بينما تأخر ظهور المطابع في الشرق لأكثر من قرنين على الرغم من وجود بعض المطابع التجارية الخاصة، فلم تؤسس مطبعة عثمانية إلا بفرمان السلطان أحمد الثالث ١٧٢٧م، الذي أجاز طباعة الكتب عدا الكتب الدينية من فقه وحديث وتفسير ومصاحف؛ وذلك لسبب تقني يتمثل في يسر طباعة الحروف اللاتينية والمشتقة عنها متفرقة مقارنة بالخط العربي، وأسباب عملية تتمثل في وجود طائفة حرفية كبيرة من الناسخين والخطاطين وجدوا في الطباعة تهديداً لحرفتهم ومصدر رزقهم، وكذلك ازدياد الناس للكتب المطبوعة باعتبارها منتجا أقل قيمة من الكتب المنسوخة، والتي رغم ارتفاع أسعارها تحمل قيمة إضافية في جهد الناسخ وتوقيعه بصحة النقل.

وكان أعظم أعمال (لوثر) على الإطلاق هو ترجمته للإنجيل باللغة الألمانية؛ حيث لأول مرة وبفضل الطباعة أصبح لكل أسرة في ألمانيا نسخة شخصية خاصة من الإنجيل بلغتهم التي أصبحت لغة قومية في بداية لظهور ألمانيا التي لم تكن دولة في ذلك العصر، واستبدلت اللاتينية في العلوم والآداب.

وتزامن الانتشار فائق السرعة لأفكار (لوثر) مع ثورة الفلاحين التي عمّت ألمانيا بداية من ١٥٢٥م؛ ففي الوقت الذي تحدى فيه (لوثر) الكنيسة وتمرد عليها، كانت الكنيسة تمثل جزءاً لا يتجزأ من الدولة إلى حد أن تفويض ما يتمتع به رجال الدين من هيبة وسلطان قد أزال أكبر عائق للثورة.

وفي مطلع عام ١٥٢٥م كان عشرات الآلاف من الفلاحين في جنوب ألمانيا، قد حملوا السلاح، وأعلنوا التمرد على الدولة والكنيسة معاً، ورفضوا دفع الضرائب التي تفرضها الدولة وضرائب العشور الكنسية، والضرائب الإقطاعية، وسرعان ما قامت الحرب الأهلية تأكل الأخضر واليابس.

وكان موقف (لوثر) من هذه الثورة التي كان أحد أهم أسباب اندلاعها مختلطاً، فبينما نصح الأمراء والسادة الإقطاعيين بأن يعترفوا بعدالة كثير من مطالب الفلاحين، وحثهم على انتهاج سياسة تتسم بالرفافة، وعارض استيلاء الكنائس على ضرائب العشور رفض في الوقت نفسه العنف الذي لجأ إليه الفلاحون، وتنبأ بأنه سوف يترك الفلاحين في وضع أسوأ مما كانوا عليه، وأن ثورتهم ستصم حركة الإصلاح الديني بالعار، وقال: إنه يجب على الناس الخضوع للسلطات؛ إذ إن لها الحق في فرض ما تراه من ضرائب لمواجهة نفقات الحكومة، وأن حرية الرجل المسيحي يجب

أن تفهم على أنها حرية روحية لا تتعارض مع العبودية بل ولا الرق: «لم يتخذ إبراهيم وأبناؤه الآخرون والأنبياء عبيداً؟ اقرأ ما يعلمه لنا القديس بولس عن الخدم الذين كانوا جميعاً أرقاء في ذلك العهد... ومن ثم فإن بندكم الثالث لا يسري على الإنجيل؛ فهذه المادة تساوي بين الناس جميعاً وهذا مستحيل؛ ذلك لأن مملكة دنيوية لا تستطيع أن تقف على قدميها ما لم تكن هناك درجات متفاوتة بين الأشخاص بحيث يكون البعض منهم أحراراً والبعض مسجونين والبعض سادة والآخرون رعايا».

ولكن الثورة استمرت وأحرق الفلاحون الغاضبون الكنائس المناهضة للبروتستانتية وقصور الأشراف والنبلاء، فجاهر (لوثر) بعدائه للثورة، ودعا وأوصى الحكام البروتستانت بالصلاة والندم والمفاوضة، ولكن إذا ظل الفلاحون على عنادهم «عندئذ سارعوا بامتساق الحسام؛ لأن أي أمير أو سيد يجب أن يتذكر في هذه الحالة أنه كاهن لله، وأنه أداة نقمته تعالى الذي يمتشق من أجله الحسام لضرب رقاب هؤلاء الأتباع، وإذا خطر لأحد أن هذا صعب جداً فليتذكر أن الثورة لا تحتل، وأن دمار العالم أمر متوقع في كل ساعة».

وعندما انتهت الثورة بعد تدخل عسكري غاشم كان قرابة ١٣٠ ألف فلاح قد قضاوا نحبهم، ونفذ الإعدام في الآلاف، وقطعت أطراف، وسمت عيون الآلاف من الثائرين حتى تدخل الأمراء العقلاء في آخر الأمر لتخفيف همجية الانتقام.

وعندما توفي (مارتن لوثر) في ١٥٤٦م مغيضاً عليه من جميع الأطراف كان قد أشعل شرارة ثورة دينية وفكرية واجتماعية واقتصادية غيرت أوروبا والعالم بأسره إلى الأبد.

كانت حركة (لوثر) والنقاشات العميقة حولها التي دارت في أجواء عصبية مشحونة بالثورة والغضب والتمرد على أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية قد أثمرت تغيرات كبرى في الذهنية الأوروبية.

فكان إصلاح (لوثر) قائماً على العودة لأصول الإيمان المسيحي الذي انتهكته مظاهر الفخامة في الكنائس من ناحية والسلطوية وامتلاك الأراضي، والتدخل في السياسة من ناحية أخرى، كما كان يرفض من جهة العقيدة مظاهر عبادة القديسين التي شجعت عليها الكنيسة، فأصبح التضرع إلى القديسين بدلاً من الرب، فأعلن (لوثر) أن الخلاص يكمن في الإيمان وحده، وأن العلاقة بين الشخص وربه فردية، لا تحكمها الكنيسة التي أدان إصدارها لصكوك الغفران كما رفض امتناع رجال الدين عن الزواج والنذر بالرهبانية، وتقديم النذور للقديسين باعتبارها بدعا لم ترد في الإنجيل.

كانت رسالة (لوثر) تحمل مضموناً علمانياً قوياً يفصل بين الدولة والكنيسة، ويرفض دور رجال الدين في الإدارة: «ليس هناك فرق حقيقي بين رجال الأكليروس والعلمانيين؛ إذ إن كل مسيحي ينصب قسا بالتعميد، ومن ثم فإن على الحكام الزمانيين (يقصد الملوك والحكام في مناطق سلطتهم، متبعا للفرقة المعروفة في الفلسفة المسيحية بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية) أن

بمارسوا سلطاتهم دون عائق أو اعتراض بغض النظر عما إذا كانوا يسيئون إلى البابا أو الأسقف أو القس، وكل ما نص عليه القانون الكنسي مما يناقض ذلك من خالص بنات أفكار الوقاحة الرومانية».

ومضمون اجتماعي يحمل سمة قومية ينتقد امتلاك الكنائس للثروات والأراضي بينما الأغلبية الساحقة من الشعب لا تجد ما يسد رمقها: «لقد قرر البعض أن أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ جولدن تجد طريقها كل عام من ألمانيا إلى إيطاليا، كيف يتأتى أن يكون لزاما علينا نحن الألمان أن نتسامح في مثل هذه السرقة ومثل هذا السلب لأملنا على يدي البابا؟ وإذا كنا بحق نشق اللصوص ونضرب أعناق السارقين بالإكراه فكيف نسمح للشه الروماني أن يفلت من العقاب؟ ذلك لأنه أكبر لص وسارق بالإكراه جاء -أو يمكن أن يجيء- إلى العالم بل وشهرهم قاطبة بالاسم المقدس للمسيح والقديس بطرس، ومن في وسعه بعد هذا أن يتحمل أو يلزم السكوت؟».

وكانت الثورة البروتستانتية قد وجدت أرضاً خصبة في ألمانيا التي بدأت بها الحركة القومية على استحياء، فكان الانفصال الروحي بين الألمان والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وتدوين الإنجيل، والصلاة باللغة الألمانية مظاهر قومية استهوت الطبقة البرجوازية الألمانية بوعي أو دون وعي.

ومضمون عقلائي يرفض ما شاع من خرافات، وما علق بالدين من مظاهر وثنية قاربت عبادة الأسلاف عند الوثنيين.

ومضمون تحريري أعلن به (لوثر) كل مسيحي قساً وأعطاه حق تفسير الكتاب المقدس الذي لا يوجد مبرر لاحتكار الكنيسة لتفسيره، ومن ثم الحقيقة الدينية؛ يرفض التقليد الأعمى، وكسر سطوة الكنيسة التاريخية على العقول والنفوس باعتبارها «من يوقع عن الله»، والجهة المحتكرة لبيان الإرادة الإلهية والصواب والخطأ، وقد كان لهذا عظيم الأثر الثقافي في اتجاه العلمنة، حيث انفتحت الأبواب أمام الأيديولوجيات المختلفة لوضع أسس مغايرة للأخلاقيات بما أن الكنيسة لم تعد الجهة المنوط بها تحديد الصواب والخطأ دينياً وأخلاقياً فأصبح من الممكن أن تكون هناك معايير أخلاقية مختلفة ومناقضة لتلك الدينية كما أزكت روح الفردية والاستقلالية.

ومن أعظم تأثيرات (لوثر) أنه جعل من واجب رب الأسرة تدريس الإنجيل لأبنائه بدلاً من ترك تلك المهمة للقساوسة، فكانت النتيجة المباشرة أن قامت حملة هي الأكبر في التاريخ لمحو الأمية حتى يتسنى للأبناء تادية واجباتهم الدينية، وسرعان ما تحولت المناطق البروتستانتية في أوروبا إلى أكثر المناطق تعليماً، ودفعت شيوع التعليم في أوروبا للأمام بسرعة فائقة.

كما لاحظ (ماكس فيبر) التأثير الهائل لـ(لوثر) في صعود الرأسمالية الجديدة؛ فقد كانت النظرة المسيحية التقليدية للأعمال التجارية والسعي إلى الأرباح المادية وتعظيمها نظرة احتقار وازدراء باعتبارها إشغالا بأمور الدنيا الزائلة، أما (لوثر) فقد أعلى قيمة العمل ومنزله: «على الرهبان أن يتخلوا عن عزلتهم الأنانية، وحياة الدعة التي يعيشونها في الغالب، وأن يتزوجوا، ويكدهوا مع

الآخرين؛ فالرجل الذي يجر المحراث، والمرأة التي تشتغل في المطبخ يعبدان الله خيرا مما يفعل الراهب وهو يتم بصلوات غير مفهومة في تكرار تجلب النعاس».

كان تحول السعي إلى الكسب والربح من تعلق مكروه بالدنيا على الأقل في النظرة المسيحية التقليدية إلى أمر مطلوب ومحترم عظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم السياسي، فعندما يعطي رب العمل العامل لديه الحد الأدنى من الأجر الذي يكفيه بالكاد لتغطية احتياجاته الأساسية مقابل عمله ثم يقلل من هذا الأجر نسمي هذا بالاستغلال الممقوت الذي يمارسه الرأسماليون الذين لا يعيئون بتعاسة الآخرين في سبيل تراكم الأموال في خزائهم، ولكن عندما يتقاضى العامل أجرا أقل في مقابل العمل فإنه يضطر لزيادة إنتاجه وقضاء ساعات أطول في أداء عمله ليحصل على ما يكفيه، لذلك تكون المنتجات أقل تكلفة وأعلى تنافسية؛ مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد كله بجانب تحقيقها للربح الوفير لرب العمل.

الفارق أن في إطار الرأسمالية فإن هذا السلوك العقلاني لم يعد مُدانا أخلاقيا بقوة كما كان سابقا، وإنما أصبح مبررا ومقبولا أخلاقيا أيضا. وبناءً عليه فإن زيادة أجور العمال لم تعد لمكافأة عملهم بالأجر العادل وإنما لزيادة القوة الشرائية لتحقيق مبيعات أكبر وتقوية الاقتصاد أكثر، فكان صبغ السلوكيات الرأسمالية الانتهازية بالأخلاقية هو الجديد في عصر الرأسمالية التي ارتبطت بالقومية والوطنية فبررت السلوكيات الإمبريالية والاستغلالية للشعوب الأخرى لصالح شعبنا واقتصادنا.

أضفت الأفكار البروتستانتية هالة أخلاقية على العمل الديني، ولم تحتقره كالرؤية الكاثوليكية التقليدية؛ فالعامل ورب العمل في الرؤية البروتستانتية لا يقلل من تقواهم وقوة إيمانهم أن يعملوا بجد لتحقيق الربح من أجل حياة أفضل لهم ولذريتهم وبلادهم، فاعتبرت البروتستانتية الثروة المادية نعمة، وليست شيئا محتقرا ينبغي الزهد فيه. واعتبر (لوثر) ومن بعده (كالفن) الالتزام بالعمل الحاد دليلا على صحة الإيمان. تشابكت تلك النظرة الدينية الأخلاقية مع العقلانية لتشكلا العصر الرأسمالي، هذا التضافر أدى إلى وجود متميز للعقلية الرأسمالية تختلف عن عقلية صاحب المال الجشع في السابق، فيجانب حرصه على تعظيم الأرباح هناك حرص آخر على السمعة الطيبة، وأداء الحقوق والوفاء بالالتزامات، وهذا ما أدى إلى نجاح المنظومة الغربية في الاستثمار القائم على الائتمان، فكان الشخص يستطيع أن يقوم بمشروعات ضخمة تتجاوز إمكانياته المالية بمراحل من خلال الائتمان، واقتراض الأموال من مستثمرين آخرين لديهم روح المغامرة، ولا يجدون في السعي لتحقيق الربح شيئا مشينا أو غير مسيحي، ومع تزايد الثقة في الشخص نتيجة إيفائه بالتزاماته يستطيع الحصول على أموال أكثر وتمويل مشاريع أكبر وهكذا؛ لهذا ظهرت بقوة الشركات التجارية العملاقة التي غيرت شكل اقتصاد العالم في بضع عقود بأوروبا وأمريكا، وإن كانت هذه النماذج قد ظهرت مبكرا في الدويلات الإيطالية إلا أنها لم ترسخ إلا بتغير فكري وأوسع صاحب الثورة البروتستانتية.

لم تكن هذه الأفكار نتاجا مباشرا للبروتستانتية بقدر ما كانت تعبيراً عن تطلعات الطبقة البرجوازية التي وجدت في البروتستانتية ما لاءمها؛ فأفكار الزهد وكراهية المال واحتقار الغني

والاكتناز ليست بالأفكار الملائمة على الإطلاق لمجتمع التجار؛ ولهذا ظهرت في المدن الإيطالية القائمة على التجارة بوادر عصر النهضة من خلال تبرعات الأثرياء للفنون والآداب، وأصبح من الشائع تنافس الأسر الإيطالية الشهيرة في رعاية الفنانين والمبدعين بينما كان من أهم مصادر ثرائها وأسبابه هو العلاقات التجارية الوثيقة مع الإمبراطورية العثمانية العدو اللدود للكنيسة الكاثوليكية التي تقع عاصمتها في الفاتيكان بقلب إيطاليا.

وبينما تشترك الرأسمالية والمسيحية في كراهية السلوكيات غير القويمة كإدمان الخمر والدعارة والسرقة.. إلخ فإن الرأسمالية ترى هذه السلوكيات ضارة بالسوق والاقتصاد وتضعف الإنتاج؛ فهنا تتلاقى العقلانية مع الأخلاقية، فعندما استمع المجلس النيابي الألماني إلى اتهامات ضد الاحتكاريين أنهم يثرون على حساب الشعب كان دفاع أحد القادة البروتستانتين واضحاً في دلالة على هذه العقلية الجديدة حيث قال: «إن العالم المسيحي غني بسبب العمل، وكلما اتسع حجم العمل في بلد ما ازداد رخاء شعبه، وحيث يكثر عدد التجار تزداد فرص العمل، ومن المستحيل تحديد حجم الشركات، فكما اتسع حجم معاملاتها وازداد عددها كان هذا خيراً لكل إنسان. وإذا لم يكن للتاجر مطلق الحرية في القيام بأعماله في ألمانيا فإنه سوف ينطلق إلى مكان آخر فتحسر ألمانيا، وإذا لم يستطع القيام بالعمل بعد أن يتجاوز قدراً معيناً، فإذا هو صانع في فائض أمواله؟ من الخير أن يترك التاجر وشأنه، وألا توضع أي قيود على مقدرته أو على رأس ماله».

أزالت البروتستانتية الإثم من الرأسمالية، ووهبت الرأسماليين فرصة ذهبية ليظهروا رجالاً شرفاء أصحاب دور مهم في حياة الأمم، ولكن (لوثر) و(كالفن) لم يكونا يتوقعان تلك الوحشية التي تحولت إليها الرأسمالية، وإنهم كانوا يطلقون أسماء لطيفة على وحش مخيف.

وبعد ثورة (لوثر) بقرابة ١٥٠ عاماً ولد محمد بن عبد الوهاب ١٧٠٣م ببلدة العيينة من قرى نجد بشبه الجزيرة العربية لأسرة اشتهرت بالعلم والدعوة في عصر اتسم بالاضطراب وضعف سلطان الدولة مقابل ازدهار للخرافة والفهم الأسطوري للدين؛ ومما يلتفت له التشابه الكبير بين الرجلين (لوثر) و(عبد الوهاب) على ما بينهما من فارق شاسع في الظروف الاجتماعية والعقائد!

فكما رفض (لوثر) احتكار الكنيسة الكاثوليكية للمعرفة الدينية رفض عبد الوهاب التقليد الأعمى بعنف باعتباره سبب الكفر، فيصف أهل الضلال أن (دينهم مبني على أصول معظمها التقليد؛ فهو القاعدة الكبرى لجميع الكفار أولهم وآخرهم) ويقول في شأن التعصب المذهبي: «أما إن قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه من غير علم أن الحق معه فهذا من أهل الباطل».

وكما قرر (لوثر) أن الإنجيل هو المعيار الوحيد لمعرفة الصواب ديانة، فكذلك قرر (عبد الوهاب) أن مصادر المعرفة الدينية محصورة في الكتاب والسنة والإجماع (ولا خلاف بيني وبينكم أن أهل العلم إذ اجتمعوا وجب اتباعهم، وأنا أدعو من خالفني إما إلى كتاب الله وإما إلى سنة رسول الله، وإما إلى إجماع أهل العلم).

و بينما جعل (لوثر) من كل مسيحي قسا أ كد عبد الوهاب أن الاجتهاد حق لكل مسلم متى استوفى شروطه العلمية، والتزم المنهجية العلمية في استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية دون أن يلتزم باتباع آراء أحد المذاهب الفقهية (ولست والله الحمد أدعو إلى مذهب صوفي أو فقيه أو متكلم أو إمام من الأئمة الذين أعظمهم مثل ابن القيم والذهبي وابن كثير وغيرهم بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى سنة رسول الله.. ولكني بينت للناس إخلاص الدين لله، ونهيهم عن دعوة الأنبياء والأموات من الصالحين وغيرهم وعن إشراكهم فيما يعبد الله به من الذبح والنذر والتوكل والسجود وغير ذلك مما هو حق الله الذي لا يشركه فيه ملك يقرب ولا نبي مرسل؛ وهو الذي دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة).

وكما رفض (لوثر) الرهينة والمغالاة في الزهد عاب عبد الوهاب على بعض الصوفية الإسراف في الزهد (تركهم الواجب ورعا، وتعبدهم بتحريم الطيبات من الرزق، وتعبدهم بترك زينة الله).

وكانت الدولة العثمانية بقصد ودون قصد تدعم الطرق الصوفية والنمط الفردي للتدين القائم على الزهد السياسي بالأساس، فأشد أعداء الدولة العثمانية كانت الدولة الصوفية الشيعية في إيران، وقد قاست الدولة العباسية من قبل ثورات الحركات الدينية، وقامت بالانشقاق عنها العديد من الدول تحت رايات التشيع والخوارج حتى نهايتها؛ فكانت الدولة العثمانية تحاول درء خطر حركات التمرد القائمة على أسس دينية من خلال تأكيد أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين، وتشجيع الطرق الصوفية بوصفها نموذجا آمنا للتدين، فكان ذلك سببا مباشرا لتراجع الاجتهاد، وسيطرة الجمود على الفقه.

وكما رفض (لوثر) مظاهر عبادة القديسين وعدّها من الوثنية اشتد (عبد الوهاب) في وصم كثير من إمارسات التي شاعت في عصره بالشرك، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائج والتبرك بترايبها، وشّد الرحال إليها «المشركون في زماننا أضل من الكفار الذين في زمن رسول الله ﷺ من وجهين، أحدهما: أن الكفار إنما يدعون الأنبياء والملائكة في الرخاء وأما في الشدائد فيخلصون لله الدين، والثاني: أن مشركي زماننا يدعون أناسا لا يوازنون عيسى والملائكة. إذا عرفتم هذا فلا يخفي عليكم ما ملأ الأرض من الشرك الأكبر؛ عبادة الأصنام، هذا يأتي إلى قبر نبي، وهذا إلى قبر صحابي كالزبير وطلحة، وهذا إلى قبر رجل صالح، وهذا يدعو في الضراء وفي غيبته، وهذا يندرله، وهذا يذبح للجن، وهذا يدخل عليه من مضرة الدنيا والآخرة، وهذا يسأله خير الدنيا والآخرة. فإن كنتم تعرفون أن هذا الشرك من جنس عبادة الأصنام الذي يخرج الرجل من الإسلام، وقد ملأ البر والبحر، وشاع وذاع حتى إن كثيرا ممن يفعله يقوم الليل، ويصوم النهار، وينتسب إلى الصلاح والعبادة، فما بالكم بما تفشوه في الناس؟ وتبينوا لهم أن هذا كفر بالله مخرج عن الإسلام؟».

وكما تصادم (لوثر) مع السلطة في عصره، واضطر للخروج من بلده، وتكفل بحمايته أحد الأمراء، كذلك تصادم (عبد الوهاب) مع السلطة، واضطر للخروج من بلده واللجوء إلى الدرعية، وعندما قابل حاكمها محمد بن سعود كان قد وصل إلى الشخص الذي يبحث عنه، فسرعان ما تلاقت

أفكار الرجلين وتقاطعت، واتفقاً على أن الإصلاح السياسي يستلزم إصلاحاً دينياً، كما يستلزم الإصلاح الديني إصلاحاً سياسياً، وكانت بيعة الدرعية؛ حيث بايع محمد بن سعود وآله عبد الوهاب على أن يمنعه ويحموه، وأن يتعاونوا على تغيير المنكر، ورفع البدع، وكل ما يخالف سنة الرسول.

وربما يكون (عبد الوهاب) قد تفوق على (لوثر) في أنه أقام دولة على منهجه؛ حيث استمرت الدرعية عاصمة للدولة الوهابية- السعودية الأولى، وسادت (نجد)، وهزمت قوات الدولة العثمانية مرارا حتى دمرها إبراهيم باشا والجيش المصري بعد حرب مضمية، ولكنها سرعان ما عادت للظهور بعد انسحابهم.

وقد كان أثر (عبد الوهاب) على إحياء الفكرة الإسلامية بديلاً حضارياً وحركة مقاومة للغزو الاستعماري العسكري والثقافي عظيمًا، فظهرت الوهابية في الحركات الإسلامية المناهضة للاستعمار بإحياء فكرة الجهاد بقوة ووضوح، فنجد كفاح مسلمي البنجاب الهندية ضد الاحتلال الإنجليزي بقيادة (السيد أحمد) الذي وصفت دولته بأنها دولة وهاوية، وكذلك تأثر مسلمي إندونيسياً بالحركة الوهابية، وقامت بهم حركة مقاومة للاستعمار الهولندي كانت الوهابية من علامات قادتها المميزة، وكذلك الحركة السنوسية في ليبيا تأثرت بالوهابية رغم غلبة التصوف عليها.

ولكن هذا الأثر لم يكن إيجابياً بشئ جوانبه، وإنما خالطته جوانب سلبية عديدة، كما لم تلعب الوهابية دوراً في إحياء الحضارة العربية الإسلامية بالعودة للأصول، ونبت الخرافات والبدع، وإيقاظ الدين في النفوس كونه عاملاً حياً في نهضة الحضارة كما كان يتوقع منها.

فعلى الرغم من أن الحركة الوهابية قد قامت بدورٍ في إيقاظ العالم الإسلامي من غفلته واستنقاذ الدين من سيطرة الخرافات على عقول الناس، الأمر الذي يفترض أن يؤدي إلى صعود العقلانية، وضربت الدولة الوهابية السعودية مثلاً (يلائم بيئتها)، وأنتجت نموذجاً تكون فيه علاقة الحاكم بالمحكوم قائمة على (بيعه مشروطة)، يلتزم فيها الطرفان بعقد يحتمون فيه إلى الشرع الذي يجمعهم الإيمان بعقيدة واحدة فيه؛ مما يؤدي إلى نمط من الديمقراطية أو الشورى في نظام الحكم بدلا من الاستبداد الشرقي المعهود الذي يكون فيه الحاكم ظل الله في الأرض؛ فإن العقلانية والديمقراطية لم تنتقل إلى الشرق الإسلامي بشكل فعال إلا من خلال اطلاع النخب الثقافية على الثقافة الغربية التي حملت إلينا على فوهات المدافع؛ من خلال الاستعمار الذي كما يقيد اقتصادات مستعمراته فيرغمها على أن تزرع لا أن تصنع يقيد عقولها فيرغمها على أن تقلد لا أن تبتكر.

فيما يمكننا اعتبار محمد بن عبد الوهاب الأب الشرعي للغالبية العظمى من الحركات والجماعات الإسلامية السنية بلا منازع من خلال تأثيره العميق في ظهور تيارات السلفية المعاصرة؛ والذي حطم سطوة الجمود المذهبي الفقهي الذي ساد لقرون حتى قيل: إن باب الاجتهاد قد أغلق، ولم يعد هناك محل لجديد وحد بقوة من نمط التدين الأسطوري المشبع بالخرافات والأوهام قد فشل

في تجاوز هذا الحد إيجابياً بينما ظهرت له سلبيات عديدة أبرزها تحول العديد من الجماعات التي خرجت من عباءة السلفية المعاصرة للعنف وعداء المجتمع بدعوى فساده وانحرافه إن لم يكن كفره فقد استحدثت الوهابية فكرة كفر الدولة كونها مؤسسة بدلا من الاقتصار على معارضة الحكام كما عبر الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ بقوله: «ومن لم يعرف كفر الدولة -العثمانية- ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين لم يعرف معنى لا إله إلا الله، فإن اعتقد مع ذلك أن الدولة مسلمون فهو أشد وأعظم، وهذا هو الشك في كفر من كفر بالله، وأشرك به ومن جرحهم، وأعانهم على المسلمين بأي إعانة فهي ردة صريحة». وهذه فكرة مركزية في ذهنية الجماعات التي انتهجت العنف المسلح والإرهاب واتخذته سبيلا للتغيير السياسي.

بينما انضوت جماعات سلفية أخرى تحت جناح سلطات قعية في العديد من البلدان، وتحولت لأدوات رجعية تناهض أي حراك شعبي معارض للتخلف الحضاري والتبعية والفساد، كما استبدل الجُمود الفقهي والوقوف على فتاوى المذاهب بفوضى فقهية عارمة لا يخفى على أحد أثرها في أضعاف سطوة الدين على الناس!

وربما يكون العامل الرئيس في اختلاف نتائج الحركتين الإصلاحيتين الوهابية والبروتستانتية رغم تشابههما ليس اختلاف العقائد، وإنما اختلاف الظروف الاجتماعية التي واكبتها، وبينما صادف (لوثر) حركة قومية ونشاطاً طبقياً برجوازيًا وجد في أفكاره دعماً لطموحاته لم تكن الحركة الوهابية مرتبطة بأيديولوجية قومية حيث النظرة الإسلامية السلبية للقومية بصفة عامة باعتبارها تعبيراً عن الشعبوية العنصرية البغيضة، وما كان ارتباط عبد الوهاب بأل سعود الذي أنتج بيعة مشروطة أن يكون آل سعود الحكم على أن يكون لعبد الوهاب المرجعية الشرعية إلا استجابة لضرورة أن يحمي الدين سلطان قاهر (الامر الذي أضحي علامة مميزة للإسلاميين الذين يميلون للدولة الشمولية التي تقوم على حفظ الدين وتنفيذ أوامره ونواهيهِ وليس مجرد إدارة موارد البلد)، وما كان خروج الوهابيين عن سلطان الدولة العثمانية إلا لأسباب دينية بحجة لعدم تحكيمهم الشريعة، وسماحهم بانتشار البدع والانحرافات وليس لأسباب سياسية.

وربما إن كانت الحركة الوهابية قد ظهرت في حاضرة من حواضر العالم الإسلامي المزدهرة نسبياً في ذلك الوقت كـمصر أو تركيا أو الشام بدلاً من صحراء العرب المنسية الفقيرة ثقافة وموارد لكان لها شأن آخر، واتخذ تطورها منحى آخر أكثر إيجابية وأعمق أثراً.

لذا بقي أثر الوهابية محدوداً مقارنة بالبروتستانتية؛ ذلك أن حراك التاريخ لا يحدث بتطور في جانب واحد من الحياة الفكرية، وإنما من تضافر عوامل عديدة وتفاعلها، ومن يحدث الحراك هو عموم الناس وليس صفوة المفكرين الذين يغرسون بذرة أفكارهم في أرض الواقع فإن صادفت تربة ملائمة أزهرت، وإن لم تصادفها ماتت وأزهرت أفكار غيرها تلائم هذه التربة.

طعم السكر كيف غيرت العبودية طعم حياتنا؟

كم ملعقة سكر تضع في كوب الشاي؟

أنصحك أن تُقلِّل من السكر قدر الإمكان، فبجانب مضاره الصحية التي جعلت البعض يسمونه (السم الأبيض)؛ فالعبودية هي التي جعلت استعماله على هذه الدرجة من الشيع.

للرق تاريخ مُوغل في القدم، فعرفته كل حضارات العالم، وكانت أسبابه الأساسية الآسر في الحروب والولادة لرقيق والوفاء بدين أو عقابا على جرم.

ولهذا فقد كان وجود الرق مقبولاً في الفلسفة والأديان على حد سواء، وإن كانت له اشتراطات، وعليه تحفظات، فوجد (أفلاطون) و(أرسطو) يقولان بالترفة بين اليوناني الذي هو بطبعته حر عاقل والآخرين من الأمم البربرية الذين يليق بهم الرق لافتقارهم للعقل!

ومع ظهور الإمبراطورية الرومانية اتخذ الرق صوراً وحشية؛ حيث شاع استعمالهم أدوات للمتعة الجنسية والحسية الشاذة، وانتشرت حلقات المصارعة التي ألقى فيها الرقيق ليصارعوا بعضهم أو الحيوانات المفترسة حتى الموت لتسلية المشاهدين، وفشا قتل العبيد للمتعة أو لأسباب واهية حتى أصبح وسيلة للتفاخر!

أما اليهود فقد فرّقوا بدورهم بين اليهودي الذي لا يستره يهودي آخر إلا وفاء لدين ولمدة ٦ سنوات على الأكثر، يعامله فيها بالحسنى كونه خادماً، وإن وقع يهودي في عبودية الأغيار وجب على عشيرته فداؤه وتحريره، أما غير اليهودي فلا يجوز تحريره ويبقى في أسر العبودية طيلة حياته.

وعندما جاءت المسيحية لم يختلف الوضع كثيراً؛ فوجد القديس (بطرس) يوصي العبيد بأن يخضعوا لسادتهم حتى وإن أساءوا معاملتهم؛ ذلك أن الرؤية المسيحية كانت قائمة على القدرية، حيث إن كل وضع في الحياة هو ترتيب من الله الذي رتب طبقات البشر (لتخضع كل نفس للسلطين الفاتقة؛ لأنه ليس سلطاناً إلا من الله، والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله حتى إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيدانون)، ووجد القديس (أوغسطين) ومن بعده القديس (توما الأكويني) يرددون مقالات فلاسفة اليونان أن الله خص بعض الناس بالرق وآخرين بالحرية؛ لأن الإنسانية جسم كبير، وكل فرد هو عضو منه له عمله ووظيفته وعليه أن يقوم بعمله بإخلاص حتى لا يختل الجسد كله والفارق أن الأفلاطونية بررت ذلك بالطبيعة والمسيحية بأنها إرادة الله مع الأمر بحسن معاملة الرقيق، ووعدهم الثواب الأخروي، ولم تعارض الكنيسة الرق إلا في حالة استرقاق الأسري المسيحيين، بل وشجعت الأوربيين على استرقاق الأفارقة والآسيويين تحت راية التبشير، وكانت الأراضي البابوية والكنسية والأديرة يقوم على الخدمة بها الرقيق.

وبنهاية عصر الإمبراطورية الرومانية كان النظام الإقطاعي هو السائد، واستمر الرقيق في زراعة الأرض من القرن العاشر حتى الخامس عشر الميلادي؛ حيث بدأ الرقيق في أوروبا بالانقراض لأسباب عديدة على رأسها رغبة الملوك في إضعاف النبلاء الإقطاعيين والحروب الضروس التي تبعت منذ القرن الثاني عشر، وأدت إلى تحرير الرقيق لتجنيدهم على نطاق واسع كما انقصت الأوبئة والمجاعات التي اجتاحت أوروبا عدد الأرقاء كما تطور النظام الإقطاعي، فتحوّلت العلاقة بين النبلاء والمزارعين من علاقة عبودية تامة إلى عبودية نسبية، فكان المزارع يكلف بزراعة قطعة من الأرض يعيش فيها وأبناءؤه مقابل التزامه بدفع إيجار سنوي للمالك، ولكن لا يملك أن يترك هذه الأرض حتى يموت؛ ولذا سمو (رقيق) الأرض، ثم تحوّل المزارعون إلى مستأجرين، واكتسبوا حق ترك الأرض.

كما عرف العالم الإسلامي الرق، وكان الرقيق جزءاً أساسياً من المجتمعات الإسلامية المتنوعة، وإن كان انفراد العالم الإسلامي بصورة عجيبة من الرق ليس لها نظير في العالم بأسره وهي صورة المماليك الذين كانوا نواة الجيوش النظامية، وحكموا بشكل مباشر أو غير مباشر العديد من الدول والإمارات أشهرها سلطنة المماليك المصرية.

ولكن لا شيء في التاريخ يُقارن بتجارة العبيد عبر الأطلسي منذ القرن الخامس عشر.

في العصور الوسطى؛ كان السكر من الكماليات النادرة في أوروبا استورد من الشرق الأوسط بأسعار باهظة، واستخدم باعتدال في أطباق الأثرياء، ولكن بعد اكتشاف أمريكا اتضحت إمكانيات إقامة مزارع قصب كبرى بها، وكانت الكميات التي تصل منها لأوروبا تقابل بطلب أكبر منها، وبدأ عامة الأوربيين يعرفون طعم الحلوى والمشروبات المحلاة، ويعتادون عليها، ويطلبون المزيد.

كان الاستثمار في مزارع قصب السكر واعداً، ولكن كانت تقابله مشكلة مهمة؛ كانت زراعة القصب واستخراج السكر منه تتطلب عمالة كثيفة كانت تلك الأراضي الشاسعة تفتقر إليها بعد إبادة سكانها الأصليين أو تهجيرهم، ولم تكن العمالة الأوربية مناسبة للعمل في المزارع الاستوائية المشبعة بالملاiria بالإضافة لتطلبهم أجوراً مرتفعة ومساكن ملائمة تقلل من الأرباح، فكان الحل الأمثل هو استرقاق الأفارقة.

وفي ٣ / ٨ / ١٦١٩ حملت سفينة هولندية أول (شحنة) من العبيد الأفارقة إلى أمريكا لتبدأ رحلة الرق الخفيفة إلى الأمريكتين، وتأسست شركات لنقل العبيد الذين كانوا يختطفون من غرب أفريقيا إلى مراكز تجميعهم الأوربية ثم الأمريكتين ليعملوا في مزارعها خاصة قصب السكر الذي كان يعاقب العبد الذي يمسه باقتلاع أسنانه.

وفي قرن واحد تقريباً جلب قرابة ١٠ ملايين أفريقي إلى الأمريكتين، عمل ٧٠% منهم عبيداً في مزارع السكر طيلة حياتهم القصيرة البائسة، ومات ملايين آخرون يستعص إحصاؤهم في الحروب التي شنت من أجل الاسترقاق على يد الأوربيين وحلفائهم الأفارقة الذين بادلوا الرقيق بالملابس

والسلع الأوروبية، فنشأت عداوات تاريخية بين أبناء القارة جعلتهم يخرطون في حروب ضروس لقرون قادمة (فمثلا أزكت بلجيكا انخلافات بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في سيطرتها على رواندا، وأدخلت في عقول الهوتو أن التوتسي أجنب دخلاء متحدرين من نسل حام الملعون في الكتاب المقدس، ووفرت الإدارة الاستعمارية للأقلية التوتسي التعليم وفرص العمل بالإدارة؛ مما أدى لحرب أهلية سيطرت فيها الأغلبية الهوتو على البلاد ١٩٥٩، ثم حرب أخرى غزا فيها جيش التوتسي البلاد وقامت حرب إبادة جماعية ١٩٩٠م).

ومات ملايين آخرون في الرحلات المهلكة التي كان العبيد يقيدون فيها باطن السفن عبر الأطلسي، فيموت معظمهم، ويلقون بالبحر قبل وصولهم لشواطئ أمريكا من أجل أن يستمتع الأوروبيون بالحلوى، ويتمكنوا من تحلية الشاي.

كانت الأرباح الضخمة التي حققها المستثمرون في السكر مغرية؛ ولم تكن تجارة الرقيق خاضعة لسيطرة أي دولة أو حكومة، وإنما نظمها ومولها السوق الحرة وفق قوانين العرض والطلب فأنشئت شركات لتجارة الرقيق تداوت أسهمها في بورصات أمستردام ولندن وباريس واشترتها الأوروبيون من الطبقة الوسطى الذين يبحثون عن استثمار جيد، وبالاعتماد على هذه الأموال اشترت الشركات السفن، واستأجرت البحارة والجنود المرتزقة، لبيع العبيد في أمريكا ومبادلتهم بالسكر والمنتجات الأخرى كالبن والكافو والقطن والتبغ، ومن ثم العودة بها لأوروبا لبيعها لسكانها الذين اكتسبوا عادات غذائية جديدة ثم العودة إلى أفريقيا لبدء جولة أخرى ليستمر تزييف القارة السمراء الذي لا يظهر في دفاتر الأرباح.

ولم تكن الأرباح الهائلة فقط هي من تسكن الضمائر، وتعمي الأعين عن بشاعة هذه التجارة اللاإنسانية بل كانت العنصرية أيضا عاملا مهما في رواجها، تفتي الكنيسة وجدت في العهد القديم ما يبرر استرقاق الأفارقة أن نوح لعن ابنه حام وذريته، ودعا ربه أن يجعله وأولاده عبيداً لأخويه كما جاء في سفر التكوين: «فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه وأخبر أخويه خارجا - فأخذ سام وياث الرداء ووضعاه على أكتفاهما ومشيا إلى الورا وستر عورة أبيهما ووجهاهما إلى الورا فلم يبصرا عورة أبيهما - فلما استيقظ نوح من نحره علم ما فعل به ابنه الصغير - فقال ملعون كنعان عبد العبيد يكون لإخوته - وقال: مبارك الرب إله سام وليكن كنعان عبدا لهم ليفتح الله لياث فيسكن في مساكن سام، وليكن كنعان عبدا لهم». وبينما ذهب اليهود إلى أن هذه القصة تبرر إخضاعهم للكنعانيين فسرت أنها حجة على مشروعية عبودية الأفارقة؛ حيث إنهم من نسل حام (بلا دليل على ذلك من التوراة أو غيرها).

وكذلك المفكرون الأوروبيون كان معظمهم مؤيدا لاسترقاق الأفارقة، فنجد (مونتسكيو) يقول في إطار دفاعه عن حق الأوربيين في استرقاقهم: «لا يمكن للمرء أن يتصور أن الله وهو ذو الحكمة السامية يضع روحا طيبة في مثل هذا الجسم الحالك السواد».

ولم تغير دولة القانون التي بدأت في الظهور في أوضاع الرقيق إيجابياً، ففي ولايتي فرجينيا وكارولينا الأمريكيتين وضعت قوانين العبيد التي منعتهم من التعلم أو الزواج أو الخروج من المزارع إلا بإذن السيد الذي يملك التصرف في عبده بالبيع والرهن والإيجار، ويستحل زوجته وبناته، ولا عقاب عليه إن قتله أو شوهه.

وكان نجاح مزارع السكر الاقتصادي فاتحاً لشهية الدول الأوروبية في الاستعمار والحصول على جزء من الكعكة الملتخمة بالدماء، وتكرار نموذج السكر الاقتصادي النجاح في مجالات أخرى كالقطن والمطاط.

وبعد مؤتمر برلين ١٨٨٤م الذي أقرت فيه القوى الأوروبية أن الادعاءات الاستعمارية في أفريقيا لا تكون إلا بالاحتلال الفعلي انطلق سباق محموم للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي القارة السمراء بأي ثمن، وسرعان ما انخفضت المساحة المستقلة بأفريقيا من ٩٥% في ١٨٨٥م إلى ٨% في ١٩١٠م، وتكالبت تلك القوى الاستعمارية على (حلب) الموارد الطبيعية للقارة بينما منعت تماماً كل محاولات التحديث وتوطين الصناعات الحديثة لتبقى هذه البلاد أسيرة الفقر، بينما تلقى التعليم الغربي فئة محدودة من أبنائها ليكونوا خلفاء المستعمر لاحقاً، وكان نزوح الأوربيين الكبير في القرن الثامن عشر إلى المستعمرات عاصفة وباء على سكانها الذين تعرضوا للإبادة بالأوبئة التي حملها الأوربيون وأسلحتهم النارية ونشرهم الكحوليات والسخرة.

وفي عام ١٨٦٧م أسس (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا التي لم تحصل على أي مستعمرات من قبل (منظمة خيرية) لاستكشاف وسط أفريقيا وتحسين حياة الأفارقة المساكين، وبناء المساكن والمستشفيات لهم، ولكن هذه المنظمة التي سيطرت بموافقة القوى الأوروبية على ٢.٣ مليون كيلو متر في حوض الكونغو؛ بما يعادل ٧٥ ضعف مساحة بلجيكا دون سؤال أي من سكان هذا الإقليم البالغ عددهم ٢٠ مليون إنسان على أقل تقدير تحولت لمشروع تجاري غرضه تحقيق الثروة لجلالة الملك، فامتلاً حوض الكونغو بمزارع المطاط التي أدارها مسئولون بلجيكيون استغلوا بلا رحمة السكان المحليين، وأرغموهم على زراعة المطاط وجمعه وتسليمه لممثلي المنظمة الخيرية التي تصدره لأوروبا لسد حاجات صناعة الإطارات الصاعدة بدلاً من المحاصيل الغذائية. وكانت القرية التي تفضل في تقديم الحصة المطلوبة منها تعاقب بوحشية؛ فتقطع أيدي رجالها ونسائها، ويقتل الشيوخ والمرضى العاجزين عن جمع المطاط، وأحياناً كانت تذبج القرية بكاملها لأدنى بادرة تمرد على الاستعباد، وخلال الفترة ما بين ١٨٨٥م و١٩٠٨م قتل ما لا يقل عن ٦ ملايين شخص على يد (المنظمة الخيرية) ومرترقتها.

وفي النهاية بدأت حمى الاستعباد في الانحسار، وكما بدأت بتضافر عوامل ثقافية واقتصادية متعددة كانت نهايتها لذات الأسباب.

وكانت الانتقادات الأولى على أسس إنسانية ودينية؛ ففي مطلع القرن الثامن عشر بدأت الحملة ضد العبودية في أوروبا على يد (فولتير) و(رينال) وغيرهما من مفكري التنوير، ولكن إن كان

للاعتبارات الإنسانية والأخلاقية دور مهم في حركات تحرير الرقيق فالعوامل والمبررات الاقتصادية كانت أقوى؛ فقد حمل (آدم سميث) في كتابه الأشهر (ثروة الأمم) على الرق، وجادل أن العامل الحر أفضل من العبد في الإنتاج؛ لأن القهر يوجب نشاط الإنسان وذكاءه وإبداعه، وكذلك (جويو) و(روسبي) اللذان جادلوا أن الرق عطل المواهب وأضر بالنظام الاقتصادي؛ حيث إن العبد لا يستهلك إلا النذر القليل، ولا يوجد له دافع لتعظيم إنتاجه؛ لأنه لا يستفيد منه بحال فتعطل عجلة الاقتصاد القائمة على التبادل الحر.

وجدت هذه الأفكار صدى في إنجلترا التي قادت حركة منَع العبودية حول العالم؛ حيث تضافرت جهود الإصلاحيين من الساسة والبرلمانيين مع المثقفين والقضاة والكنيسة وخاصة جماعات الكويكرز الإنجليزية التي دعمت إنهاء العبودية.

ويعد التغيير في المصالح الاقتصادية هو العامل الأهم في ذلك الحراك، فعندما أصبحت أمريكا مستقلة، تراجعت مستعمرات السكر في بريطانيا، مثل (جامايكا) و(بربادوس)، ومع ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، لم تعد بريطانيا بحاجة إلى السلع القائمة على الرقيق بل كانت التجارة والعمل الحر أكثر ملاءمة وتحقيقاً للازدهار فأصبح القطن، بدلاً من السكر، المنتج الرئيسي للاقتصاد البريطاني، وأصبحت المدن الإنجليزية مثل مانشستر مراكز صناعية ذات أهمية عالمية تحتاج إلى مستهلكين أكثر من أيدي عاملة.

كما كانت ثورات العبيد الكبرى في هايتي وبربادوس وجامايكا توضح أن كلفة الاحتفاظ بالرق أصبحت عالية جداً، حتى أصحاب المزارع بالمستعمرات البريطانية أصبحوا على استعداد لإلغاء العبودية بدلاً من المخاطرة بالدخول في حروب واسعة للإبقاء عليه.

وفي عام ١٧٧٢م أرسى القاضي البريطاني (لورد مانسفيلد) مبدأ قانونياً تاريخياً بحكمة في قضية (سومرست)، حيث لم يتعرض العبيد الأفارقة للبيع والشراء في لندن نفسها، ولكن سادتهم جلبوهم من أماكن أخرى، واعتبر العبيد الأفارقة أجانب، وغير مؤهلين ليكونوا مواطنين إنجلترا، ولكن عندما فر العبد (جيمس سومرست) من سيده وقبل أن يقبض عليه ويضعه على سفينة متجهة إلى جامايكا ليباع عبداً كان قد (عمد) في أثناء وجوده في لندن وأصبح مسيحياً، فحضر ثلاثة آباء للكنيسة أمام محكمة مجلس الملك الخاصة، وطلبوا من (لورد مانسفيلد) كبير القضاة أن يقضي فيما إذا كان (سومرست) -وقد أصبح مسيحياً- يخضع للقانون العام الإنجليزي فيكون مخطوفاً، ويجب تحريره أم لا.

وكان حكم (مانسفيلد) الصادر في ٢٢ يونيو ١٧٧٢ الآتي: «إن وضع العبودية لذو طبيعة لا يمكن تبريرها على أي أسس، أخلاقية كانت أم سياسية، إنما وفقاً للقانون الوضعي فحسب، والذي يحافظ على صلاحيته لفترة طويلة بعد انتهاء أسباب، ومناسبات، والزمن الذي بموجبه تأسست العبودية. إنها تبلغ درجة من الكراهة؛ إذ لا شيء يقبل تأييدها، ما عدا القانون الوضعي. بناءً عليه، وبغض النظر عن الإزعاج الذي سينجم عن القرار، لا يمكنني القول إن هذه الحالة

مسموح بها أو معتمدة وفقا للقانون في إنجلترا؛ وبالتالي، يجب إطلاق سراح الرجل الأسود» (10).

مثلت قضية (سومرست) جزءاً جوهرياً من القانون العام المتعلق بالعبودية في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، وأسهمت في انطلاق حركة إلغاء العبودية.

وتلا تلك القضية أخرى رفعها العبد السابق (جوزيف ناست) الذي هرب من سيده، ورفع قضية مطالباً بحريته أمام القضاء الإسكتلندي الذي أجابه وأعلن عدم اعتراف القانون الإسكتلندي بالعبودية، وأنه يمكن للعبيد أن يطلبوا حماية القضاء لمغادرة سادتهم، أو لمنع تسفيرهم من إسكتلندا أو إعادتهم إلى العبودية في المستعمرات.

وفي المقابل كان تجمع المصالح الهادف للإبقاء على العبودية ينشط، ولكن رغم تضامن تجار السكر والوكلاء الاستعماريين ومزارعي وتجار الهند الغربية في تحالف سياسي؛ فإن خسارة حلفائهم في الانتخابات البرلمانية البريطانية أدت إلى ضياع فرصتهم.

وتدريجياً بدأت بريطانيا في إلغاء تجارة العبيد ومشاركة سفنها فيها، وقام ساسة إنجلترا بحملة من أجل إلغاء الرق في المستعمرات البريطانية، ثم دولياً حتى أقرت هذا المنع في مؤتمر فيينا 1815م، وفي مؤتمر لندن 1831م، حيث اعتبرت تجارة الرقيق من أعمال القرصنة، شنت حرباً على ممارستها حتى ألغيت العبودية رسمياً في 1834م، وإن كان استمر العبيد المحررون في خدمة سادتهم تحت مسمى (متدربين) لسنوات.

أما في أمريكا التي كان بها أكبر عدد من العبيد في العالم (قرابة 12 مليون مقابل قرابة 300 ألف في المستعمرات البريطانية) فكان إلغاء الرق أكثر صعوبة.

عندما استقلت الولايات المتحدة الأمريكية واجه اتحاد الولايات إشكالية الرق بحل بدا وقتها عملياً للحفاظ على وحدة الاتحاد، حيث أقر بالرق من حيث المبدأ؛ ومنح كل ولاية الحق في الإبقاء عليه أو إلغائه بداخلها الأمر الذي أدى لوجود ولايات حرة في الشمال ذي الاقتصاد الصناعي ولايات استرقاق في الجنوب القائم على الزراعة، ولكن عندما انضمت ولايات جديدة إلى الاتحاد أصر الشماليون على أن تكون ولايات حرة؛ لأنهم أرادوا القضاء على الرق تدريجياً بينما اتهمهم سياسة الجنوب بأنهم يرغبون في إضعاف اقتصادهم الزراعي بإضعاف الرق ليتمكنوا من الانفراد بحكم الاتحاد.

عندما انتخب (أبراهام لينكولن) المؤيد لإلغاء الرق على مرشح الولايات الجنوبية 1860م بدأت الولايات الجنوبية في التمرد والانسحاب من الاتحاد، وألقت اتحاداً جديداً باسم الولايات المتعاهدة الأمريكية بعاصمة جديدة في ريتشموند، وانتخب (جيفرسون ديفيس) رئيساً لها، وسرعان ما اشتعلت الحرب الأهلية الأمريكية.

وفي بدايتها تقدم (لينكولن) بطلب للكونجرس بمنح الأيرقاء الذين يتطوعون للقتال مع الشمال ضد الجنوب حريتهم، وتوقع (لينكولن) القضاء على التمرد بسهولة لقدرات الشمال الصناعية وثرائه، ولكن إنجلترا وفرنسا بادرتا بالاعتراف باستقلال الجنوب، وأمداه بالسلاح والعتاد مقابل القطن. وبنهاية الحرب بعد أربع سنوات دامية وسقوط ملايين القتلى أعلن (لينكولن) في الأول من يناير ١٨٦٣م تحرير العبيد في الولايات الجنوبية الاسترقاقية التي أعلنت الاستقلال بينما منح ملاك الولايات التي لم تنفصل عن الاتحاد تعويضات عن عبيدهم.

وأدى إلغاء العبودية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحريك القضية بقوة على المستوى الدولي. وفي عام ١٨٩٠م صدرت الاتفاقية العامة لمؤتمر بروكسل، ونصت على أن الأطراف اتفقت على وضع نهاية لتجارة العبيد في البر والبحر، وأصدر السلطان العثماني فرمانا بتحرير العبيد في ١٨٨٩م، وفي عام ١٩٢٤ أنشأت عصبة الأمم مفوضية مؤقتة للرق، وكلفتها بمتابعة قضية إلغاء الرق، ووضع قانون دولي لحظر الرق وتجارة الرقيق، وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦ وقعت الدول الأعضاء في عصبة الأمم على اتفاقية حظر الرق، وجاءت هذه الاتفاقية تنويجا لنضال البشرية من أجل إلغاء العبودية والرق وتجارة الرق، والزمّت الدول الموقعة بإلغاء جميع أشكال العبودية والرق والسخرة، ووضع قوانين تمنع هذه الممارسات.

واليوم يمكننا القول بأن الرق قد انتهى (رسمياً) من العالم رغم استمرار التجارة الملعونة في الخفاء، وبقيت لنا دروس التاريخ.

مثلت تجارة الرقيق عبر الأطلسي نموذجاً للرأسمالية المتوحشة، حيث ما يهم هو الربح والربح فقط، ولم تجد الأفكار الإنسانية السامية والمطالبات بالرحمة اذانا مصغية إلا عندما تغيرت طبيعة الاقتصاد، واختلّف النموذج الاقتصادي المربح، وغيّرت تلك التجارة من طبيعة مجتمعات عديدة، وأفرزت أوضاعاً اجتماعية لم تكن لتقوم دونها، استمرت بعد نهاية عصره بعقود طويلة، وربما الدرس الذي يمكن أن نتعلمه أن ندقق النظر فيما يحقق مصالحنا، ويشبع رغباتنا، هل هو أمر مقبول أخلاقياً أم لا؟ وما هو الثمن الذي يدفع في سبيله؟

https://en.wikipedia.org/wiki/Somerset_v_Stewart (10)

رائحة المال

كان الآزتيك السكان الأصليون للمكسيك يشعرون بالحيرة تجاه شهوة الإسبان الشديدة للذهب. كان الآزتيك يستعملون المعدن الأصفر اللين في صناعة المجوهرات والتماثيل، ويتخذونه وسيلة للتبادل، ولكن لم يكن للمعدن الأصفر هذه الأهمية في حياتهم؛ فهذا المعدن لا يصلح لصناعة الأدوات ولا الأسلحة، وليس له من قيمة عملية كطعام أو ملابس. وعندما سألوا قائد الإسبان (كورتيس) عن سبب ولعهم بالذهب كانت إجابته الصادقة «لأن أنا ورفاقي نعاني مرضاً في القلب لا يعالج إلا بالذهب».

كان هذا المرض في قلب الإسبان سبباً في شقاء الملايين وتدمير حيوات عديدة كما فتح أبواباً لتغيير العالم بأسره.

كان اختراع المال علامة قيام الحضارات القديمة، فبواسطة المال كان يمكن تحويل المحاصيل والبهائم إلى ما يحمل في الجيب أو الكيس من عملات معدنية مجهزة برموز دينية أو ملكية تعطيها حماية، وتؤكد على صدق قيمتها، فتحول اقتصاد المقايضة الضيق المحكوم بالمسافات والأوزان إلى اقتصاد أرحب يمكن تمويل الأعمال الكبرى من خلاله بسهولة، وكانت العملة النقدية ثابتة الوزن التي اخترعت ٦٤٠ ق.م حلاً عملياً لمشكلة وزن القطع المعدنية من الفضة أو الذهب، والتخوف من غشها، وكان توقيعها بعلامة من السلطة دليلاً على قدرة هذه السلطة ولزومها في الوقت نفسه، فكان غش العملة ليس مجرد جريمة تزييف وإنما عدوان على السلطة التي منحها المصادقية يستأهل العقاب الشديد.

فأصبح بإمكان الإمبراطور الروماني أن يستخدم جيوشاً عملاقة يدفع لجنودها رواتب ثابتة بعملات محددة الوزن والقيمة؛ فكانت صورة الإمبراطور واسمه يعنيان الثقة بعيداً عن مناطق نفوذه وجيوشه، وهكذا اكتسبت النقود قيمتها من عاملين؛ عامل القيمة المادية للمعادن التي تحتويها من ذهب أو فضة، ومن الثقة التي تكسبها إياها السلطة التي تصدرها، ومع العملة النقدية اختفى جانب القيمة المادية تدريجياً، وأصبحت الثقة هي مصدر القيمة الوحيد.

ففي البداية كانت الورقة النقدية مجرد صك؛ يعني أن المدون عليها يقابله قيمة حقيقية من المعادن الثمينة من الذهب أو الفضة؛ ورقة ١٠٠ دولار تعني ١٠٠ قطعة فضية من عملة الدولار يتعهد البنك الذي أصدر الورقة بدفعها لك أن قدمت هذا الصك (ورقة ١٠٠ دولار)، ولكن حيث إن ورقة ١٠٠ دولار أيسر في التعامل من حمل ١٠٠ قطعة فضية، بدأ عدد الذي يطالبون باستبدالها في التضائل، وتحولت لوسيلة للتبادل؛ حيث إنها معلومة القيمة، ومتعارف على الثقة فيمن أصدرها وتدرجياً (بشكل سرّي في البداية) بدأ إصدار أوراق نقدية تتجاوز ما لدى البنوك والدول من غطاء معدني من الذهب والفضة، وعندما عرف العامة هذه الحقيقة أن ما بأيديهم

من أوراق ملونة لا يستند إلى قيمة مادية كان قد فات الأوان، وليس لديهم بديل إلا الاستمرار في استعمال هذه الأوراق، وكأنها تعني فعلا الأرقام المدونة عليها!

قد يبدو الأمر خدعة شريرة قام بها مصرفيون أشرارٍ استغلوا ثقة الناس، وأصدروا عملات ورقية بلا قيمة، وأقرضوا العملاء مبالغ ليست بحوزتهم أصلاً، وحصلوها بفوائدها، واشتروا بها عقارات ومحاصيل ومنازل، وأقاموا مشروعات من الهواء، وليكن الحقيقة أن الاقتصاد العالمي يدين لهذه الخدعة بازدهاره الحالي وإلا كان حجم الأموال استمر محدوداً عسير الانتقال متركزاً بيد حفنة ضئيلة من الأثرياء، ولأ سبيل لأحد للحصول على قرض ليبدأ مشروعاً صغيراً أو يشتري سيارة بالتقسيط.

كان اختراع الائتمان ثورياً في الاقتصاد، فبدلاً من أن يكون التصنيع لسداد الحاجات أصبح من الممكن التصنيع بناءً على خلق الحاجات، فعندما كانت الثروة محدودة لم يكن ممكناً أن يفتح خباز إلا بأخذ حصة من خباز آخر، ولكن مع الائتمان أصبح من الممكن أن يتخصص الخباز الجديد في صنع الكعكات بدلاً من الخبز، وأن يخلق طلب على سلعته الجديدة التي جعل فائض المال وجودها ممكناً، ولم يعد ثراء الغني دليلاً على أنه استولى على حق غيره من الثروة الطبيعية، ولم تعد الاحتياجات الإنسانية مقصورة على الملابس والمأكل. وهكذا أصبح من الضروري عليك سيدي القارئ أن تدفع فاتورة إنترنت واتصالات شهرياً بالإضافة إلى اشتراكات البث للقنوات التلفزيونية، أو لشاهد عشرات الإعلانات في أثناء مشاهدة فيلم، وأصبح عليك أن تقتني بذلة جيدة للمناسبات التي لا تصلح لحضورها بالجينز. صنع المال الفائض بحوزتك صناعات وخدمات جديدة وسبلاً مبتكرة كل يوم لإنفاقه.

كان (آدم سميث) ثورياً في كتابه (ثروة الأمم) 1776م، حين قال: «إن استثمار المالك لفائض المال بيده في تعظيم استثماراته يؤدي إلى فائدة المجتمع الذي تزداد ثروته كلما ارتفعت أرباح التاجر أو المالك».

كان (سميث) يقول: «إن الأناية والجشع الإنساني أمرٌ جيد للاقتصاد كما سبقه في ذلك البروتستانت بثورتهم الدينية التي نزعت الإثم من التجارة والكسب».

وهذا هو مضمون الرأسمالية التي تفرق بين الثروة المنتجة وغير المنتجة، فمن يكتز الأموال ليس رأسمالياً، ولكن الرأسمالي هو من ينميها باستثمارها باستمرار.

وبشكل ما خلق الائتمان الإمبريالية، فرحلات المستكشفين الأوربيين الأوائل موّلت عبر مضاربين ومساهمين استثمروا فائض أموالهم في استثمارات عالية المخاطر مرتفعة الفائدة.

وقد عرض (كولومبس) فكرته في تمويل أسطول يُبحر غرباً للبحث عن طريق جديد إلى شرق آسيا وسبل جديدة للتجارة على ملك البرتغال الذي رفض هذه المغامرة، كما رفضها مستثمرون في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا؛ ليس فقط لخطورتها العالية ولكن لضعف ثقتهم في (كولومبس) ذاته

الذي لم يكن له خبرات تؤهله لمثل هذا المشروع، وأخيرا وافق (فرديناند) و(إيزابيلا) حكام إسبانيا على تمويل مشروعه الذي كان نجاحه يؤدي إلى مكسب واضح لهم في صراعهم الدامي مع العالم الإسلامي؛ حيث سيطر المسلمون على البحر المتوسط، وعندما فتح العثمانيون القسطنطينية ١٤٥٣م كان لا بد على الأوربيين من البحث عن طريق آخر لاستيراد السلع من آسيا، وخاصة الفلفل الأسود الذي كان أساسيا في عملية حفظ اللحوم حتى لا يكونوا رهينة أرادة الأتراك فاتجه الإسبان غربا عبر المحيط الأطلنطي بحثا عن طريق آخر للهند، ولكن الجائزة كانت أكبر بكثير فقد فتح (كولومبس) أمريكا ومعها أبواب ثروات لم يعرف العالم لها من قبل مثيلا، وكانت شحنات الذهب والفضة والتوابل والسكر والتبغ التي لا تنقطع عن إسبانيا من الأمريكيتين فاتحة لشهية المستثمرين الذين عضوا أنامل الندم على عدم مغامرتهم ورهانهم على (كولومبس) الذي حول إسبانيا لإمبراطورية غاية في الثراء وأقوى دولة في أوربا، وأصبحت الاستكشافات (موضة) في الاستثمار، وبدأ العصر الإمبريالي وتكاثرت المستعمرات كعش الغراب حول العالم.

كانت كل القوى الأوربية تحسد إسبانيا على التفاحة الذهبية التي سقطت بيدها، وجلبت لها ثروات هائلة مصبوغة بدماء الملايين الذين أهلكتهم أسلحة الإسبان النارية وسيوفهم والأمراض والأوبئة التي جلبوها إلى أرض لم تعرفها، فأبادت حضارات عاشت قبل زيارتهم آلاف السنين.

بينما أبحر البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح، فعرفوا ساحل أفريقيا والهند، فوصل الأسطول البرتغالي بقيادة (فاسكو دي جاما) إلى شاطئ كالكوت بالهند ١٤٩٨م، وفي امتداد الحروب الصليبية فرض البرتغاليون احتكارهم للتجارة بوحشية، ففي ١٥٠٢م صادف (فاسكو دي جاما) سفينة تحمل ٧٠٠ من الحجاج عائدین من مكة فأغرقتها ثم أسر ٢٠ سفينة تجارية، وذبح بحارتها وركابها، وقطع أيديهم وأذاتهم وأنوفهم، وشحنها إلى الحاكم المحلي (بكاليكوت) مع رسالة بأن يطبخها في الكاري الهندي.

وفي القرن السادس عشر مكنت الكميات المهولة من الذهب والفضة التي نهبا غزاة الأمريكيتين من إنعاش التجارة الأوربية بقوة، فمن أمريكا اللاتينية إلى الصين والهند كان ينقل الذهب عبر التجارة والجنود، ويتحول إلى حرير وخزف وتوابل وتحف.

لم يكن الأوربيون أول من اكتشف العالم، ولكن سبقهم الرحالة والتجار المسلمون والصينيون؛ فرحلات الأميرال الصيني (تشنغ هي) بين عامي ١٤٠٥م و١٤٣٣م زارت إندونيسيا والهند وسريلانكا والبحر الأحمر وشمال أفريقيا وكينيا والخليج العربي، ولكن الصينيين لم يحاولوا استعمار الشعوب الأخرى، وكذلك فإن المعارف التقنية والجغرافية المهمة التي اكتسبها ذلك الأسطول الضخم المكون من ٣٠٠ سفينة لم يستفد منها الحكام الذين سرعان ما تغيروا وعادوا للانكباب على المسائل المحلية والقريبة، فلم يكن لديهم ذلك الدافع الذي كان للمغامرين الأوربيين، ودفعهم إلى ارتكاب المذابح والتضحية بأنفسهم في سبيل الحصول على غاية لحياتهم سواء كانت الثروة أو الذكر والشهرة (وقد أسهمت الاضطرابات الدينية والسياسية التي أدت لانهيار أنظمة العالم القديم السلطوية من الدولة والكنيسة في دفع روح الفردية وبحث الإنسان عما يحقق ذاته

بعيدا عن ولاءات الدولة والدين في ذلك، كما استمرت لليوم علامة مميزة في النسق الحضاري الغربي الذي يرفع الفرد ويقدمه على المجتمع في كثير من الأحيان).

ولكن في المقابل ظهرت الثروات المنهوبة في إسبانيا نقمة؛ فكميات الذهب والفضة الهائلة التي نهبت من الأمريكيتين، وشحنت إلى إسبانيا أحدثت تضخما كبيرا أخرج الصناعة والزراعة الإسبانية من المنافسة؛ حيث كانت المنتجات الإسبانية أعلى بكثير من نظائرها الأوروبية، وتضخم عدد سكان مدريد بينما انهارت المدن الصناعية القديمة، وكان انهيار اقتصاد الإمبراطورية الإسبانية درسا هو الأول من نوعه في التاريخ حيث كنز المال وامتلاء خزانة الدولة بالذهب هو سبب إفلاسها.

وسرعان ما ظهرت هولندا منافسا ذكيا؛ فبعد أن خاضت حربا للاستقلال عن الإمبراطورية الإسبانية مدفوعة بعقيدتها البروتستانتية توجه الهولنديون إلى البحر، وتميزوا عن الإسبان بميزة قوية جعلتهم المفضلين لدى المستثمرين؛ وهي النظام القضائي المستقل، فبينما كان سداد القروض في إسبانيا يخضع لإرادة الملك والنبلاء بشكل رئيسي كان لا يمكن للتاجر الهولندي أن يهرب من سداد قروضه حتى وإن خسرت تجارته؛ بسبب وجود نظام قضائي قوي ومستقل، فتحول الممولون إلى الهولنديين الذين استغلوا الفرصة، وضاعفوا أسطولهم، وسيطروا بسرعة وكفاءة على الخطوط التجارية البحرية، وبينما كان الملوك الإسبان يهدرون الأموال التي يقترضونها على الحروب كان الأثرياء حتى الإسبان يهربون أموالهم إلى هولندا حيث يحسن استثمارها في إطار حماية قانونية بدلا من ملوك يفرضون الضرائب بحسب أهوائهم بلا معقب، ويصادرون الثروات لتمويل حروبهم التي لا تنتهي.

ومع الأموال المتدفقة ظهرت أطر قانونية وأعراف تجارية لحسن استثمار الثروات؛ فظهرت شركات المساهمة والمسئولية المحدودة لتمويل المشاريع الكبرى من أعداد ضخمة من المستثمرين دون أن يخاطر أحدهم بفقدان رأسماله في حال فشل المشروع. واشتهرت البورصة الهولندية التي أنشئ بها شركة هي الأولى من نوعها في تاريخ الإنسانية؛ شركة الهند الشرقية الهولندية، ولأول مرة في التاريخ تفتح حملة عسكرية إقليميا لصالح شركة مساهمة كما حدث في غزو إندونيسيا على يد الشركة التي أنشئت من اندماج ست شركات هولندية ١٦٠٢م، وجندت جيشا من المرتزقة وأسطولا بحريا قويا، واحتلت إندونيسيا وحولتها لمستعمرة لها ثم للدولة الهولندية لـ ١٥٠ عاما، وكان نجاحها الهائل الذي أوصل ربحية أسهمها إلى ٣٦٠٠% فاتحا لشهية البريطانيين الذين سعوا للحصول على نصيب من الكعكة.

وفي المقابل ظهر فساد الملكية المطلقة في أمور التجارة واضحا في قضية الميسيسيبي؛ حيث شرعت شركة الميسيسيبي الفرنسية في بيع أسهمها في بورصة باريس في الوقت الذي كان مديرها (جون لو) محافظ البنك المركزي ومراقب عام المالية الفرنسية كان تضارب المصالح واضحا، ولكن المضاربين لم يفتنوا إلى أن يهجم الميسيسيبي الذي بدأ بـ ٥٠٠ ليفر للسهم، وارتفع بجنون إلى ١٠٠٠٠٠ ليفر لم يكن طبيعيا بل متلاعبا به؛ حيث اشترى البنك المركزي الأسهم ليحافظ على

ارتفاعها، وقام (جون) بطباعة أموال إضافية لشراء الأسهم وإبقائها مرتفعة حتى ظهر العجز، وانهار سعر السهم والشركة، وضاعت أسهم صغار المضاربين بينما خرج المستثمرون الكبار الذين كانوا يدركون الخدعة من بدايتها بأرباح هائلة ببيع أسهم لا تساوي شيئاً بالآلاف، وكان سوء إدارة الملكية الفرنسية للأموال سبباً رئيساً في الثورة وانهار الإمبراطورية التي رسخت تحت الديون؛ فعندما إنكشفت اللعبة، وانهارت الشركة انهار معها الثقة في النظام المالي الفرنسي، فأصبح من الصعب على الملك (لويس الخامس عشر) أن يقترض إلا بفوائد عالية جداً، وهكذا فعندما جلس خليفته (لويس السادس عشر) على العرش اكتشف أن نصف الميزانية تذهب لسداد فوائد الديون، وأن الدولة على شفا الإفلاس فاضطر لطلب انعقاد البرلمان ليتمكن من رفع الضرائب، وكانت هذه شرارة الثورة الفرنسية.

في المقابل أدرك الإنجليز اللعبة الهولندية سريعاً، وتفوقوا عليهم بشركة الهند الشرقية التي فاقت عدداً قوتها العسكرية عدد القوات المسلحة الملكية البريطانية.

ولهذه الشركة قصة تخبرنا كثيراً عن كيفية تطور العالم الرأسمالي الذي نتفياً ظلالة إلى اليوم.

كانت شركة الهند الشرقية نموذجاً مثالياً للرأسمالية، فمن ناحية أظهرت قوة الشركات الكبرى عن المؤسسات التجارية التقليدية في فصل الإدارة عن الملكية، حيث يمتلك الشركة عدد كبير من المساهمين بينما يديرها عدد من المديرين المحترفين بدلاً من الملاك بالوراثة، وتحمي المسؤولية المحدودة المساهمين من تحمل تبعات الاستثمار غير الموفق، فلا يخسرون كامل ثروتهم، وإنما تقتصر المخاطرة على الجزء الذي يسهمون به.

ومن ناحية أخرى كانت شركة الهند لا تتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل تعظيم أرباحها في نموذج لوحشية الرأسمالية، وحرصت على أن لا توجد قوانين تمنعها أو تحاسبها على جرائمها التي ترتكب في سبيل السيطرة على السوق وتعظيم الأرباح.

وكانت البداية بتجمع ٢١٨ مستثمراً حصلوا على مرسوم تأسيس شركة الهند الشرقية بهدف استيراد البضائع القيمة من جزر الهند الشرقية بأي طريقة كانت، ومولوا أسطولاً صغيراً من ٤ سفن يبحث عن موطأ قدم للإنجليز في هذه التجارة الربحية.

وبدأت الشركة أعمالها من إندونيسيا؛ حيث أثبتت جدارتها، وبدأت توسع أعمالها ومنافسة الهولنديين الذين تحولت المنافسة معهم إلى حرب ضروس تفوق بها الهولنديون، وطردهوا الإنجليز من جزر التوابل الغنية. وفي مفاوضات إيقاف الحرب تنازل الهولنديون عن مستعمراتهم الأمريكية نيو أمستردام مقابل جزيرة رن الغنية بجوز الطيب الثمين. سرعان ما تحولت نيو أمستردام إلى نيويورك، وكانت الصفقة رابحة.

ولما طرد الإنجليز من جزر التوابل توجهوا إلى الهند في محاولة للتعويض بحثاً عن المنسوجات القطنية والتوابل، وبعد انتصار بحري على البرتغاليين ١٦١٢م بدأت الشركة أخيراً في مزاولة

التجارة.

وبصراع مستمر بين الحرب والدبلوماسية توسَّعت الشركة على حساب الإمبراطورية البرتغالية، فاستولت على قاعدتها في هرمز بالخليج العربي ١٦٢٢م، ثم وقعت اتفاقية سلام مع البرتغال ١٦٣٥م حتى استولت على بومباي التي منحت هدية زفاف لـ (شارل الثاني) من زوجته البرتغالية (كاترين)، فقام بتأجيرها للشركة ١٦٦٨م.

وبدأت الشركة التي تحوّلت لمؤسسة عسكرية ذات جيش ضخم من المرتزقة في الصدام مع إمبراطور المغول (أورانجزيب) انتهى باتفاق دبلوماسي دفعت الشركة بمقابلته مبلغاً للإمبراطور، واشترت حقوق جباية الضرائب الزراعية له.

ومع وفاة الإمبراطور (أورانجزيب) ١٧٠٧م كانت الفرصة للشركة سانحة في فرض سيطرتها على الهند، وسرعان ما أرغمت خليفته على منحها حقوق تجارة معفاة من الضرائب في البنغال، ووحيد آباد. وبداية من ١٧٣٨م بدأت شركة الهند الإنجليزية في التفوق على نظيرتها الهولندية بوضوح في التصدير والسيطرة على السوق الآسيوي، وأزيل الحظر القانوني على استيراد الملابس والأقمشة الهندية.

وكانت سيطرة الشركة على الهند نموذجاً استعماريّاً من الدرجة الأولى، فبينما حين لم تكن تتورع على قتل المدنيين بلا حساب والسلب والنهب إلا أنها كانت حريصة على اصطناع شريحة من التجار والإداريين والسماسة الهنود، ورفعهم لقمة المجتمع بالدعم المطلق والأموال.

وعندما استولت الشركة على البنغال كانت شبة القارة الهندية هي مصنع العالم؛ حيث كان ربع الإنتاج الصناعي في ١٧٥٠م من إنتاج الهند بينما نصيب بريطانيا ١٠.٩% فقط!

وكانت المنسوجات القطنية الهندية تتفوق على منتجات العالم بوضوح، فبخلاف كونها حلقة الوصل بين الزراعة والصناعة المتوافرين في البنغال كانت التكلفة للمنسوجات اليدوية ضئيلة للغاية، فكانت المنسوجات الراقية التي هوست الأوروبيين ينسجها رجال ونساء وأطفال جوعى معظم الوقت، ولا يتقاضون إلا ما يسد رمقهم بالكاد.

ولكن الأمر لم يصف للشركة طويلاً فسرعان ما واجهت منافسة شرسة من الأوروبيين الذين طمعوا في جزء من الكعكة خاصة منافسة بريطانيا التقليدية فرنسا التي واجهتها عسكرياً وتجاريّاً.

وفي صحوّة متأخرة اعترض حاكم البنغال الهندي (سراج الدولة) على التجهيزات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الشركة والتي كان مديروها على درجة من الغرور جعلتهم يتردون سفيره عندما أرسله إلى (كلكتا) للتفاوض حول منع المخالفات التي تقوم بها الشركة التي أصرت على رفض إزالة التحصينات العسكرية والتوقف عن بيع أذون مرور للتجار الآسيويين. وفي ١٧٥٦م أرسل حاكم البنغال قواته فأسقطت حصن الشركة في كلكتا (فورت ويليام) وحررها، ولكنه فوجئ بأن

الشركة قامت بهجوم مضاد مستعينة بالبحرية البريطانية الملكية بقيادة الأدميرال (واطسون) وحملة حيد آباد بقيادة (كلايف).

وفي بلاسي وقعت المعركة الحاسمة، حيث واجه جيش سراج الدولة البالغ ٥٠ ألف مقاتل ثلاثة آلاف مقاتل بقيادة (روبيرت كلايف)، ولكنه منى بهزيمة ساحقة بسبب هروب قادة جيشه المتأمرين من ساحة المعركة، وسحب قواتهم منها في اللحظة الحاسمة.

كانت تلك الخيانة التي قام بها جانب كبير من الطبقة العليا من النبلاء و كبار التجار والقادة البنغال نموذجاً لما يحدث في البلدان المستعمرة؛ حيث إن الصراع لا يكون بين قوتين متكافئتين، وإنما الدولة التي تسقط تسقط من داخلها أولاً؛ فقد فضل النبلاء البنغال التواطؤ مع مرتزقة أجنب ضدهم كما كهم وريث إمبراطورية المغول بحثاً عن مصالح شخصية؛ لأن علاقاتهم بحاكمهم لا تقوم على أسس وطنية تجعلهم يقدمون مصالح بلادهم على مصالحهم الذاتية، بينما الشركة كان مديروها يفعلون كل شيء ممكن لتعظيم نفوذها وثرواتها في مفارقة لافتة.

ومما يذكر أن (كلايف) كتب اتفاقية مع أمير (تشاندي) يحصل بمقتضاها على ٥% من الخزانة العامة للبنغال نظير خيانتته، وبعد المعركة اكتشف (أمير تشاندي) أن هذه الاتفاقية مزورة، وأن توقيع الأدميرال (واطسون) عليها مزيف.

قتل حاكم البنغال، ووضعت الشركة (مير جعفر) محله حاكماً صورياً، بينما بدأت في التصرف وكأنها قوة مهيمنة على البلاد فعلياً.

فسرعان ما دمرت المصانع الفرنسية في البنغال، وقضي على الوجود الفرنسي بها، وحصلت الشركة على تعويضات ضخمة وأراض شاسعة ضمتها لإمبراطورتها المتنامية، وحاول الهولنديون التصدي لهم عبثاً، فهزم أسطولهم في ١٧٥٩م، وأنهى الإنجليز احتكارهم للأفيون.

وسرعان ما أطاحت الشركة بـ(مير جعفر) عند أول مبادرة له للمقاومة، ولكن خليفته (مير قاسم) كان أكثر جراءة، فألغى الرسوم الجمركية الداخلية كافة، فلم يعد لأذون المرور المعفاة من الرسوم الجمركية التي تصدرها الشركة أي قيمة؛ فكانت الحرب ثانية.

كان أهل البنغال في ثورة، فقتلوا مجموعة من الإنجليز في باتنا ١٧٦٣م، وأعدموا عائلة (جاجاتسيث) المتحالفة معهم بوحشية، ونهب مصنع الشركة في باجانباري.

ولكن الشركة لجأت للقوة الغاشمة، وحققت انتصاراً جديداً في معركة بوكسار، مكّنها من الإطاحة بمير قاسم، وتولية ابنه ١٧٦٥م، واحتكرت السوق الهندية، وأصبح شائعاً أن يأخذ وكلاء الشركة البضائع والسلع من الفلاحين والتجار بالبخص و ارغامهم على شراء البضائع بأسعار باهظة تحت التهديد، ثم حصلت الشركة على حق تحصيل الضرائب (الديواني) في البنغال من إمبراطور المغول الضعيف علم الثاني مقابل ٢٠٦ مليون روبية سنوياً، بينما كانت الشركة تحصل

من الفلاحين ٢٥ مليون روبية، وبينما كان الناسجون الهنود في الماضي أفضل حالا من نظرائهم البريطانيين؛ لأنهم كانوا يستطيعون تحديد الأسعار، أرغمتهم الشركة المحتكرة على العمل لصالحها، وبالسعر الذي تحدده بالقهر والجحس والجلد، وتوقيع صكوك دين بالقوة؛ فكان هذا النظام من التجارة القسرية أشبه بالنهب المنظم الذي أفقر البنغال، وحولها من منطقة مزدهرة إلى مستنقع فقر.

ورغم الأرباح الهائلة التي كدستها الشركة، وجعلتها تمتلك أكبر ثروة في العالم؛ فإن الفساد بدأ يأكلها من الداخل؛ فقد تلوث مديروها وموظفوها بالفساد الذي كانوا يحرصون على نشره بين الهنود، وأصبحت الرشاوى عرفاً معتاداً بينهم. وكان هناك صراع آخر بين إدارة الشركة بقيادة (سوليفان) وفرعها العسكري بقيادة (كلايف) الذي حاول إجراء انقلاب من الداخل بتوزيع حصته من الشركة على مساهمين وهميين بلغ عددهم ٢٠٠؛ ليصوتوا لصالحه، وقابل (سوليفان) فعله بمثله، وفي خضم المضاربات وصراع حملة الأسهم تعرض البنغال إلى الجفاف القاتل ١٧٦٩م الذي دمر نصف المحاصيل، ثم تحول الجفاف إلى مجاعة، وعندما هطلت الأمطار في العام المقبل كانت غزيرة لدرجة أنها تحولت لفيضان أهلك ما تبقى من المحاصيل وتفاقت المجاعة.

وخلال ١٢٠ عاماً من الحكم البريطاني وقعت ٣٤ مجاعة في الهند أسفرت عن موت ملايين البشر؛ ذلك أن الشركة لم تكن تهتم كما اهتم حكام المغول ببقاء البقرة حية من خلال عمليات المحافظة على المياه، وحظر تصدير الأغذية عند المجاعات، وتوزيع الغذاء على المحتاجين عند وقوعها بل كان اهتمامها بأرقام المكسب والخسارة، وعليه فالأرض التي تزرع أفيونا ترحب أكثر من تلك التي تزرع أرزاً فليكن وان مات البعض جوعاً، بل كدس مديرو الشركة ثروات إضافية بالاستيلاء على الأرز والمضاربة به في بداية المجاعة مما فاقها، وبدلاً من إلغاء الضرائب أو تخفيفها قامت الشركة بزيادتها. حتى إنه في قلب المجاعة التي تكدست فيها جثث الموتى جوعاً في شوارع كلكتا حققت الشركة زيادة في العائدات.

ولكن نتيجة للنهب الداخلي والفساد الإداري الذي وهب المساهمين أرباحاً أكبر من الحقيقة، بدأت الشركة في الانهيار، وسارع من سقوطها مقاطعة أميركا لتجارة الشاي معها، وبداية ثورتها، وبدأ الرأي العام في إنجلترا يعرف كم الجرائم التي ترتكب في الهند خاصة عندما نشر (ويليام بولتس) وهو مدير سابق في الشركة فصل منها كتاب (اعتبارات في الشؤون الهندية) في لندن، فضح فيه فساد مديرها فبدأت أسهمها في الانهيار.

ما بين عامي ١٧٦٣ إلى ١٨٠٥ كان جيش الشركة في تضخم مستمر، فزاد من ١٨ ألف جندي إلى ١٥٤.٥٠٠ ألف جندي! وبالطبع إن هذا العدد الضخم الذي يتعدى جيوش دول عديدة لم يكن غرضه حماية مصالح شركة تجارية بل يتخطى ذلك لاحتلال وتوسيع السيادة في الهند، فكانت الأرباح الضخمة التي تحققتها الشركة يأكلها جناحها العسكري المتضخم، والفساد الذي ضرب جذورها بينما تآكل الموارد الطبيعية بسبب الإهمال والجشع.

كانت الشركة التي خاضت حروباً متعددة ضد الأمراء الهنود، ونهبت ثرواتهم في غزواتها قد اعتادت اغتصاب الأراضي، وخطف العمال الزراعيين، واستعبادهم في مزارعهم للفلفل الأسود وجوزة الطيب والقهوة والتبغ والأخشاب حتى إن بعض الشخصيات المرموقة في المجتمع الهندي قد قاموا بالانتحار للتخلص من الذل الذي فرضته عليهم الشركة التي استعبدتهم.

وعندما ألغيت احتكارات الشركة في ١٨١٢م عدا احتكارها للتجارة مع الصين بدأ واضحاً أن ميزانيتها تفوق أرباحها، وأنها قد دمرت الأراضي التي استولت عليها واستنزفتها لآخر مدى.

وفي ١٨١٨م أغلقت الشركة مصنعها النسيج في دكا، وسرعان ما انهارت المدينة، وانخفض عدد سكانها من ١٥٠ إلى ٢٠ ألفاً فقط في ١٨٤٠م. ويقال: إن ذلك الانهيار صاحبه جريمة مروعة قام بها جنود الشركة الذين قطعوا أصبعي الإبهام والسبابة لبعض الحرفيين المشهورين لمنعهم من عمل جدائل الغزل الرفيع.

وبينما كانت الهند هي أكبر مصدر للأنسجة لبريطانيا والعالم أصبحت تستورد الأقمشة الإنجليزية التي استعملت المغزل الصناعي، وبدأ النساجون اليدويون الهنود في الانقراض.

وكان انهيار شركة الهند وفضائحها الكبرى يصب في مصلحة نظرية (آدم سميث) في (ثروة الأمم) ١٧٧٦م التي يرفض فيها الاحتكارات، ويرى السوق المفتوحة سبيل الازدهار. وقدم فيها نظرية مخالفة للسائد؛ أن الربح سيكون منخفضاً في الدول الغنية ومرتفعاً في الدول الفقيرة، وأن ارتفاع الأرباح المستمر يعني الانهيار القريب؛ لأنه يعني إضعاف القوة الشرائية للمستهلكين، وتركز الثروة في يد قلة.

وعلاً (سميث) انهيار شركة الهند بأنها تحدت منطق السوق، وقاومت انخفاض الأسعار؛ لذلك انخفضت الأجور والأرباح؛ وهو ما كان سيحدث حتماً في حال وجدت منافسة.. كانت هذه بداية لفهم جديد للعالم الرأسمالي.

كانت لعنة مجاعة البنغال قد حلت على الشركة، وفي ١٧٧٣م هاجم مجموعة من الأمريكيين ثلاث سفن بريطانية في ميناء بوسطن، وألقوا ٩٠ ألف رطل من الشاي في البحر في تحرك كان بداية للثورة الأمريكية التي أفقدت الشركة سوقاً واسعة، والإمبراطورية البريطانية أهم ممتلكاتها.

وبعد الهند جاء دور الصين..

لنصف قرن كانت تجارة الأفيون تمثل مزيجاً من الأرباح؛ فشرکت الهند الشرقية تزرعه بكميات كبيرة مستغلة سلطتها واحتكارها بالهند، وتوزعه مع شركات أخرى بالسوق الصيني الضخم، وتحصل في مقابله على كميات الشاي التي تصدر لإنجلترا التي أغرمت بالمشروب حتى صار علامة لها، وتسعد الحكومة بهذا؛ لأن الضرائب على الشاي تمثل مورداً ضخماً يثري خزينة الدولة من الرسوم الجمركية على الواردات وضرائب الاستهلاك. وكان الأفيون الحل للحصول على الشاي

الصيني دون دفع ثمنه؛ حيث لا يملك الإنجليز ما يقاوضونه مع الصينيين المكتفين ذاتيا إلا الأفيون.

كان الأفيون الذي ينتج في بهار بالهند حلاً مثاليًا بإيقاع ملايين الصينيين في الإدمان وفساد دوائر الجمارك الصينية بالرشاوى للتغاضي عن عمليات التهريب عظيمة الأرباح، وعبثًا حاولت السلطات الصينية أن تطالب الشركة باحترام القانون الذي يحظر تداول الأفيون أو استيراده لغير الأغراض الطبية.

وفي عام ١٨٣٩م أرسلت السلطات الصينية المفوض (لين تسي سو) في مهمة خاصة لقمع تجارة الأفيون التي حولت أكثر من ١٢ مليون صيني إلى مدمنين لهذا السم. وفي مدينة كانتون قام المفوض على الفور بمصادرة وتدمير الآلاف من صناديق الأفيون، فأُكِّن من التجار الإنجليز إلا أن استعانوا بحكومتهم -التي كان يملك العديد من وزرائها ونوابها أسهما في شركات المخدرات- التي قصفت السواحل الصينية لعامين في أحد أغرب حروب التاريخ باسم الدفاع عن حرية التجارة قبل أن ترغمها على الاستسلام وتوقيع اتفاقية نيكينج التي أجبرت الصين على دفع الملايين لتعويض تجار المخدرات وفتح موانئها أمامهم واستيلاء بريطانيا على هونغ كونج حتى عام ١٩٩٧م.

وكانت الشركة التي تحتكر إنتاج الأفيون قد قامت بدورها في الحرب، فدعمت الجيش البريطاني بأربع سفن مسلحة وفيلقين من الجنود وفيلق من المهندسين وآخر من العمال إلا أن نهايتها كانت تلوح في الأفق.

نموذج آخر للحروب الاستثمارية، كانت الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية ١٨٢١م والتي برغم التعاطف الواسع معها في أوروبا؛ فإنها كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة لمحاربة الإمبراطورية العثمانية؛ فكان الحل عند كبار الرأسماليين في لندن، حيث اقترحوا على قادة التمرد إصدار سندات باسم الثورة اليونانية، وجرى تداول هذه السندات في بورصة لندن على أن تعاد قيمتها مع الفوائد حين يحصل اليونانيون على الاستقلال!

قد تبدو خطة غريبة، ولكنها كانت ناجحة للغاية، فبعد تدخل القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا في المعركة انقلب الوضع، وانهمز الثوار اليونانيون، ولكن الرأسماليين ضغطوا على حكومتهم للتدخل، فقامت الأساطيل الإنجليزية والفرنسية والروسية بالهجوم على الأسطول العثماني المصري الجزائري في خليج نافرين، وكانت النتيجة هزيمة ساحقة دمر بها الأسطول العثماني والمصري والجزائري، وسارع إبراهيم باشا بالانسحاب بالقوات المصرية للحفاظ على ما تبقى من جيشه ليتحول الموقف المصري من التبعية للعثمانيين للتمرد عليهم، ولم تنل اليونان فقط استقلالها بل سقطت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي بعد ذلك بثلاث سنوات جراء فقدانها لمعظم أسطولها في تلك المعركة.

وفي المثالين السابقين كان المستثمرون الإنجليز غاية في الجراءة على منح القروض؛ لأنهم يعرفون أن جيوش الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس ستعاقب بقسوة من لا يسدّد ديونه أو يحاول عرقلة طرقهم التجارية.

ومن هنا ظهرت فكرة التصنيف الائتماني التي تُعدُّ معياراً قوياً لتوضيح مدى قوة الدولة الاقتصادية، وتدخل به عوامل عدة بخلاف تمتع البلد بالموارد الطبيعية؛ فالقضاء المستقل والحكومة الديمقراطية تزيد من تصنيف الدولة الائتماني الذي يعد مؤشراً على الثقة بها، بينما الحكومات الاستبدادية تصنيفها الائتماني عادة ضعيف، ولا يتناسب مع ثروتها الطبيعية.

ونعود لقصة شركة الهند التي كان السبب الرئيس وراء سقوط إمبراطوريتها هو الثورة الصناعية، وتقدم المجتمع، وتطور الاقتصاد بالتبعية؛ فع ظهور وتطور آلات الغزل والنسيج أصبح العامل الإنجليزي أعلى قدرة على الإنتاج من العامل الهندي الحرفي، وكان إنتاج الأقمشة في إنجلترا بدلاً من الهند أفضل للعمال الذين وجدوا في الشركة منافساً غير شريف، وثاروا عليها، وخربوا مكاتبها ومحازنها في إنجلترا، ودفَعوا نواب البرلمان للتصدي لاحتكارها.

وفي ١٨١٢م أعدَّ مجموعة من مصنعي القطن الإنجليزي مذكرة معارضة لاحتكار شركة الهند الشرقية، أشاروا فيها إلى أن تكلفة غزل ٤٠ وحدة من القطن في الهند تكلف ٤٣ بنسا بينما تكلف في إنجلترا ٣٠ بنسا فقط؛ لوجود ماكينات الغزل بدلاً من الغزل اليدوي، وكان غرضهم أن تعرض المنتجات البريطانية في الهند، وأن تحول إلى سوقٍ بدلاً من مصدر للنسيج. وفي غضون بضع سنين انهارت صناعة الغزل اليدوية في الهند، وفقدت العائلات التي كانت تعمل في صناعته مصدر رزقها ليصالح الإنجليزي الذين زرعوا القطن في المستعمرات الأمريكية بيد العبيد، وصنعوه في إنجلترا وصدروه إلى الهند التي تحولت لأكبر مستورد في العالم.

وفي عام ١٨٥٨م أعلن انتهاء حكم الشركة للهند، وأصبحت الهند تابعة للتاج البريطاني بعدما رفض البرلمان الإنجليزي التماس الفيلسوف الشهير جون ستيوارت ميل (أبو الليبرالية) الذي قضى حياته المهنية كاملة موظفاً في الشركة، وخطب في البرلمان الإنجليزي أنه من المستحيل أن تطبق أي ديمقراطية في الهند؛ لأن هذه البلاد تفتقر تماماً إلى أي إحساس أخلاقي. ووصف الشركة بأنها أكثر أنظمة الحكم التي عرفها البشر رحمة، وأنها دفعت من نفقاتها، واستعملت موظفيها المدنيين والعسكريين لتكسب إنجلترا إمبراطوريتها الفخمة في الشرق.

صفت الشركة، ودفعت الحكومة البريطانية مقابل الأسهم لحاملهم، وإن كانت تحملت الهند ١٢ مليون جنيه إسترليني من ديون الشركة.

وظلت الدولة البريطانية تزرع الأفيون وتصدّره حتى ١٩٠٧م، أما الملح فقد ظلّ المصدر الرئيس للضرائب حتى نهاية الحكم البريطاني في الهند، وكانت هذه الضرائب هي السبب الأساسي وراء مسيرة (غاندي) الشهيرة إلى داندي ١٩٣٠م.

وعلى الرغم من تبرؤ البريطانيين من جرائم الشركة؛ فإن ذلك لم يثنهم عن عمل تمثالين لـ(روبرت كلايف) في عام ١٩١١م في لندن وقاعة الملكة فيكتوريا بكلكتا بالهند.

وعول الكثير من الباحثين على علاقة غزو الشركة للهند، وتمويل الثروة الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر، فكتب (بروكس آدمز): «إن التزامن بين تدفق الأسلاب إلى بريطانيا من الهند وانتشار تقنيات صناعية جديدة كان تزامنا لافتا للنظر، فلو لا المواد التي توفرت عن طريق استنزاف الهند لما عملت ماكينات الغزل، ولا المحرك البخاري الذي اخترعه (واطس) لم يحدث منذ بدء الخليقة أن حقق أي نوع من الاستثمار الأرباح التي حصدها الشركة عن طريق نهب موارد الهند».

بين عامي ١٥٠٠م إلى ١٨٠٠م أصبحت أوروبا أغنى قارات العالم، وكان الناتج المحلي للفرد يساوي ضعفه على الأقل مقابل أي مكان آخر في العالم، والإجابة عن سؤال لماذا؟ تكمن في عاملين؛ الثورة الصناعية، والاستعمار. وتدرجياً بدأ الفارق في الاتساع بين الدول الغنية والفقيرة ولم ينج من هذا إلا بعض الاقتصاديات الآسيوية كاليابان ثم كوريا الجنوبية، وبدرجة الاتحاد السوفيتي والصين.

فعندما بدأ عصر الصناعة كانت إنجلترا وأمريكا وغرب أوروبا في المقدمة، بينما لا تسهم سائر دول العالم إلا بقدر ضئيل؛ بسبب الثورة الصناعية التي دمرت الصناعات التقليدية الآسيوية، وجعلت إنجلترا قائدة للعالم؛ فمن عامي ١٧٥٠ إلى ١٨٨٠ ارتفعت حصة بريطانيا من حجم التصنيع في العالم من ٢% إلى ٢٣%.

واخترع الإنجليز حقوق الملكية الفكرية لمنع تسرب مخترعاتهم لسائر أوروبا، ووضعوا حظراً على عمل العمال المهرة بالخارج، ولكن هذا لم يمنع انتقال التقنية إلا قليلاً.

وبالتوازي مع ذلك ارتفعت أجور العمال في أوروبا عن الآسيويين بدرجة كبيرة، فكان العامل الإنجليزي يتقاضى ما يوازي أربعة أضعاف ما يتقاضاه الآسيوي، فيتمكن من شراء اللحم والجمعة والكتب، بينما العامل الآخر لا يكاد يتناول ما يكفيه من البقول والحبوب.

وحيث إن الأجور الأفضل تؤدي إلى تغذية أفضل، والتغذية الأفضل تؤدي إلى صحة أفضل؛ فليس من الغرابة في شيء أن يكون الهولنديون (إلى اليوم) أطول الأوربيين قامة بمتوسط ١٨٤ سنتيمتراً، وأن نسبة قصر القامة وتشوهات القوام والضعف الجسدي عموماً أقل شيوعاً في أوروبا وأمريكا عن غيرهما من العالم.

وبالأجور الأفضل أمكن للطبقة العاملة إرسال أبنائها إلى المدارس، وتغذيتها أفضل، والعناية الصحية بها أفضل، بالإضافة إلى ظهور الهويات والموضة في هذه الطبقة التي بدأت تذوق ما كان حكراً على الطبقة الأرستقراطية طوال التاريخ.

لطالما ساد خطاب شوفوني يقول: إن سبب التّقديم والتأخر أن هناك شعوبا مجدة تسعى للنجاح في الحياة وأخرى كسولة تستحق ما هي فيه من تخلف لطبائعها وسماتها الثقافية المتخلفة.

وعلى الرغم من أن الأسباب الثقافية هي من أهم عوامل التقدم بلا مرأى؛ فإنها ليست وحدها المسؤولة عن ذلك، والخطاب الذي يصم شعوبا بعينها بالتخلف بالإضافة لكونه خطابا عنصريا فهو كذلك خطاب سطحي ساذج يغفل الأسباب الطبيعية؛ فأراض مثل الملاريا أعاق نمو المناطق الاستوائية الاقتصادية بدرجة واضحة إلى الآن، بينما حددت مواقع مناجم الفحم والحديد مناطق النمو الصناعي، وأدت لازدهار موانئ بعينها بلا سبب حقيقي إلا قربها من تلك المناجم، ولم تكن الثورة الصناعية لتقوم في إنجلترا لولا وجود مناجم الفحم والحديد بها؛ فالمدن والصناعات تستلزم مصدرا رخيصة للطاقة أكثر من أي شيء آخر؛ فكانت إنجلترا ابنة للحظ الجغرافي في هذا الصدد، حيث جعلتها مناجم الفحم المنتشرة بها الدولة الأولى التي تمتلك صناعة هائلة لاستخراج الفحم، وأرخص مصادر الطاقة في العالم، فتحوّلت المحركات البخارية من أفكار عرفها العرب والصينيون منذ قرون طويلة إلى واقع صناعي.

كما نرى أسبابا سياسية واضحة وراء النجاح الاقتصادي مما حدا (آدم سميث) وغيره من المفكرين الليبراليين إلى القول بأن التنمية الاقتصادية هي نتيجة للديمقراطية وحرية السوق ضارين المثال بنجاح هولندا التي ثارت على الحكم الإسباني ١٥٦٨م لتكون أحد أهم اقتصاديات العالم والنمو الاقتصادي الكبير الذي صاحب الثورة الإنجليزية المجيدة ١٦٨٨م، حيث الديمقراطية والقضاء المستقل تحمي رءوس الأموال، وتجعل الأثرياء يميلون للاستثمار، وليس لكنز الأموال، وتخبئها خوفا من مصادرتها أو الاستيلاء عليها من ملك غاشم، ولكن في المقابل تمكنت نظم ديكتاتورية متوحشة من تحقيق معدلات نمو كبيرة من خلال دعم السلم الأهلي والبيروقراطية، وفرض التخصص الإقليمي في إنتاج سلع محددة، وتنظيم الزراعة والصناعة من خلال نماذج محددة بدقة.

وجعلت الثورة الصناعية إنجلترا أسرع دول أوروبا تحوُّلا إلى الحضرية، فانخفضت أعداد العاملين في الزراعة، ونمت المدن بوتيرة سريعة، فازداد عدد سكان لندن من ٥٠ ألف نسمة في ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ مليون في ١٨٠٠، وارتفع عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة من ٦% فقط في ١٥٠٠م إلى ٥٣% في ١٨٠٠م.

كان عهد الثورة الصناعية ١٧٦٠ إلى ١٨٥٠م نقطة تحوُّل تاريخية، وبجانب الأسباب التي دفعت إنجلترا لتكون مركز هذه الثورة من موقع جغرافي واستقرار سياسي ورغبة في التنافس مع الهولنديين وتوافر المواد الخام اللازمة للفحم والحديد، وأيضا كانت ضرائب الاستهلاك التي أقرها البرلمان الإنجليزي، وجعلت الفرد الإنجليزي يدفع راضيا ضعف الضرائب التي يدفعها الفرنسي الساخط؛ فقد كانت هذه الضرائب منسوبة على الاستهلاك للسكر والتبغ والجمعة، فكان تمكين أكبر قدر من الناس من الاستهلاك يرفع الحصيلة الضريبية وتضافر ذلك مع الحس التجاري لأمية أصحاب المتاجر كما أطلق عليهم (نابليون) ساخرا في تشجيع الاستهلاك لتنشيط السوق، فتغيرت طبيعة الناس، واختلقت عاداتهم الطبقيّة بشكل جذري في وقت قياسي.

وفي مقابل تحسن أوضاع الأوربيين ظهرت إشكالية اقتصادية أخرى؛ فالعامل الهندي الذي يتقاضى الفئات الذي يكاد يقيم أوده دخل في مقارنة مع العامل الأوربي الذي طلب الزيادة لإشباع حاجته إلى التبغ والشاي والنبيد وتعليم الأبناء.. إنلخ، فأصبح إقامة مصنع في الهند أفضل اقتصادياً بشكل واضح وقاطع من إقامته في إنجلترا ولكن مع الديمقراطية لم يعد ممكناً لرؤوس الأموال أن تدمر الصناعات الوطنية، وتستبدلها بمستوردة بلا معقب؛ فظهرت السياسات الحمائية التي أضعفت من المزايا الطبيعية لبعض البلدان لصالح الدول الأقوى.

وتظهر صناعة القطن نموذجاً لأثر الثورة الصناعية؛ ففي القرن السابع عشر كانت الهند والصين شبه محتكرين لصناعة القطن العالمية، ولكن عندما بدأت الميكنة تدخل في الصناعة أصبحت لمنافسة ممكنة؛ حيث أصبحت الآلات مقابل مهارة العامل اليدوي الصيني والهندي في الغزل، وتدرجياً تطورت الآلات، وتحسنت عبر التجربة ليصبح نموذج التصنيع البريطاني الأكثر ربحية حول العالم. وفي ثمانينيات القرن الثامن عشر كان ١٥٠ مصنعاً على طراز أركرايت يعملون في بريطانيا، وعندما شاهد (إدموند كارترايت) اختراعاً فرنسياً لدجاجة آلية فكر في تطوير آلة للنسج، وقضى عقوداً من حياته يطور هذه الآلة حتى نجح وسجل براءة اختراع أول نول ابتكره في عام ١٧٨٥م.

وكان تطوير المحرك البخاري نتيجة لمناجم الفحم الإنجليزية، حيث بدأ تشغيل نماذج منها باستخدام مخلفات الفحم لعمليات صناعية محدودة قبل أن تحدث القفزة الكبرى في القرن التاسع عشر، وظهرت السكك الحديدية نتيجة تطوير المحركات البخارية لتكون أكثر فاعلية وأقل استهلاكاً للفحم.

وبمنتصف القرن التاسع عشر ظهرت السفن البخارية، وأصبحت بريطانيا مركز العالم في بناء السفن. يؤكد البعض أن العامل الأساسي لكون الثورة الصناعية حدثت في أوروبا وليس آسيا هو دور المؤسسات السياسية؛ حيث تغيرت المؤسسات العتيقة وانهارت بفعل الثورات، وقامت القومية والديمقراطية والسوق الحرة والتعليم النظامي ومصادرة أملاك الكنيسة.. إنلخ، بينما يؤكد آخرون دور حوافز الإنتاج؛ فبريطانيا كانت الأكثر ملاءمة للثورة الصناعية لتوافر رؤوس الأموال والأيدي العاملة والطاقة الزهيدة، فتحولت بريطانيا لأكبر مصنع عالمي دون أن يكون للإنجليز سياسة هادفة إلى التصنيع أصلاً، وفي المقابل دفع نجاح الإنجليز الأوربيين لتبني سياسات هادفة للتنمية الصناعية كان أهمها الإستراتيجية التي روج لها الألماني (فريدريك ليست) وإقامة على إنشاء سوق وطنية كبيرة من خلال إلغاء التعريفات الداخلية، وتطوير وسائل النقل، وفرض جمارك حمائية على السلع المستوردة، وتحقيق استقرار الأجور، وتوفير القروض للشركات، ونشر التعليم العام للإسراع من استخدام التكنولوجيا وابتكارها. وصفة تبدو مثالية، وربما بديهية لنا، ولكنها كانت جديدة وفعالة للغاية في وقتها.

وبدأت ألمانيا (بروسيا وقتها) في تنفيذ الإستراتيجية بتوحيد الولايات الألمانية، ودعمها بالسكك الحديدية والتعريفات الجمركية الحامية من السلع البريطانية ليكون ذلك الاتحاد الاقتصادي

الأساس الذي قامت عليه الإمبراطورية الألمانية ١٨٧١ م.

ومع الوقت كان تراكم الأموال يؤدي إلى استثمارات أكبر في البحث العلمي، وإنفاق عام أكبر يؤدي إلى تعليم أفضل ورعاية صحية أفضل ومواصلات أنسب، وازدادت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة اتساعاً.

قد يذهب البعض بنظرة بسيطة إلى أن الحل هو في استيراد التكنولوجيا، وتحقيق أرباح أكبر من خلال الأيدي العاملة الزهيدة في الدول الفقيرة ولكن الأمور لا تجري هكذا.

ففي الغرب حيث الأجور مرتفعة ابتكرت التكنولوجيا الموفرة للأيدي العاملة؛ مما جعل إنتاجية العامل أكبر بكثير، وفي المقابل فالأجور المرتفعة تحقق سوقاً رائجة باستمرار لتصريف المنتجات التي تضخها المصانع فتتكاثر الدورة الاقتصادية، ولكن في الدول الفقيرة المنافسة أصعب؛ لأن فارق التجربة التاريخية الذي يصب في صالح الدول الغنية يعطيها مزايا نسبية عديدة، وإن كانت تجارب الهند والصين وكوريا قد أثبتت أنه من الممكن عبر تخطيط طويل الأمد تحقيق قفزة في بضعة عقود وأن توفر استقراراً سياسياً واقتصادياً إيجابياً مدة طويلة.

ولهذا لا تُكَلَّل جهود تحويل الدول الفقيرة إلى التصنيع بالنجاح عادةً، فتضافر عوامل نقص رءوس الأموال مع ضعف التكنولوجيا مع العامل الأكبر في نقص الأجور الذي يحد من إمكانية السوق في استيعاب المنتجات بينما يؤدي وفرة المال إلى يسر التمويل بقروض قليلة الفائدة، ويتشجع المستثمرون على الابتكار مع توافر الحافز الفردي؛ حيث يمكن للفرد أن يستمتع بمنتجات أكثر وجودة حياة أعلى في ظل أجور مرتفعة، ويدعمه التعليم الجيد إلى أن يكون عاملاً أفضل بإنتاجية أعلى، بينما لا يجد العامل في البلدان الفقيرة فارقاً ملحوظاً في حياته إن بذل جهداً أكبر فيكون التكاسل هو الأمر المنطقي.

وفي كثير من الأحيان فقرار حكومي معين قد يؤدي إلى تغير الاقتصاد برُمته لعقود طويلة، فدعم رغيف الخبز في مصر أدى إلى أن تكون مصر أكبر مستورد للقمح في العالم؛ لأن الدولة التي تدعم الخبز تقوم بشراء كميات ضخمة منه بأقل الأسعار عن طريق المناقصات، فلا يجد المستثمرون فرصة لزراعة الأراضي المصرية بالقمح رغم وجود السوق الواسع؛ لأن الدولة تشتري الأرخص بغض النظر عن جودته، فلا يكون الاستثمار هنا مجدياً. وعندما قررت مجانية التعليم العالي في الستينيات امتلأت الجامعات بالطلاب فوق طاقتها، فضعف التعليم العالي، وأنتج أعداداً أكبر من قدرة السوق على استيعابها من حملة الشهادات الجامعية بينما نقصت أعداد العاملين المهرة والحرفيين؛ مما أحدث أزمة اجتماعية اقتصادية مركبة.

وعندما حصلت أمريكا على استقلالها استخدمت الاستراتيجية المتعارف عليها لتحقيق النمو الاقتصادية، فعممت التعليم، وألغت التعريفات الجمركية بين الولايات، وأقامت الكثير من الطرق المهمة، وأسست البنوك، واتخذت إجراءات حمائية جمركية لحماية صناعاتها الناشئة من منافسيها الأوروبيين.

في منتصف القرن التاسع عشر كانت أوروبا وأمريكا قد تقدمت ببون شاسع على سائر الدول في العالم، وللحاق بهم اتخذت الدول حول العالم إما سبيل محاكاة تجربة الغرب أو أسلوب الدفعة القوية، كما حدث في الاتحاد السوفيتي، حيث بعد ثورة ١٩١٧م فبدأت الدفعة القوية السوفيتية بالخطوة الخمسية الأولى ١٩٢٨م لتحويل روسيا إلى دولة صناعية والتي أدت لنمو الاقتصاد بسرعة فائقة، وإن صاحبه مأس إنسانية عديدة ومروعة كما حدث في مجاعة ١٩٣٣م.

واليوم عندما ننظر إلى عالمنا نجد الرأسمالية قد انتصرت في كل مكان تقريباً بل وأصبحت في كثير من الأحيان مرادفاً للرشد والعقلانية، وليس أحد البدائل الأيديولوجية.

غيرت الرأسمالية عالمنا بعمق، فثلما كان اختراع العملات سبباً لقيام الإمبراطوريات القديمة كان اختراع الائتمان سبباً لقيام الإمبراطوريات الوسطى والحديثة والتي وإن لم تختلف عن الإمبراطوريات القديمة في استعمال العنف والقوة العسكرية للحصول على ما تريد بإخضاع الشعوب واستغلالها إلا أنها ابتكرت وسائلها الخاصة الأكثر نعومة ظاهرياً من الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ فبدلاً من حروب الإبادة التي قام بها الأوربيون ضد السكان الأصليين للأمريكتين وأستراليا وغيرهم كانت الوسائل الاستعمارية في العصر الإمبريالي تقوم على استغلال الشعوب واستعبادها اقتصادياً وسياسياً، وإن كانت أجسادهم بحرة ظاهرياً، ثم كان عصر السوق المفتوحة الذي جعل حفة من الشركات العالمية تحوز قوة لم تحزها أي إمبراطورية في التاريخ دون أن تستعمل جيوشاً أو ترفع سلاحاً غير سلاح المال الذي أثبت فاعلية لا تقارن بغيره.

خلق النموذج الاقتصادي الحديث حاجات لم تكن موجودة، وخلق قيم من لا شيء حرقياً، فأصبحنا نطالع أسعار العملات الرقمية تصعد لأرقام خرافية كل صباح دون أن يكون لها أدنى قيمة سوى رغبة المضاربين عليها في تكرار لاف المهزلة زهور التوليب الهولندية، حيث ضارب الهولنديون على بتلات الزهور المتوافرة بكثرة تجعلها رخيصة في بلادهم حتى أوصلوها لأسعار غير منطقية، فباع الناس بيوتهم، وصفوا تجارتهم، واشتروا بكل أموالهم بتلات زهور سرعان ما ذبلت عندما لم تجد مغفلاً يدفع فيها تلك الأسعار الجنونية.

جعلت الرأسمالية الشخص العادي القانع بحياته شخصاً خاملاً فاشلاً، ومن لا يحاول الوصول إلى الثروة بشق الطرق شخصاً فاشلاً مستحقاً للاحتقار!

وأصبح هم الناس الشاغل تكديس الأموال والأشياء غير الضرورية بلا جدوى ولا نفع حتى لا يشعروا بالنقص أمام نظرائهم وأنهم أقل منهم شأنًا.

فهل هذا شر محض؟

ربما لا، فربما أخرجت لعبة الاقتصاد الحديث ما كان بنفوس الناس دائماً، ولم تخترعه وعلى كل حال، فما نحيا فيه من رفاهية غير مسبوقه في التاريخ هو نتاج مباشر للرأسمالية وامتداد لعصر

الصناعة والتقدم، ولا شيء في الحياة يأتي مجانا، فربما كان هذا هو الثمن.

موت الإمبراطورية

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أو الحرب العظمى - كما عرفت وقتها- أوزارها نوفمبر ١٩١٨م وقعت بنهايتها صكوك نهاية ثلاثة من الإمبراطوريات العظمى؛ الإمبراطورية الروسية بالثورة البلشفية، وإمبراطورية النمسا والمجر (الهابسبورغ) بخلع آخر ملوكها الإمبراطور (كارل الأول) ونفيه، والإمبراطورية العثمانية التي تأخر إطلاق رصاصة الرحمة عليها قليلا لتاريخ إعلان (أتاتورك) قيام الجمهورية التركية أكتوبر ١٩٢٣م.

ومثلت إمبراطورية الهابسبورغ نموذجا نادر الوجود، وخلال الفترة من ١٤٣٨م إلى ١٧٤٠م حمل لقب ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة أحد أبناء عائلة هابسبورغ تلك الأسرة التي حكمت إمارة صغيرة في سويسرا من أبناء الكونت (رادبوت)، ثم اكتسبت أراضي في النمسا إلى أن اختار الأمراء الجرمان الكونت (رودلف) ملكا عليهم دون أسباب واضحة، فتمكن من غزو النمسا، وضم أراضيها، وجزء من شمال إيطاليا، بينما فقد أراضي العائلة الأصلية في سويسرا بعد ثورة الفلاحين السويسريين، وخلافا لسلوك الإمبراطوريات التقليدية اتخذ أمراء أسرة هابسبورغ الزواج والمصاهرة وسيلة لتعظيم مملكتها بدلا من الحروب والفتح، فضمت بورجاندني وإسبانيا والتشيك والمجر وأجزاء من البلقان من خلال الزيجات الملكية.

وفي القرن السادس عشر انقسمت العائلة إلى الهابسبورغ الإسباني الذي حكم الإمبراطورية الإسبانية والهابسبورغ النمساوي الذي كون الإمبراطورية النمساوية المجرية منذ ١٨٠٤م حتى سقوطها في ١٩١٨م.

واكتشفت أسرة الهابسبورغ مبكراً صعوبة توحيد قوانين ومؤسسات أقاليمها المتعددة، وجابهت ثورات اكتسبت سميت التمرد القومي في العديد من أقاليمها، وعلى الرغم من أنها سحقته الحركات الانفصالية في البداية؛ فإن الإمبراطورية أخذت في الضعف والتحلل، وبدأت هزائمها العسكرية أمام بروسيا بيل وتحالف الإمارات الإيطالية وفرنسا الذي مهد الطريق لتوحيد إيطاليا، واضطروا لمنح المجر الحكم الذاتي الكامل في ١٨٦٧م؛ لتصبح النمسا فقط هي من تحت الحكم المباشر للهابسبورغ، وكانت الأسرة ضحية مباشرة للطموح القومي للصرب الذي بلغ ذروته في اغتيال (الأرشيدوق فرانز فرديناند) ولي عهد الإمبراطور وزوجته في سراييفو على يد أحد القوميين الصرب حلفاء الروس لتكون هذه بداية الحرب العالمية الأولى بإعلان الإمبراطورية الحرب على صربيا التي ساندتها الإمبراطورية الروسية والألمان بينما انحازت إنجلترا وفرنسا لجانب إمبراطورية الهابسبورغ في الحرب التي كانت بها نهايتها.

ثم كانت صدمة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م إلى ١٩١٨م؛ حيث لم يقتصر التدمير الواسع على الأبنية، ولم يقتصر القتل على ملايين الأفراد، وإنما دمرت بني اجتماعية، وقتلت إمبراطوريات عجزت عن حماية نفسها فضلا عن شعوبها أمام جنون الحرب.

فقد أدت الخسائر الضخمة في الحرب لتضعض إمبراطورية الهابسبورغ، وخروج العديد من الشعوب عن طاعتها، فبدأ الأمر بمنع الحكومة المجرية توريد الحبوب عن النصف النمساوي من المملكة، واتهمت قيادة الجيوش بتبديد حياة المجرين، ودفعهم للخطوط الأمامية للقتال لتلقى الخسائر الأعظم، أما هؤلاء ذوو الأصول الألمانية فقد توجه ولاؤهم لبرلين؛ حيث الدولة القومية الألمانية، وانتشرت حالات الهروب من الخدمة العسكرية والاستسلام للعدو بكثافة لافتة، بل وظهرت حركات تمرد خاصة بين البحارة السلاف الجنوبيين في الأسطول ووحدات المشاة في جبهات كرواتيا وسلوفينيا وألمانيا والبوسنة بينما انتقل الآلاف من الصرب على الجبهة الروسية إلى جانب العدو وقرب نهاية الحرب في أكتوبر ١٩١٨م قامت وحدات الجيش المجرية والسلافية بترك خنادقها على الجبهة الإيطالية والانسحاب عائداً لبلادها منية بشكل عملي سلطة الإمبراطورية عليها.

وفي صيف ١٩١٨م أطلق البلاشفة الروس سراح مئات الآلاف من أسرى إمبراطورية الهابسبورغ الذين طلب منهم العودة للخدمة العسكرية مرة أخرى على جبهات جديدة، فكان ردهم المنطقي أن انضموا للفيالق القومية التشيكية والسلافية المناهضة للإمبراطورية بدلاً من خدمتها.

وكانت ويلات الحرب التي دمرت البنى التحتية، وأفقدت الملايين حياتهم، وأرغمت المدنيين على إلتقشف، وأوقعتهم تحت خط الفقر ونقص الغذاء قد أزكت الروح القومية والرغبة في التحرر من نير الإمبراطورية، وأزكت الاضطرابات الواسعة التي التهمت بالسلب والنهب والتدمير لتنتهي الإمبراطورية بانفجار مزقها إلى ثلاث عشرة دولة أوربية مستقلة.

أما الإمبراطورية الروسية فقد بدأ ظهور روسيا قوة إقليمية في القرن العاشر الميلادي باتحاد القبائل الروسية الأرثوذكسية في مواجهة تتر الفولجا المسلمين، فصبغت توسعاتها الإقليمية بصبغة دينية، ولكنها سقطت بيد التتر حتى ظهر إيفان العظيم أمير موسكو الذي حقق الاستقلال عن المغول، وبدأ منذ ١٤٨٠م توحيد الإمارات الروسية وظهور الإمبراطورية الروسية في العهد القيصري التي حكمها (إل رومانوف) منذ ١٦١٣م حتى سقوطها في ١٩١٧م، وخضع لهم قوميات متعددة، حيث ضمت الإمبراطورية الروسية ليتوانيا وبولندا ومولدوفا وفينلندا، وأجزاء كبيرة من وسط آسيا، ومن خلال صراعاتها مع الأتراك والفرس والصينيين تمكنت من التوسع وتحويل بحر قزوين إلى بحيرة روسية والاستيلاء على البحر الأسود، ولم يكن يحدها من توسع الإمبراطورية الروسية إلا العثمانية.

وقد كان قياصرة الروس قادرين على معاملة أقليتهم وكأنها أجزاء من دولتهم الوراثة الخاضعة للطبقة الأرستقراطية الروسية التي وجدت تحدياً في الحركات القومية خاصة البولندية. وفي بولندا أيضاً وجدت الحركات الاشتراكية والصهيونية أرضاً خصبة؛ حيث توجه اليهود إلى الالتحاق بالحركات السرية بعدما يتسوا من محاولات الإصلاح واستمرار قمعهم واضطهادهم، وقد تسامحت السلطات الروسية نسبياً مع الحركة الصهيونية؛ لأنها كانت تشجع على رحيل اليهود من الإمبراطورية الروسية وهجرتها، ولكن ظلت منظماتهم غير رسمية خارج نطاق القانون، أما

المسلمون في آسيا الصغرى فقد كانوا مندمجين قسرا في الإمبراطورية الروسية، ووحدت جهودهم على يد الإمام شامل الذي وحد الشيشان والداغستانيين في انتفاضة ثورية استمرت خمسة وعشرين عاما حتى اضطر للاستسلام في ١٨٥٩م بعدما أدى السلام المؤقت بين الروس والأتراك إلى أن يتفرغ له الروس، ويحشدوا قواتهم لمحاربتة وهزيمته، ومنذ ١٨٦٤م بدأت الإمبراطورية الروسية في ارتكاب إبادة جماعية -لا تعترف بها روسيا لليوم - للأقليات المسلمة، وبصفة خاصة الشركس، وتهجيرهم قسرا، ودفعهم باتجاه الأراضي التركية، حيث رحبت بهم الدولة العثمانية فقتل -على أقل التقديرات - قرابة ٤٠٠ ألف مسلم، وأجبر نحو ٥٠٠ ألف على الرحيل باتجاه تركيا (11).

سبق سقوط الإمبراطورية الروسية على يد البلاشفة نوفمبر ١٩١٧م انهيار تام ظهر جليا في الهزائم العسكرية المتتالية والفوضوية في الحرب، واستجاب عشرات الآلاف من الجنود لنداء (لينين) بالتصويت بأقدامهم بالهروب من وحداتهم العسكرية، والعودة للديار، وعندما وصلت الحكومة الانتقالية للسلطة كانت أمام توجه قومي انفصالي قوي يهدد بتمزيق الإمبراطورية أشلاء، فألغت القوانين العنصرية والمتحيزة ضد الأقليات العرقية والدينية، وأقرت المساواة المدنية واعترفت بحق بولندا وفنلندا في الحكم الذاتي، وكان الموقف الرسمي في إعادة تشكيل الإمبراطورية كاتحاد ديمقراطي بين القوميات.

كانت الحركة الصهيونية التي ظهرت للعلن أواخر القرن التاسع عشر تحظى بقبول بين يهود أوروبا الشرقية مقارنة بيهود أوروبا الغربية الذين اعتبروا أنفسهم مواطنين في الدول التي يقيمون فيها، ورغم ذلك كانت الصهيونية تواجه بجانب القهر السياسي للدول التي تنشط بها معارضة من اليهود الأرثوذكس الذين اعتبروا وضع المنفى أمرا إلهيا، لا يخلصهم منه إلا المسيح الذي ينتظرونه؛ فكانت الصهيونية -وهي الحركة العلمانية القائمة على القومية- تتعارض مع معتقداتهم الدينية، وكذلك كانت الأفكار الماركسية شائعة بين اليهود في شرق أوروبا، فوجدوا الصهيونية منافسا يحط منهم، ويفسد خططهم في إقامة الوحدة على أساس طبقي وليس دينيا أو عرقيا، ومنذ إعلان تأسيسها رسميا في بازل بسويسرا ١٨٩٧م برئاسة المجري (تيودور هرتزل) الأب الروحي للدولة اليهودية الذي شكل المنظمة الصهيونية، وشجع الهجرة إلى فلسطين بعدما حضر كونه صحفيا محام (دريفوس) في فرنسا، حيث اتهم نقيب يهودي بالتجسس لصالح ألمانيا، وتأثر بعمق بمظاهر كراهية اليهود التي دفعت المحكمة لإدانة (دريفوس) رغم براءته الظاهرة، فبدأ في التخطيط لإقامة دولة يهودية. مرت الصهيونية بمراحل بدأت بمحاولة الحصول على صك لتوطين اليهود في مجتمع مستقل بفلسطين، فتواصل (هرتزل) مع الإمبراطورية العثمانية، ولكن السلطان عبد الحميد رفض عرضه بسداد الديون التركية مقابل السماح لليهود بالتوطين في فلسطين، وعندما فشلت محاولاتهم ارتفعت أسهم محاولة الحصول على وطن بديل في إفريقيا أو روسيا، ولكن من ربح كفتهم كانوا من اتخذوا القرار العملي بتطوير المستوطنات فورا دون انتظار لوجود للدولة، وبدأت الهجرة اليهودية لفلسطين تأخذ منحى متصاعدا، وفي أثناء الحرب عندما قبضت السلطات العثمانية على دائرة من الجواسيس اليهود لصالح إنجلترا ١٩١٧م منع الألمان جمال باشا حاكم سوريا من الانتقام الشامل من اليهود لخشيتهم أن يؤدي العصف بهم إلى إثارة الرأي العام

اليهودي في روسيا ودفعهم إلى اتجاه الحرب وليس الخروج منها. وبينما كان اليهود الروس يميلون إلى إقامة دولتهم داخل حدود روسيا وتسامح البلاشفة معهم أول الأمر حتى تحولت منطقة بروسيا إلى منطقة حكم ذاتي لليهود الروس الذين بدؤوا الهجرة إليها ١٩٢٨م ومنوا أنفسهم أن تكون وطنهم القومي، وسمح (ستالين) بإنشاء مدارسهم الخاصة يتعلمون فيها اللغة اليديشية، والتي كانت اللغة المشتركة بين اليهود ذلك الوقت قبل صعود العبرية بل ومنح كل يهودي يصل إلى بروسيا مبلغ ٦٠٠ روبل هدية، ولكن تقبلت (ستالين) الذي لم تنج طائفة من اضطهاده وعنفه أفضلت التجربة لعدم ثقة القادة اليهود به.

أما الإمبراطورية العثمانية التي بدأت في الظهور بتجمع عشائر تركمانية تحالفت مع سلاطين السلاجقة في صراعهم مع الدولة البيزنطية، وانتزعت تدريجياً أجزاءً من أراضيها، وأقاموا عليها دولتهم التي استقلت عن السلاجقة، واتسعت حتى هددت عروش ملوك أوروبا الذين استجابوا لنداء البابا (بونيفاس التاسع) إلى حملة صليبية لمواجهةهم في عهد السلطان (بايزيد الأول)، إلا أنها انتهت بهزيمة موجعة لجيوش فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا ١٣٩٦م، أظهرت قوة الدولة العثمانية الناشئة والتي طمحت إلى المزيد ولكن صدامهم مع المغول وهزيمتهم أمامهم آخر طموحاتهم.

وفي ١٤٥٣م كان السلطان محمد الفاتح يقصف أسوار القسطنطينية أشد مدن العالم تحصيناً بأقوى مدافع عرفها العالم حتى ذلك الحين، ومن خلال الثغرات التي أحدثتها المدافع في الأسوار دخل العثمانيون المدينة إيدانا بتحول الدولة العثمانية إلى قوة عظمى، وخلال القرن التالي توسعت، وامتد سلطانها عبر قارات العالم الثلاث من القوقاز والأناضول إلى الشام ومصر والمغرب العربي لتتحول لأقوى إمبراطورية في العالم.

لكن بقاء الحال من المحال.

تدريجياً فقدت الدولة العثمانية حضورها العسكري الفائق، وكان الخطر التركي عاملاً مؤثراً في اتحاد الأوربيين ضدهم، فاللوثريون مثلاً الذين كانوا يرفضون التعاون ضد الخطر العثماني باعتباره عقاباً من الله لم يتوانوا عن مساعدة الإمبراطورية الرومانية المقدسة عندما أصبح الخطر يهدد ألمانيا، وكان الخطر التركي حاضراً في معاهدة وستيفاليا ١٦٤٨م التي أنهت الحرب الدينية الضروس في أوروبا، وأقرت مبدأ سيادة الدول وعدته بداية للقانون الدولي.

وبدأ تراجع العثمانيين منذ هزيمتهم في معركة ليبانت البحرية ١٥٧١م، حيث اتضح أن قوة العثمانيين البرية لا توازيها قوة بحرية وقد تقدمت صناعة السفن الأوربية بسرعة فائقة مدفوعة بالرغبة في توسيع التجارة والغزو واكتشاف أراضي جديدة، وبداية العهد الإمبريالي، ولكن التفوق العثماني البري استمر حتى معركة فيينا ١٦٨٣م، حيث استطاع تحالف القوى الأوربية أن يهزم العثمانيين هزيمة واضحة لتتحول الدفة إلى جانب الأوربيين الذين ارتفعت وتيرة تحديثهم العسكري بسرعة فاقت جهود العثمانيين الذين عجزوا عن ملاحقتهم حتى منتصف القرن التاسع.

عشر الذي وصفت فيه الإمبراطورية العثمانية التي كانت مرعبة بأنها رجل أوروبا المريض، وبدأ انهيارها المحتوم البطيء.

فلم يستطع خلفاء (السلطان سليمان القانوني) أن يوسعوا دولته، وظلوا يحاولون الحفاظ على المناطق التي فتحها والمكاسب التي انتزعوها من الأوربيون بصعوبة جمّة، وتدرّجياً بدؤوا في فقد مميزاتهم فوقوا في العام ١٦٠٦م معاهدة جيفاتوروك التي تنازلوا بمقتضاها عن كل الأراضي الهنغارية لصالح إمبراطورية الهابسبورج التي توقفت عن دفع الجزية السنوية للدولة العثمانية والتي كانت تقدر بثلاثين ألف دوقة ذهبية.

وذلك بسبب فقدان العثمانيين للتفوق في البحر المتوسط، حيث لم يستطيعوا ملاحقة التطور الذي طرأ على صناعة السفن الحربية ورغم تحطم الأسطول الإسباني (الأرمادا) ١٥٨٨م في إطار الحرب الإسبانية الإنجليزية؛ فإن العثمانيين لم يستطيعوا انتهاز الفرصة وإعادة بناء قوتهم والسيطرة على البحر المتوسط من جديد، فسيطر عليه الإنجليز والهولنديين كما سيطروا على المحيط الهندي، وقد تعرضت الدولة العثمانية التي كانت في حالة حرب دائمة مع أوروبا ومع إيران الصفوية لحرب اقتصادية طويلة الأمد، فمع إنشاء شركة الهند الشرقية ١٦٠٠م تعرض الاقتصاد التركي لضربة قاسمة، حيث احتكر الإنجليز تجارة التوابل والمنتجات الهندية، وحرّم الإنجليز الأتراك من عوائد تجارة الهند كما بدأ شاه إيران في مقاطعة تصدير الحرير الفارسي من خلال أراضي العثمانيين منذ ١٦٠٣م في تكرار للأزمة التي أسقطت دولة سلاطين المماليك، وأدت إلى استيلاء العثمانيين عليها، حيث كان اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح على يد فاسكو دي جاما ضربة قاسمة للاقتصاد المملوكي الذي اعتمد على التجارة بين الهند والشرق الأقصى من جهة وأوروبا من جهة أخرى فتحمل البضائع من الهند والصين وغيرها إلى السويس ثم تنقل بقوافل إلى الإسكندرية، ومنها إلى موانئ إيطاليا مقابل رسوم باهظة اعتمد المماليك عليها فأهملوا الزراعة والصناعات ثم قطع البرتغاليون خطوط التجارة واحتكروها وهزموا أسطول المماليك الذين كانوا يعانون صعوبة في إنشاء السفن نتيجة حظر البابا لتصدير الحديد والأخشاب إليهم في معركة خليج ديو ١٥٠٩م؛ فكان انهيارهم الاقتصادي مقدمة تؤدي لنتيجة حتمية في زوال دولتهم.

ومع الفشل العسكري والركود الاقتصادي واضطرار الدولة لفرض ضرائب أكثر على رعاياها لسد عجز الموازنة بدأت الفوضى تدب في الإمبراطورية، ويتندر بالشعر، فوجد المؤرخ (سلانكي) يقول: «لم تعد الرعية تنفذ أوامر السلطان كما أن العسكر تمردوا على سلطانهم، ولم يعد هناك احترام لمثلي السلطة بل إنهم أصبحوا يهاجمون بالصفعات، وليس بالكلمات فقط.. كان الكل يتصرف كما يريد، ومنذ أن زاد الاضطهاد والظلم أخذ سكان الولايات في النزوح إلى إستانبول. لقد أخذ النظام القديم والانسجام يتلاشيان ومع سقوطهما النهائي لا بد أن يحدث الانهيار بشكل مؤكد».

وي بالفعل تصاعدت الاضطرابات في الأناضول لحدٍ خطر أنذر بسقوط الدولة كلها، حيث انتشر قطاع الطرق الذين كان معظمهم من القوات المسلحة النظامية التي سرحت أو هجرت الخدمة

العسكرية، فأثارت الرعب في الريف والمدن؛ مما اضطر العديد من أغنياء الأناضول إلى الهجرة باتجاه البلقان والبلدان العربية.

ويلاحظ أن هناك سبباً نفسياً خفياً لتفسير تراجع الأتراك العثمانيين مقابل صعود الأوربيين المضطرد، ويعبر عن ذلك المؤرخ (خليل إينالجليك) فيقول: «وهكذا بينما كانت أوروبا الآخذة في تطورها السريع تتحرر من كل الأشكال القروسطية استمرت الإمبراطورية العثمانية في التمسك أكثر بالأشكال التقليدية لحضارة الشرق الأدنى؛ ففي عهد (سليمان القانوني)، حيث وصلت المؤسسات إلى ذروة كمالها سادت الإمبراطورية العثمانية نظرة إعجاب بما لديها؛ مما جعلها تنغلق على نفسها أمام المؤثرات الخارجية، وحتى حين كان يضطر العثمانيون إلى الأخذ ببعض الاكتشافات في المجال التقني والطبي والمالي فإنهم كانوا يفعلون ذلك لأهداف عملية عسكرية ولغايات تطبيقية أخرى، فهم لم يقطعوا أبداً صلاتهم مع قيم وتصورات وثقافة حضارة الشرق الأدنى القائمة على الشريعة، ولم يرغبوا أبداً في فهم العقلية التي ابتكرت الأجهزة والمناهج الأوربية، ومنذ بدايات القرن الخامس عشر كان هناك مراقبون أوروبيون يحاولون بموضوعية أن يعرفوا بالدولة العثمانية والدين والثقافة فيها بينما كان العثمانيون يثقون بتفوقهم الديني والسياسي، ويغمضون عيونهم عن العالم من حولهم».

والواقع أن اقتناع الأتراك بتفوقهم لم يكن صلفاً غير مبرر؛ ففي عصر الإمبراطورية العثمانية الذهبي لم تكن الإمبراطورية مجرد أقوى دولة بالعالم، تهزم الممالك الأوربية بسهولة في كل مواجهة، وترغم ملوك وإمراء أوروبا على قسم الطاعة للسلطان وأداء الجزية له فحسب بل كانت الأكثر تفوقاً حضارياً أيضاً؛ ففي الوقت الذي كان الإسبان يدفعون مكافأة لكل من يقدم لهم رأس أو قضيبي مسلم، وكان الإنجليز يسحقون الكاثوليك تحت الحجارة ويمزقونهم بعجلات التعذيب في الميادين، والحروب الدينية تحصد الآلاف من الأرواح كل عام في فرنسا وألمانيا، كانت البضائع تنتقل من سواحل الهند والصين إلى المغرب في أمان، وينتقل التجار والسياح والحجاج عبر أرجاء الإمبراطورية العثمانية في أمن واطمئنان وحرية لا يجدونها في عصرنا الحالي، وكانت الأقليات الدينية تتمتع بحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحتى القضاء الخاص بكل ملة، وإن تعسف أحد الولاة ضد أحد الأقليات كان زعماءهم وقادتهم الدينيون يجدون في الباب العالي ملاذاً لا يأسون من عدالته وانصافه لهم. ولكن عندما دب الضعف في الدولة وضرب الفساد جذورها لم يبق من العصر الذهبي إلا صور ذهنية لماضٍ لم يعد له وجود.

وسرعان ما تحولت الأراضي التي كانت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين إلى غنيمة للغزاة الأوربيين خاصة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، كما تعرضت المؤسسة العسكرية العثمانية للانهايار جراء الهزائم المتكررة، وأشهرها ما حدث في أثناء الصراع مع محمد علي والي مصر الذي استقل بها، ودخل الحرب ضد الدولة العثمانية فكبدها خسائر فادحة حتى تدخلت الدول الأوربية لصالحها بعد أن استسلم الأسطول العثماني بأكمله، ونقله قائده أحمد فوزي إلى الإسكندرية، ووضعته تحت تصرف محمد علي الذي وصلت قواته إلى حدود هضبة الأناضول مهددة بالقضاء على الدولة العثمانية نهائياً.

ولم تكن السلطة العليا في الدولة العثمانية تختلف عن مثلتها في العصور الوسطى، فكان السلطان يجلس في الباب العالي ويستمع لشكاوى ومطالب الناس ويأمر بحلها والفصل في الخصومات، ثم تحول هذا الدور إلى قصر الصدر الأعظم (الوزير الأكبر) بمعونة قاضي عسكر الرومالي وقاضي عسكر الأناضول وأعضاء الديوان.

وكان الخوف من الصراع على السلطة داخل الأسرة العثمانية الحاكمة نفسها دافعاً لقتل السلاطين إخوتهم وأبنائهم خشية تمردهم، كما حدث وأدخل أبناء السلطان (بايزيد الأول) الدولة في حرب أهلية ضروس حتى انتصر السلطان (محمد الفاتح) الذي أصدر دستوراً ينص على: «وان تيسرت السلطنة لأحد من أبنائي فإنه ومن أجل المصلحة العامة يصح له قتل إخوته، إن هذا قانون أبائي وأجدادي، وهو كذلك قانوني، ولقد جوز أكثر العلماء ذلك فليعمل بموجبه». ثم استحدث نظام القفص عندما أصبح الأمر يهدد السلالة العثمانية بالانقراض، فتحولت القاعدة أن يتولى الأكبر سناً من ذكور العائلة العثمانية السلطنة بينما يكون كل من يصلح للحكم مسجوناً في قصر (طوب فيو) بشكل اعتقال منزلي لا يتعامل مع أحد إلا قلة من الخدم المخلصين والحراس حتى يموت، وكان أول من وُضع في قفص السلطان (مصطفى الأول) الذي تولى بعد وفاة أخيه السلطان (أحمد)، الذي غير هذا النظام لعام واحد ثم خلع بينما كان آخر سلاطين الدولة (محمد السادس) قد قضى معظم حياته بين الحرمك والقفص حتى تولى العرش وعمره ٥٦ عاماً، وإن كانت هذه الطريقة في درء الخلاف على السلطة قد أتت ثمارها في منع الحروب الأهلية والافتتال على السلطة إلا أنها أضعفت السلالة العثمانية لدرجة كبيرة، فكان أغلب السلاطين بلا أدنى معرفة بالإدارة ولا العسكرية، كما كان الأمراء العثمانيون في بداية الدولة يتولون قيادة الجيوش والفيالق، ويدبرون أجزاء من الدولة مباشرة، وقد كان هذا الضعف في رأس السلطة أحد الأسباب المؤدية إلى سقوطها الحتمي.

وكمثال واضح يقارن بين السلطان (عثمان الثالث) ومعاصره ملك بروسيا (فريدريك)، فبينما تولى السلطان -الذي يؤثر عنه تخفيه وخروجه بالليل ليتفقد أحوال الرعية محتذياً بالخلفاء الراشدين، وأغلق الخمارات في إسطنبول، وأعلى الشريعة، فعاش الناس في عصره متمتعين بعدل ورفاهية وسلام- العرش بعدما قضى ٥١ عاماً من حياته في القفص لأ يعلم شيئاً عما يجري في إمبراطوريته الشاسعة كان (فريدريك) يخوض غمار السياسة والعسكرية منذ نعومة أظفاره، وفي نهاية عصر كل منهما كانت بروسيا قد تحولت من دويلة هامشية إلى قوة أوربية عظمى عسكرياً واقتصادياً، ووضع الأساس لظهور ألمانيا الكبرى بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تزداد ضعفاً. فلا غرابة أن تفيض المؤلفات التاريخية بكل المدح لـ (فردريك) الذي اعتبره (نابليون) مثله الأعلى، بينما لا نجد شيئاً يذكر عن سنوات حكم عثمان (التقي) القليلة.

كما كانت الإمبراطورية تعاني إدارياً، حيث تعجز عن حكم أقاليمها متعددة الأعراق واللغات التي تمتد على مساحات هائلة من المعمورة حكماً مباشراً من ناحية، وتحشى أن تمنحها حكماً ذاتياً حتى لا تستقل وتفقد ما من ناحية أخرى؛ ففي أوج اتساعها حكم السلطان العثماني اثنين وثلاثين

إيالة (أكبر الأقسام الإدارية في الإمبراطورية) في القارات الثلاث، قسمت إلى ١٦٣ إدارة تدعى لواءات، وكل لواء قسم إلى عدة أقضية أو أقاليم.

كان حجم الإمبراطورية مشكلة أكبر منه ميزة؛ فضخامة الأقاليم وتنوعها جعل حكمها صعباً، فكان يعين لكل إيالة باشاً لمدة عام واحد خشية أن يتمرد إن طال بقاءه في منصبه واشتدت قوته تبعاً لذلك كما حدث مراراً، ولكن العديد من الباشوات ظلوا في أماكنهم سنوات طويلة، وأحياناً طيلة حياتهم بالرشاوى أو خوفاً من تمردهم إن عزلوا، وكذلك كانت القوى المحلية في عديد من الأقاليم على قدر كبير من الاستقلال كالمماليك في مصر، والأشراف في مكة والمدينة، والدروز في جبل لبنان، وسكان الجبل الأسود، والبوسنة ومولدافيا، بينما كانت الأراضي الزراعية يسيطر عليها نمط من الإقطاع؛ حيث يعطى الباشوات الملتزمون مقاطعات من قرية أو عدة قرى يسيطرون عليها، ويتكفلون بتوريد الضرائب عنها، ولهم مطلق الحرية فيما تبقى من الحاصلات، فلم يكن الطغاة المحليون الصغار يتورعون عن العسف بالفلاحين لتعظيم أرباحهم، وبسعي الباشوات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الثروة في فترة حكم قصيرة غير مضمونة.

ويقدم لنا السير (جون كام هوبليوس) في تقرير عن ألبانيا صورة موضحة: «توجد تقريباً نماذج من كل أنواع الحكم في ألبانيا بعض المناطق والبلدات يترأسها رجل واحد باللقب التركي بولو باشي، البعض يطبع زعماءه، والبعض لا يخضع لأحد، وإنما كل رجل يحكم عشيرته السلطة في بعض الأماكن معلقة، وعلى الرغم من عدم وجود فوضى ظاهرة؛ فإنه لا يوجد حكام! وهناك أجزاء من البلاد يكون فيها كل أغا أو بك - وهو ما يقابل ربما الإقطاعي القديم في بلدنا - حاكماً ثانوياً يؤدي كل حق من حقوق رجال القرية، أما الباب العالي الذي قسم في أيام العظمة العثمانية البلاد إلى عدة باشالكات وقيادات صغيرة فهو الآن لا يراعي احترامه إلا قليلاً، وقد أصاب حدود مقاطعاته المختلفة الاضطراب والإهمال».

ذلك بالإضافة إلى أزمة السلطة المزمنة التي صاحبها من بداية تحولها لإمبراطورية، حيث إنها بوصفها ملكية وراثية في جوهرها لم تكن تحظى بمقومات الشرعية اللازمة في أقاليمها المتعددة عرقياً ولغوياً بل وحتى في تركيا ذاتها احتيج إلى الاعتماد على الانكشارية وقوات أخرى مأجورة حتى لا تتمرد القوات القبلية، وسرعان ما حظيت قوات الانكشارية بقوة هائلة مكنتها من خلع السلاطين وإقامة غيرهم، ومثلوا مشكلة كبرى مزمنة، حيث بدأ تمردهم بمجرد وفاة (محمد الفاتح)، وعندما ثار الصراع بين أبناء (بايزيد الثاني) مكن الانكشارية (سليم الأول) من السلطنة والتغلب على إخوته الذين قتلهم كما قتل أبناءه الثلاثة عدا سليمان الذي فوجئ بالانكشارية يعصون أوامره، وينهبون مدينة بلغراد رغم وعده لسكانها بالأمان، وبلغ بهم الحد أن قتلوا السلطان (عثمان الثاني)، وأرغموا شيخ الإسلام على البيعة ليعمه مصطفى، وخلعوا بعده السلطان إبراهيم وخنقوه في سجنه ليتحولوا لشوكة في ظهر الدولة لم يتخلص منها إلا من خلال مذبحه مستوحاة من مذبحه المماليك في عهد السلطان محمود ١٨٢٦م الذي استعد لتمرد الانكشارية بتدريب قوات نظامية من المدفعية، وعندما تمرد الانكشارية على أوامر الالتزام بالتدريبات العسكرية أمطروهم الطوبجية بقذائف المدافع في شوارع القسطنطينية، ولم ينفعهم استبسالهم في الدفاع أو طلبهم

للرحمة بل دمر السلطان محمود ثكائبهم، وأحرق رايتهم، وألغى نظام الانكشارية في جميع أنحاء الإمبراطورية، وشكل جيشاً جديداً من أربعين ألف رجل على النظام الأوربي، بينما كان من الصعب على السلطان العثماني الذي يتحكم في قصره مؤامرات الحريم والخصيان، ولا يملك حماية نفسه من غضب الانكشارية أن يقنع المسلمون العرب بأنه خليفة المسلمين، فنجده تمرّد الوهابية في شبه الجزيرة العربية لا يعترف بالسلطان العثماني على الإطلاق؛ لأنه ليس قرشياً ولا اختاره أهل الحل والعقد ببيعة، ولا يحكم بالشريعة بل بالقوانين الوضعية، ولم يجد ادعاء تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة للسلطان سليم الأول عندما فتح القاهرة، ولا إشاعة نوع من الفقه السياسي يربط بين بقاء الدولة العثمانية وبقاء الدين، وأن التمرّد على السلطان العثماني خروج عن الإسلام الكثير في إقناع الأصوليين بشرعية سلطان العثمانيين.

تضافر ذلك مع وجود الدولة العثمانية في تهديد دائم وحروب لا تنقطع على الجبهتين الأوربية؛ حيث تعرض القوى الأوربية سكان الإمبراطورية الأوربيين على التمرّد خاصة اليونان وصربيا، وعلى الجبهة الآسيوية حيث الدولة الصفوية الشيعية التي كانت في صدام مستمر مع العثمانيين منذ نشأتها في إضعاف الإمبراطورية العثمانية التي يبدو استمرارها طيلة هذه القرون أكثر إثارة للتعجب من سقوطها.

ولم يهنأ السلطان محمود بانتصاره على الانكشارية، ولم تحقق إصلاحاته العسكرية أهدافها؛ ذلك لأن روسيا عاجلته بالهجوم قبل أن يستطيع تنظيم جيشه على النظم الحديثة، وبعد معركة نافارينا التي دمر فيها الأسطولان المصري والتركي على يد إنجلترا وفرنسا، كانت أظافر السلطان الطموح قد قلمت، وبعد معاهدة أدرنه احتلت فرنسا الجزائر ١٨٣٠م، وقرر محمد علي أن يستقل بمصر، ويؤسس مملكة وراثية خاصة بها، وأرسل ابنه القائد العسكري الأملع إبراهيم باشا ليسحق جيوش العثمانية في الشام، ويصل لحدود الأناضول في الوقت الذي كان الروس يضغطون من الناحية الأوربية على الإمبراطورية التي بدا للعيان أن شمسها قد أشرفت على المغيب قبل أن تتدخل إنجلترا وفرنسا لإيقاف محمد علي والروس من تدمير الإمبراطورية تماماً حفاظاً على توازن القوى.

وفي محاولته الأخيرة للتصدي لمحمد علي ١٨٣٩م كانت الطامة الكبرى في استسلام جيشه في نزيب أمام إبراهيم باشا، وتسليم القبودان أحمد للأسطول بالكامل إلى محمد علي، وقبل أن تصل الأخبار إلى السلطان محمود كان قد أسلم الروح.

ولكن في العام التالي تغير الوضع بتوافق إنجلترا وفرنسا والنمسا على ضرورة الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية، فهاجمت القوات المصرية في بيروت وعكا، وأرغمتها على الانسحاب إلى مصر وتوقيع معاهدة لندن وإعادة الأسطول العثماني والانسحاب من كريت مقابل منح باشاوية مصر لمحمد علي ولذريته من بعده.

وقبل الثورة الصناعية كان الإقطاع هو النموذج الاقتصادي السائد في أوروبا؛ حيث يمتلك الأرض حفنة من النبلاء يسيطرون على ملايين من الأفدنة وملايين أخرى من البشر عليها، فببيل مثل

(بوتوكي) كان يمتلك ثلاثة ملايين فدان في أوكرانيا وأسرة (إتسهازي) البلغارية كانت تمتلك ما يقرب من سبعة ملايين فدان، وقد صودر في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩١٨م إقطاعات ضخمة منها ٥٠٠ ألف فدان من عائلتي شوبنورن وشفارزنبيرغ و٤٠٠ ألف فدان من عائلة (ليختنشتين) الاستثناء هنا كان الحالة الإنجليزية التي كانت في مرحلة متقدمة باتجاه الرأسمالية الزراعية حيث كانت ملكية الأراضي فيها مركزة غير أن الفلاح كان في العادة مستأجراً تجارياً يعمل معه عمال مأجورون، ونمت فئة صغار الملاك.

أما في الإمبراطورية العثمانية فقد كان بها نظام إقطاعي عسكري يسمى (التيمار)، وكانت الأراضي في الدولة العثمانية تقسم بنظام التيمار الذي توزع عائداته على الفرسان السباهية، على شكل تيمارات؛ وهو نوع من الإقطاع بينما لم يطبق في مصر وبغداد والأحساء التي حافظت على نوع من الحكم الذاتي، اكتفى السلطان بإرسال حامية من الانكشارية ووالي وقاض ودقتردار إلى كل ولاية يرسل إلى السلطة مبلغاً سنوياً محددًا عرف باسم (ساليانه)، وبالإضافة إلى ذلك استمرت السناجق التي توارث إدارتها زعماء العشائر التركية في شرق الأناضول والتي كانت كل عائلاتها تعود إلى البك الذي يتوارث اللقب والأرض مقابل التزامه بإرسال عدد من الفرسان عند طلب السلطان كما هو الحال في أوروبا الإقطاعية.

وكانت مشكلة قلة النقد من معادن الذهب والفضة سبباً رئيساً في إطالة عهد نظام التيمار؛ حيث يقيم الفارس السباهي في القرية، ويجمع الضريبة عينياً من المحاصيل، وهو من يتولى مسؤولية تحويلها إلى نقد. بينما أغرقت إسبانياً وأوروبا بالذهب والفضة المنهوبين من الأمريكيتين فتطور الاقتصاد، وأصبح دفع الرواتب نقداً ميسوراً، وتكوين الجيوش النظامية أكثر سهولة بينما ارتبط الفارس التركي السباهي بالقرية التي يقيم فيها، وتمثل مصدر دخله، وكان هؤلاء الفرسان يمثلون أغلبية الجيش العثماني، ويستعملون الأسلحة التقليدية بينما يستعمل الانكشارية الأسلحة النارية، وعلى الرغم من أن الأرض كانت تنتقل من الفلاح إلى ابنه بالوراثة؛ فإنه لم يكن يحق له بيعها أو استبدالها إلا بإذن. وقد أعاد محمد الفاتح النظر في كل الحيازات الزراعية في السلطة، وأعاد كل ما لم يحصل على موافقة السلطان من ملكيات خاصة أو أوقاف إلى ملك الدولة- السلطان؛ ليستطيع زيادة عدد الفرسان الذين يحصلون على تيمارات. وفي عام ١٥٢٨م كانت ٨٧% من أراضي الدولة العثمانية ميرية تابعة للدولة، ومنع القانون انتقال الفلاحين من مكان لآخر، وسمح للسباهي أن يعيد الفلاح الذي هرب منه خلال فترة تصل إلى خمس عشرة سنة إلى أن يجيء بفلاح آخر يمل محله، ويدفع ما عليه من الضرائب، وإن مارس الفلاح مهنة أخرى بالمدينة يدفع تعويضاً للسباهي. والفارق الجوهرى بين نظام السباهية والنظام الإقطاعي الأوربي أن الفارس السباهي لم يكن يستطيع أن يورث لأبنائه إقطاعه، ولم يكن التيمار يمنح مركز نبيل الدم كأوروبا الغربية ولكن إن قصر السباهي عن تادية التزاماته العسكرية يفقد مركزه السباهي، ويسحب التيمار، ويضاف لسجل الرعية، ويصبح ملتزماً بدفع الضرائب كما تفعل العامة.

كما لعب الفساد دوره ومنح البكوات تيمارات إلى أشخاص ليسوا بفرسان أصلاً مقابل الرشاوى، وعندما تولى (سليمان الأول) العرش حاول التصدي لذلك، فقرر أن يكون لأبناء السباهية فقط

الحق في الحصول على تيمارات، وكانت الرغبة في الحصول على تيمارات دافعا للفرسان في الغزو وفتح أراض جديدة بينما كانت قوات الانكشارية وفرسان القباي قولي يتلقون رواتب نقدية من الجزية المفروضة على الرعية غير المسلمين، وكذلك لم تعد التيمارات حكرا على الفرسان بل وزعت على غيرهم من المدنيين بوصفها هدايا سلطانية، واستمر ذلك النظام غير المجدي إلى العام ١٨٣١م حيث الغي.

وكمثال توضيحي لمدي أثر النظام الإقطاعي السيئ في التأخر الحضاري أن مصر التي كانت الأراضي الزراعية بها مملوكة للسلطان العثماني منذ ضمها للدولة العثمانية، وقسمت إلى إقطاعيات يتولى الإشراف عليها الملتزمون الذين بطبيعة عملهم يوردون الضرائب للدولة عن الأراضي التي تحت أيديهم، ويحتفظون بما فضل من إيراداتها لأنفسهم ظلت في حالة متاخرة سياسيا حتى أصدر سعيد باشا والي مصر المستقل اللائحة السعيدية ١٨٥٨م، ومنح الفلاحين المصريين حق تملك الأراضي الزراعية وتوارثها حسب الشريعة الإسلامية لأول مرة منذ قرون عديدة، وحق زراعة ما يشاءون من محاصيل وبيعها بحرية بإلغاء احتكار الدولة؛ فأنشأت هذه اللائحة الطبقة البرجوازية المصرية ممثلة في كبار الملاك الزراعيين الذين بعد أقل من ثلاثة عقود علت أصواتهم بالمطالبة بحكم دستوري رشيد وحكومة يرأسها رئيس وزراء مسئول أمام البرلمان، وكاد ذلك أن يحدث لولا تدخل إنجلترا وفرنسا ١٨٨٢م وسقوط مصر تحت نير الاحتلال الإنجليزي.

وكان الفارق الزمني بين نهاية عصر الفرسان في أوروبا وانتهائه في تركيا يمثل جوهر التأخر الحضاري؛ فقد كان الفرسان هم عصب الجيش ومصدر قوة الدولة الضاربة طيلة العصور الوسطى، وكان التصادم بين فرسان الأتراك والمماليك والأوربيين هو الحاسم في معاركهم، ولكن مع تطور الصناعات الحربية وانتشار وتقدم الأسلحة النارية كانت نهاية هذا العصر؛ فلم يعد لمهارة الفارس التركي، ولا دروع الفارس الأوروبي اعتبار أمام سيل حمم الأسلحة النارية، الذي جعل العامة -الذين لم يتلقوا تدريبا عسكريا يذكر- كفتا لهم، ومع الكثرة لا تفلح الشجاعة، وكان بدء التجنيد الإجباري الذي سن (نابليون) أشهر قانون له، (بدء التجنيد الإجباري على يد (لازار كارنو) في خضم أحداث الثورة الفرنسية ١٧٩٤م، فجدد أكثر من مليون ونصف فرنسي للدفاع عن الثورة ضد تدخل جيوش الدول الأوروبية المنظمة، فكان نجاحه الباهر بالتصدي لجيوش بروسيا والنمسا سببا في شيوع هذا النظام)، ومكنه من جمع جيش تعدى مليوني جندي، هز بهم عروش أوروبا في حروبه المتعددة إيذانا بعصر جديد بجيوش عملاقة تتصادم فتخلف دمارا لم يشهده العالم من قبل.

فمع تطور الفنون العسكرية وتغيير قواعدها لم يعد الفارس التركي على هذه الدرجة من الخطورة أمام القوات الأوروبية التي أعادت اكتشاف القوة الهائلة في التنظيم العسكري الدقيق (استوحى من تجربة الإمبراطورية الرومانية)، وتطور الأسلحة الذي دفعته الطموحات الاستعمارية والثورة الصناعية، فلا غرابة أن يصف (نابليون) الجيش التركي بأنه «مجرد حشد من الرعايا الآسيويين». ولم تعد الشجاعة والإقدام محل إعجاب كما كانت، فيصفهم القائد الفرنسي (بوير) بأنهم «بلا أمر أو حزم غير قادرين حتى على السير في فصائل».

وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى كانت الإمبراطوريات الثلاث تبدو متماسكة، تشهد محاولات للإصلاح، وخاصة في تركيا التي أُحْكِمَ أعضاء حركة تركيا الفتاة قبضتهم على السلطة بها بعد هزائم دولتهم المريرة في البلقان، وكذلك أدت هزيمة روسيا المفاجئة في حربها مع اليابان ١٩٠٥م إلى تطلع النخبة إلى التحديث الصناعي والعسكري، ولكن سكون الحركات القومية كان هدوءاً يسبق العاصفة.

وقد تأخر ظهور الحركات القومية في الشرق الأوسط لغلبة الثقافة الإسلامية عليه، وبدأ ظهور تلك الحركات في تركيا ذاتها بالانقلاب الذي صعد به أعضاء جمعية تركيا الفتاة إلى السلطة ١٩٠٨م مدفوعين بسخط على تردي وضع بلادهم العسكري، فعزل السلطان عبد الحميد الثاني، ونصب محله محمد الخامس بعد محاولة انقلاب مضاد في ١٩٠٩م، وكان المطلب الأساسي لـ (تركيا الفتاة) في استعادة دستور ١٨٧٦م، ولكنهم في العمق كانوا علمانيين ماديين قوميين، فغلب العنصر التركي للعناصر العربية والألبانية في لجان الاتحاد والترقي التي وإن تمسكت بالعثمانية لفترة فسرعان ما حل محلها رابطة الوحدة التركية تعبيراً صادقاً عن حقيقة مشاعرهم، وكان هذا دافعا لازدهار القومية العربية، والتي لم تكن قد اكتسبت زخماً ولا تأييداً واسعاً، وظل العرب ينظرون للدولة العثمانية باعتبارها رمزاً للوحدة الإسلامية طويلاً.

وكانت لجنة الاتحاد والترقي قد اضطرت لوضع السلطة بيد الباشوات الثلاثة؛ أنور وطلعت وجمال، بعد نكبات حروب البلقان العسكرية الموجهة في ١٩١٣م، وقام الباشوات بإدخال الإمبراطورية في الحرب مرانين على انتصار الألمان، وتعويض خسائرهم الفادحة أمام الروس والإنجليز، وحاول الأتراك استنفار المشاعر الإسلامية بالتزامن مع القومية التركية، حيث كانت معظم الأقاليم المفقودة في حرب البلقان تسكنها شعوب غير تركية لتصل إلى الذروة في معركة جاليلبولي التي انتصر فيها الأتراك انتصاراً أعاد للأذهان مجد الإمبراطورية القديم، ولكن القومية لم تكن تصعد في تركيا وحدها فقد اضطرت أرمينيا، وتطوع جانب من الأرمن لقتال العثمانيين مع الروس بحثاً عن تقرير مصيرهم، وتحقيق استقلالهم، فقامت السلطات التركية بما يعتبر اليوم -رغم كل محاولات نفى الجانب التركي - جريمة إبادة عرقية، فأعدم قادة الأرمن، وعزل الجنود الأرمن من الجيش العثماني، وجرى تصفيتهم وتدمير قراهم، وترحيل الأرمن من كل شرق الأناضول إلى صحراء سوريا في رحلة مدمرة تسببت في فقدان ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف إنسان حياتهم (12).

وكان اللعب الثقيل للمجهود الحربي دافعاً لاندلاع الاضطرابات المتفرقة، فثار الشيعة في لبنان والعراق، وكان قمعها العنيف واعدام القيادات العربية وتخية العائلات الكبرى ورؤساء العشائر الذين لعبوا أدواراً مهمة في الحكم المحلي طيلة تاريخ الإمبراطورية دوافع قوية لانقلاب عربي واسع ضد الأتراك والبحث عن وسيلة للتخلص من طغيانهم، فظهرت الجمعيات السرية وانتشرت، وسرعان ما قامت الثورة العربية، ولم يجد البريطانيون صعوبة في إقناع الشريف حسين للثورة على الأتراك والاستقلال بالحجاز، ولكن هذا أدى بجمال باشا في سوريا لتوجيه ضربات استباقية قاسية ضد الحركة القومية، فشنت العشرات من القوميين لمجرد الشبهة حتى لا يكون للثورة

قيادات، ونقل عددا من وحدات الجيش العربي بعيدا عن سوريا، ولكن الواقع أن فكرة التمرد على العثمانيين لم تكن شعبية في سوريا بل كانت معظم القوى الشعبية والنخبوية تميل إلى فكرة الجامعة الإسلامية، ولا تطمح في أكثر من معاملة عادلة وحكم رشيد؛ ففي المؤتمر العربي الأول بباريس ١٩١٣م الذي جمع مثقفين وسياسيين من فلسطين وسوريا ولبنان والعراق وغيرهم من الأقاليم العربية، واعتبر أكبر تجمع للمعارضين العرب في حينه، كانت مطالبهم تقتصر على إقامة نمط من اللامركزية في الإدارة، وإشراك العرب في السلطة، ولكن وقع (جمال باشا) زريع في العقول تلك الأفكار التي كان يخشاها، ولا أدل من ذلك أن جيش الثورة العربية كان يقدر بأربعين ألف جندي فقط، الغالبية العظمى منهم جنود غير نظاميين من بدو قبائل الجزيرة العربية الذين انضموا تحت لواء (الشريف حسين) كمرتزقة ولدواعي عشائرية، وهذا الرقم يبدو مضحكا إذا قورن بأعداد الجيوش المتصارعة وقتها، فكان الجيش الروسي يتكون من ١٢ مليون جندي، وجيش الإمبراطورية الألمانية ١٣ مليون جندي، و٨٠٥ مليون للبريطانية، و٧٠٨ مليون للنمساوية، و٨٠٦ مليون للفرنسية، و٣ ملايين للعثمانية.

وبنهاية الحرب كانت الإمبراطوريات الثلاث قد انتهت فعلياً، وبرزت للوجود دول جديدة في الأقاليم التي كانت تسيطر عليها باعتبارها ولاياتها؛ ففي غضون أسابيع من ١٩١٨م خرجت التشيك وبولندا والسلاف من الإمبراطورية النمساوية، وفي الشرق الأوسط ظهرت العراق ولبنان وسوريا بوصفها دولا فضلا عن الحجاز الذي تحول للملكة العربية السعودية.

وقد صاحب صعود القومية بل استلزم الصعود في البيروقراطية ونمو الدولة الحديثة التي تعمل على تخطيط اللغة والقيم وتحقيق هوية مشتركة في كل السكان من خلال النظام التعليمي والإداري، وهذا ما عجزت عن تحقيقه الإمبراطوريات القديمة التي تجاوزها الزمن، فكان زوالها حتميا لتفسح المجال لدول وتجارب إنسانية جديدة.

https://en.wikipedia.org/wiki/Circassian_genocide (11)

https://en.wikipedia.org/wiki/Armenian_genocide (12)

حقوق الإنسان الأبيض

«نحن نؤمن بأن الحقائق الآتية من البديهيات؛ وهي أن جميع البشر قد خلقوا متساوين، وأن خالقهم قد جباهم بحقوق معينة لا يمكن انتزاعها، من بين هذه الحقوق حق الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق السعادة، وأنه لضمان هذه الحقوق قامت الحكومات بين البشر، مستمدة سلطانتها المشروع من رضى المحكومين، وأنه متى أصبح أي شكل من أشكال الحكم خطرا على هذه الغايات، فإن من حق الشعب أن يغيره أو يلغيه، وأن يقيم نظاما جديدا للحكم على أساس من هذه المبادئ، وينظم سلطاته على نحو يجعله أقرب ما يكون لضمان أمنه وتحقيق سعادته».

توماس جيفرسون - وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦ م.

تبدو تلك العبارة الموجزة أصدق تعبير عن رؤية مفهوم حقوق الإنسان بصيغتها القاطعة؛ أن تلك الحقوق مشتركة بين البشر كافة، وأنها طبيعية المصدر، وليست نتاج رؤية فلسفية بشرية، وأن الكافة يعتبرونها من البديهيات التي لا خلاف عليها.

ولكن هذه الرؤية أبعد ما تكون عن الواقع سواء في العصر الذي صيغت فيه هذه العبارة أو في العصور التي سبقتها أو حتى في يومنا هذا بل دوما ما كانت حقوق الإنسان محل نظر وجدل سواء في جزئية كونها عالمية أو كونها متساوية أو كونها طبيعية.

يرجع المؤرخون الغربيون نشأة مفهوم حقوق الإنسان بصفاتها ووثائق قانونية معترف بها إلى العام ١٢١٥م، حيث وقع الملك (جون) ملك إنجلترا ميثاق الحريات الذي عرف باسمه اللاتيني (الماجنا كارتا)، وكانت هذه أول وثيقة معروفة تمثل تعهدا من حاكم لرعيته نزولا على رغبة النبلاء، حيث أدى الازدهار الاقتصادي لإنجلترا في القرنين الثاني والثالث عشر إلى تقوية مركز النبلاء الذين حصلوا على حقوق للحكم الذاتي بناءً على موثيق ملكية مقابل دفع مكوس ورسوم، وتأسست الجامعات الكبرى مثل أكسفورد وكمبرج، وتضاعف سكان المدن، وبدأت الطبقة البرجوازية في الظهور.

وكان الملك (جون) في حاجة ماسة لتمويل الجيش لا سيما بعد خسارته نورماندي لفرنسا، فكان مضطرا لزيادة الضرائب؛ فضايف ضريبة البدلية التي كان الملاك يدفعونها للإعفاء من الخدمة العسكرية عشرة أضعاف، وبعد خلاف مع البابا رفع الضرائب المفروضة على الكنيسة، فكان الرد أن حرضت البارونات على التمرد، فقاموا بمساعدة من الأمير الفرنسي (لويس) وملك إسكتلندا (الكيساندر) باقتحام لندن في يونيو ١٢١٥م، وأجبروا الملك على الموافقة على الميثاق العظيم مقابل قسمهم بالولاء له.

وعلى الرغم من أن الوثيقة كانت تركز على إعادة حقوق الكنيسة والإقطاعيين؛ فإنها حملت بنوداً مهمة كمنع احتجاز أي رجل حر أو سجنه أو حرمانه من ممتلكاته إلا بمقتضى حكم قضائي، وبقانون البلاد، وعدم إيواء الجنود جبراً في مساكن المدنيين.

ثم وفي خطوة أكثر أهمية قام برلمان أكسفورد حيث دعا الأيرل (سيمون) البارونات وكبار رجال الدين وممثلين عن المدن لعقد اجتماع للبرلمان الذي رفض الملك الدعوة إليه، وقدموا للملك بنوداً بدعوة البرلمان للانعقاد ثلاث مرات سنوياً بشكل دوري، وبضم أعضاء من غير النبلاء رجال دين وممثلين للمدن في تكوينه، وسرعان ما توسع تشكيل البرلمان الإنجليزي الذي لم يعد تعبيراً عن جمع الملك للبارونات لمجرد التشاور متى رأى ذلك ملائماً.

وعندما حاول الملك (تشارلز الأول) أن يعيد عجلة الزمن للوراء بحكم استبدادي شبت حرب أهلية، انتهت بمقتله على يد القوات الموالية للبرلمان ١٦٤٩م، ثم قامت الثورة المجيدة البيضاء التي لم تسفك فيها دماء ١٦٨٨م على الملك (جيمس الثاني) الذي أثار البرلمان؛ لأنه كاثوليكي بينما الشعب بروتستانتي، وكانت محاولته لإضعاف الكنيسة الإنجليزية لصالح البابوية، ومحاوله إلغاء قانون حظر تولي الكاثوليك الوظائف العامة، أدت إلى تمرد النبلاء عليه، فدعا البرلمان (وليم) أمير أورنج لتولي الحكم، فاضطر (جيمس) للهرب بينما اعترف (وليم) بسلطة البرلمان مقابل القسم بالولاء له، وأقر وثيقة الحقوق ١٦٨٩م التي نصت على أن حق الملك في التاج مستمد من الشعب الممثل في البرلمان، وليس من الله، منهية عقيدة الحق الإلهي للملوك، وحظرت على الملك إصدار القوانين أو تعطيلها أو فرض ضرائب، أو تشكيل جيش إلا بموافقة البرلمان الذي يتمتع أعضاؤه بحرية إبداء الرأي بداخله بلا قيود.

ولم يمر الأمر بسلاسة بعد ذلك، بل استمر الصراع بين الديمقراطيين الذين رفعوا راية حقوق الإنسان والمساواة وسيادة القانون وبين الملكيين الذين رفضوا هذه الآراء طويلاً، فترى (هوبز) يلخص الرؤية المعارضة للديمقراطية والمؤيدة للسلطة المطلقة للملوك بقوله: «إن الإنسان ليس كائناً اجتماعياً كما صوره أرسطو، وإنما كائن أناني لا يعمل إلا بالقدر الذي يحقق مصالحه الشخصية، وهذا هو الذي أدى لقيام العقد الاجتماعي بين الأفراد، حيث يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية مقابل أن يعيشوا في نظام اجتماعي وليس في فوضى الفطرة التي وإن كانت تهب الجميع حرية مطلقة فإنها تعني أن لا أحد حر حقيقة؛ لأن لا أحد آمن، والكل يعيش في حرب؛ لأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان».

ولكن الطبقة البرجوازية التي كانت تكتسب قوة يوماً بعد يوم، لم تقبل هذه الأفكار التي تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها الاقتصادية ومكاسبها التي يمكن للملك جائراً أن ينتزعها ويعيدهم إلى نقطة الصفر، لا يمتلكون شيئاً إن أراد ذلك، ولا سبيل أمامهم لحماية مصالحهم إلا بربطها بقم الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ولعب مجلس العموم البريطاني دور الممثل عن هذه الطبقة ومصالحها.

ثم ظهر (لوك)، وكان لكاتبه (رسالتان عن الحكومة المدنية) أبلغ الأثر في تكوين مرجعية فكرية نظرية ملائمة لأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان، فبينما اتفق مع (هوبز) أن الدول تكون نتيجة عقد اجتماعي لم يرجع هذا العقد للخوف من الفوضى، وإنما اعتبر حالة الفطرة محكومة بقانون الطبيعة العادل، والذي إذا تعرض للاضطراب لاندفع الأفراد لزيادة ملكيتهم فاختل التوازن في المساواة، فنشأت الحاجة إلى القانون، وظهر المجتمع المدني ليحل الخلافات بين الناس الذين أقاموا عقدا مع الحكومات، عهدوا فيه بالطاعة مقابل حماية حقوقهم وملكياتهم، فأضحى معنى الحرية الجديد أن لا يخضع الفرد إلا للقانون الصادر من السلطة التشريعية التي ارتضى بالاتفاق. فلم يتنازل الناس عن حقوقهم كافة للحاكم كما زعم (هوبز)، وإنما تنازلوا عن قدر معين منها يمكنه من إقامة السلطة والتي يحدها احترام حقوق الأفراد؛ فهي ليست مطلقة، فإن خالف الحاكم هذه الشروط يحق للناس الثورة عليه. وكان هذا الكتاب بمثابة مانفيسستو الثورة الإنجليزية ١٦٨٨م ومرجعيتها الفكرية والفلسفية، والتي أدت لخلع الملك (جيمس الثاني)، وإصدار قانون الحقوق الذي حول سلطة الملك إلى سلطة محكومة بالبرلمان.

والملاحظ في تلك الوثائق التي تعد أولى وثائق حقوق الإنسان أنها ذات صبغة بريطانية بحتة، حيث عبرت عن طبيعة الصراع السياسي في إنجلترا بين النبلاء والملك، ولم تكتسب صبغة عالمية كملك الناتجة عن الثورة الفرنسية، وإنما كانت تنصب على إشكالات الطبقة البرجوازية الإنجليزية وتطلعاتها.

وعندما اشتعلت الحرب بين إنجلترا وفرنسا في القارة الأمريكية كانت الغلبة للإنجليز معتمدة على قوة المستعمرات الأمريكية التي شعر الساسة الإنجليز بالقلق من تعاضم قوتها التي ظهرت في نتائج مؤتمر ألباني بنيويورك الذي أوصى بتكوين مجلس أعلى من أعضاء المجالس الإقليمية يكون منه سلطته بالتعاون مع حاكم ألتاج البريطاني أن يصدر القوانين ويجمع أموالا لتمويل الدفاع وتسليح الميليشيات بينما اقترح البريطانيون أن تمول ميزانية الدفاع ضد الفرنسيين من الضرائب، وقد عارضت المستعمرات ذلك بشدة أن تكون جميع مصالحهم ووجودهم ذاته مرهونة برغبات الساسة في لندن دون أدنى تمثيل لهم.

وسرعان ما اشتعل الصراع بين المستعمرات والحكومة البريطانية حول الضرائب والرسوم التي فرضها البريطانيون والقيود التي وضعوها على التجارة، وسرعان ما تحولت الاعتراضات للعنف، فوقعت مذبحه بوسطن ١٧٧٠م، حيث أطلقت القوات البريطانية النار على المحتجين على قوانين إنشاء مفوضيات في المستعمرات لتحصيل الضرائب، وتعطيل برلمان نيويورك، وفرض رسوم على واردات المستعمرات، وبدأت حركة الاستقلال الأمريكية تكتسب زخما.

وفي ١٧٧٣م أصدر البرلمان البريطاني قانوناً لإعفاء الشاي الذي تصدره شركة الهند الشرقية للمستعمرات البريطانية من الضرائب ولكن الأمريكيين قاطعوا شاي الشركة، وهاجمت مجموعة منهم سفن الشركة في ميناء بوسطن، وألقوا شحنة الشاي في البحر فأغلقت السلطات البريطانية

ميناء بوسطن وطالبت أهالي بوسطن بتعويض الشركة، وفرضوا قوانين بقيود على الاجتماعات في محاولة لإذعان المستعمرة المتمردة، ولكن هذا زاد النار اشتعالاً.

وسرعان ما تطور الأمر لمواجهة عسكرية في كونكورد ١٧٧٥م بين ميليشيات (ماساتشوستس) والقوات البريطانية منيت فيها بريطانيا بهزيمة كانت بداية لحرب الاستقلال الأمريكية التي بنهايتها أصبحت أمريكا أول أمة تقوم بصياغة دستورها الخاص دون علاقة بالسلطة الملكية بناءً على تعاون المستعمرات التي اضطرت للتعاون لمواجهة العدو المشترك، ثم لتنظيم حياتها السياسية التي كانت وثيقة الاستقلال الأمريكية التي صاغها (جيفرسون) متأثراً بأفكار (جان جاك روسو) و(جون لوك) ١٧٧٦م، علامتها المميزة وبياناً دائماً لحقوق الإنسان.

وسرعان ما عبرت رياح التغيير المحيط الأطلسي إلى فرنسا المضطربة التي اشتعلت ثورتها الشهيرة ١٧٨٩م، واستمرت لعقد كامل، وكانت ثمرتها ذات الأثر العالمي تتمثل في إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م، والتي جاءت أهم بنوده التي يصفها المؤرخون بأنها أقوى أثر من كل جيوش نابليون كالتالي:

1. يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق، ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يخص المصلحة العمومية.
2. غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعية التي للإنسان والتي لا يجوز مسها؛ وهذه الحقوق هي حق الملك، وحق الأمن، وحق مقاومة الظلم والاستبداد.
3. الأمة هي مصدر كل سلطة، وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.
4. كل الناس أحرار، والحرية هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً، وبناءً عليه لا حد لحقوق الإنسان الواحد غير حقوق الإنسان الثاني، ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه.
5. ليس للقانون حق في أن يحرم شيئاً إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الاجتماعية، وكل ما لا يحرمه القانون يكون مباحاً كما لا يجوز إكراه إنسان على شيء ما لم يطلبه القانون.
6. القانون عبارة عن إرادة الجمهور، فلكل واحد من الجمهور أن يشترك في وضعه سواء بنفسه أو بواسطة نائب عنه، ويجب أن يكون هذا القانون واحداً للجميع؛ أي أن الجميع متساوون لديه، ولكل واحد منهم الحق في الوظائف والرتب بحسب استعداده ومقدرته، ولا يجوز أن يفضل رجل على رجل في هذا الصدد إلا بفضيلته ومعارفه.
7. لا يجوز إلقاء الشبهة على رجل أياً كان، ولا القبض عليه، ولا سجنه إلا في الأحوال التي حددها القانون، وبموجب الطرق التي يذكرها.
8. لا يجوز أن يعاقب القانون إلا العقاب اللازم الضروري، ولا يجوز أن يعاقب أحداً إلا بموجب قانون مسنون قبل الجرم ومعمول به قبل وقوع الجريمة، وكل إنسان يحسب بريئاً إلى أن يثبت ذنبه.
9. لا يجوز التعرض لأحد بسبب أفكاره حتى في المسائل الدينية على شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام.

10. أن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان؛ فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية شريطة أن يكون مسئولاً عن إساءة استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون.
11. لكل المواطنين الحق في مراقبة أموال الضريبة، ولهم الحق في البحث عن أوجه إنفاقها ومدة جبايتها.
12. حق الملكية من الحقوق المقدّسة؛ فلا يجوز نزع ملكية أحدٍ إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك اقتضاءً صريحاً، وفي هذه الحالة يعطى الذي تنزع منه ملكيته تعويضاً كافياً.

كانت هذه البنود المستوحاة من أفكار (جان جاك روسو)، وخاصة كتابه (العقد الاجتماعي) تعبيراً عن الطبقة البرجوازية، فركزت على حماية الملكية الفردية، والغاء الامتيازات الطبقية، وحق المشاركة في الحكم؛ وهذه كانت مطالب الطبقة البرجوازية التي ثارت على الأرستقراطية التي حالت بينها وبين المشاركة في السلطة وتنمية مصالحها الاقتصادية، وقد لاحظ (رويسير) أحد قادة الثورة هذا فقال: «لقد أعطيت أوسع مدى ممكن لحق التملك، ولم تضيفوا كلمة واحدة للحد من هذا الحق؛ مما نجم عنه أن إعلانكم لحقوق الإنسان قد يعطي انطباعاً أنه لم يصنع للفقراء، وإنما صنع للأغنياء والمضاربين والمتعاملين في البورصة».

ولم يخل الأمر من معارضة قوية، وكان تعبير (بيرك) على إعلان الحقوق -قصاصات ورق حقوق الإنسان الحميرة الغامضة- لسان حال الكثيرين، ووصف (جريمي بنتام) حقوق الإنسان بأنها هراء منمق وجعجعة فارغة، وأن الحقوق الطبيعية محض تخافات بلاغية؛ فألحق الجوهري والدائم هو ابن القانون، ومن القوانين الحقيقية تأتي الحقوق الحقيقية؛ ذلك لأنها صدرت في عصر كان فيه الفيلسوف ورجل الشارع والسياسي والعالم يتفقون على أن بعض الأجناس أرقى من بعضها، وأنه من حق الأوروبي الأبيض أن يستعمر الأمم الأخرى، ويسترق أبناءها، وكانت المذاهب الطائفية والعرقية قائمة على قدمٍ وساق.

والحقيقة أن هذه الكلمات الكبيرة، وإن كانت عظيمة الأثر في التحولات السياسية والاجتماعية إلا أن من أفاد منها قدر ضئيل من صانعيها، بينما ظلت الطبقات العاملة تقاسي وطأة الاستغلال والإذلال؛ فتقديس حق الملكية وحمايته من العدوان لم يستفد به -بطبيعة الحال- إلا الفئة الضئيلة التي تمتلك العقار أصلاً، والحق في التعبير لم يكن متاحاً إلا لفئة ضئيلة لها وسائله من الصحافة والكتب والحرية الدينية التي أقرت. لم توقف المذاهب الطائفية بين البروتستانت والكاثوليك، ولم تحم اليهود من الاضطهاد إلا متأخراً، واستمرت العبودية ثم دفع الجشع لتبرير الممارسات الاستعمارية الوحشية حتى بداية القرن العشرين بشكل علني، واستمرت بعده (إلى يومنا هذا) بطريقة أقل وضوحاً؛ حيث سادت نظرية (عبء الرجل الأبيض) التي افترضت أن الأوروبي والأمريكي الأبيض هو سفير الحضارة والتقدم، وعليه أن يرغم الشعوب المتخلفة على التقدم والتحديث بالقوة عن طريق استعمارها لتعمير العالم.

فالثورة الفرنسية التي أنتجت هذه الوثيقة المهمة (حقوق الإنسان والمواطن) اتسمت بالعنف الشديد والدموية، وفي حمي النزق الثوري أصبحت بنود تلك الوثيقة تبدو كأنها مزحة سخيفة، فقتل عشرات الآلاف على المقصلة بتهمة عداء الثورة، ومات عشرات الآلاف في غياهب السجون بلا محاكمة، ومارس الثوريون قمعاً واضطهاداً بالغى القسوة على معارضتهم، وقامت حملة عنيفة ضد الكنيسة الكاثوليكية التي أمت الثورة أراضيها، ومنعت الأعياد والاحتفالات الدينية، ودمرت كنائس عدة، وذبح رجال الدين في الطرقات والبيادر على أيدي الغوغاء بل أعلن (روبسبير) عبادة الطبيعة والغاء المسيحية في كنيسة نوتردام، وأعلنت في ١٧٩٤م عبادة (الكائن الأسمى) باعتبارها ديانة الدولة الجديدة.

(والى اليوم تتميز العلمانية الفرنسية بعداؤها للدين رغم تخفيف نابليون من حدة هذا العدا، وأعادته جزءاً من الاعتبار للمسيحية لأسباب سياسية وعملية ظهرت في قوله: «لا يمكن أن يوجد المجتمع دون وجود عدم مساواة، وبالتالي نحتاج إلى دين حتى نتكمن من القول بأنها إرادة الله»، فتوصل لاتفاق مع البابوية على عودة الكنيسة الكاثوليكية وممارسة طقوسها الدينية علنية في فرنسا مقابل اعتراف البابوية بقوانين مصادرة الأملاك الكنسية، وحق الإدارة الفرنسية في التدخل في الممارسات والطقوس الدينية لحفظ الأمن والنظام العام).

وقوبل هذا التطرف بالعديد من حالات التمرد، والثورة المضادة قابلت بالعنف الوحشي، ويقدر المؤرخون ضحايا قمع ثورة فلاحي (فيندي) بما يصل إلى ٢٥٠ ألف قتيل، ولجأهبة حالات التمرد ومحاولات الغزو الخارجية أقر قانون التجنيد الإجباري وتعبئة المواطنين في تنظيمات عسكرية ضد الأعداء الخارجين والداخلين على حد سواء بأعتبار الجميع أعداء الحرية، وانتهت الثورة بإقامة ديكتاتورية عسكرية توسعية أعلن فيها (نابليون بونابرت) نفسه إمبراطوراً.

وعلى الرغم من أن نصوص إعلان حقوق الإنسان كانت عامة مجردة؛ فإن هذه الحقوق لم تكتسبها النساء ولا العبيد ولا الأجانب، وأخرج من نطاقها كل من ليس ذكراً أبيض باختصار فحتى مواطني فرنسا قسموا إلى مذعنين لا حقوق سياسية لهم كالأطفال والنساء والأجانب ومواطنين من الرجال الأحرار يتمتعون بالحقوق السياسية، ونكث الثوريون وعودهم وقراراتهم بسرعة، فحق النساء في الطلاق والتساوي مع الذكور في الميراث ألغى، وعندما كتبت (أوليمب دي غوج) أن المرأة مساوية للرجل في الحقوق السياسية سبقت إلى المقصلة بوصفها عدوة للثورة.

وبينما حصل البروتستانت ثم اليهود على حقوق المواطنة على مفضل حرم منها الأحرار من السود والمختلطين في فرنسا ومستعمراتها، وقد قام تمرد من العبيد في سان دومينجو ١٧٩١م عندما أعلنت الجمعية العامة الفرنسية في نفاق واضح أن حقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها على المستعمرات، وإن اضطرت أعضاء الجمعية بعد أن حرضت إنجلترا وإسبانيا العبيد في المستعمرات على الثورة أن يعلنوا إلغاء الرق في المستعمرات كافة ١٧٩٤م.

ولكن بعد وصول (نابليون) للسلطة أرسل حملة عسكرية هائلة إلى سان دومينجو ١٨٠٢م، حيث أعادت الرق بالقوة لتستمر العبودية في المستعمرات الفرنسية حتى عام ١٨٤٨م، أما هايتي فقد تمكن العبيد من تحرير أنفسهم بعد معاركٍ طاحنة مع الجيش الفرنسي الذي يرفع شعار الجمهورية (الحرية والمساواة والإخاء)، فعوقبت الجزيرة بمقاطعة اقتصادية وحصار ومؤامرات أسقطتها تحت حكم سلطوي فاسد جعلها إلى اليوم أحد أفقر بقاع الأرض وأقلها أمناً.

ولعلَّ السبب الأقوى في انتكاسة أفكار حقوق الإنسان وتراجعها هو صعود الأفكار القومية التي ارتبطت بالإمبريالية والغزو كونه وسيلة لجلب الشرف للوطن من ناحية وجلب الثروات الهائلة من الشعوب المقهورة من ناحية أخرى، فكان ظهور القومية التي اعتمدت على تمييز الأمة القومية عما سواها، تتناقض بشكل جلي مع فكرة حقوق الإنسان القائمة على تساوي الناس كافة، واعتمدت الأيديولوجيات القومية على النقاء القومي والخلقي والجنسي، فلم تكن متسامحة على الإطلاق مع الأفكار التي تضعف الأمة وتربطها المقدس سواء كانت الاختلافات الدينية أو العرقية أو السياسية، فناصبت العداء الأفكار الشيوعية، كما عارضت الليبرالية؛ فالأولى تضعف الأمة لصالح الطبقة، والأخرى تضعفها لصالح الفرد.

كذلك لم تكن الماركسية تتقبل فكرة حقوق الإنسان التي وصفها (ماركس) بحقوق الإنسان الأناني في مقالة حول المسألة اليهودية (أن ما يسمى بحقوق الإنسان؛ وهي خلاف حقوق المواطن، ليست سوى حقوق أعضاء المجتمع البورجوازي، هنا يعني الإنسان الأناني، الإنسان المنفصل عن الناس وعن المجموع، إذن فلا يتجاوز أي مما يسمى بحقوق الإنسان الأناني، فالإنسان عضو في المجتمع البورجوازي، منطو على نفسه وعلى مصالحه الخاصة ورغباته الخاصة، وفرد منفصل عن المجموع. ما أبعد أن يكون الإنسان قد اعتبر فيها كائناً نوعياً، بل تبدو حياة النوع نفسها، المجتمع، كإطار خارجي للأفراد وتقييد لاستقلالهم الأصلي. والرابطة الوحيدة التي تمسك بها هي الضرورة الطبيعية، الحاجة والمصلحة الخاصة، أي حفظ ملكيتهم وشخصهم الأناني).

ومع القومية صعدت الأيديولوجيات العنصرية، واكتسب زعم رقي بعض الأجناس عن بعضها ثوباً علمياً زائفاً، وفاقت الإمبريالية هذه الأفكار؛ فقد غزا الفرنسيون الجزائر ١٨٣٠م، واستولى البريطانيون على سنغافورة ١٨١٩م، ثم نيوزيلندا ١٨٤٠م، وبحلول ١٩١٤م كانت أفريقيا تكاد تخلو من بقعة غير محتلة من قوة أوربية تدعي أنها تجلب الحضارة لها، وقبل (هتلر) بعقود طويلة كانت أمريكا تحظر هجرة الصينيين إليها ١٨٨٢م للحفاظ على (بياضها) وفي ١٩٠٥م أقرت بريطانيا قانون الغرباء لتمنع هجرة غير المرغوب فيهم من الهجرة إليها، وكان المقصود بشكل رئيسي يهود شرق أوروبا.

وعلى كلِّ ففكرة حقوق الإنسان في عقول من صاغوا نصوصها كانت حقوق الرجل العاقل بغض النظر عن موقعه الطبقي، وهنا يستثنى بالضرورة الرقيق، وكذلك النساء والذين لا

يتملكون إلا قدرتهم الجسدية على العمل؛ لأنهم ليسوا مستقلين فكرياً ولا قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة مثلهم مثل الأطفال وفاقدى الأهلية، وبالقياس الجلي فالشعوب (البربرية) غير المتحضرة مثلها مثل فاقدى الأهلية والأطفال، لا يمكن القول باعتبارها مستحقة لحقوق الإنسان؛ لأنها تحتاج إلى رعاية الأوربي المتحضر، وباختصار كانت حقوق الإنسان يقصد بها فعليا حقوق الرجل الأبيض.

لكن الأثر الإيجابي الواضح لفكرة حقوق الإنسان كان في منع التعذيب كونه ممارسة قانونية وعقوبة، ففي ١٧٨٠م ألغت الحكومة الفرنسية التعذيب لانزعج الاعترافات قبل الإدانة، وفي ١٧٨٣م أوقفت الحكومة البريطانية المسيرات لمشاهدة عمليات الإعدام، وفي ١٧٨٩م ألغت الحكومة الثورية الفرنسية التعذيب القضائي كافة واستخدمت الإعدام بدلاً منه بالمقصلة باعتباره وسيلة سريعة لإنهاء حياة المدانين.

كان التعذيب القضائي منتشراً منذ القرن الثالث عشر نتيجة لإحياء القانون الروماني ومحام التفتيش الكاثوليكية لمعاقبة الهرطقة، وكان بفرنسا خمسة أنواع من عقوبات الإعدام: قطع الرأس للنبل، والشنق للمجرمين من العامة، والسحل والتقطيع إلى أربعة أجزاء للمدانين بجرائم ضد الملك، والحرق على الخازوق للمدانين بجرائم الهرطقة ومزاولة السحر واشعال الجرائق والواط والقتل بالسم. والأكثر شيوعاً هو السحق للمدانين بجرائم القتل وأسطو المسلح بعجلة السحق الشهيرة بعجلة (كاثرين) التي كانت تربط أطراف المدانين بها ثم تدور لتحطم عظامهم ثم يتركون يموتوا موتاً بطيئاً غاية في الألم.

وكانت حملة المفكر الفرنسي الكبير (فولتير) ضد انتزاع الاعترافات بالتعذيب أكبر الأثر في إنهاء هذه الممارسات، حيث اتهم شخص بروستانتى اسمه (جون كالاس) بأنه قتل ابنه حتى لا يتحول إلى المذهب الكاثوليكي، وعذب هذا الشخص بقسوة حتى قضى تحت التعذيب وهو يصر على براءته، وبعد القبض على أفراد أسرته ومصادرة ممتلكاتهم صدر الحكم النهائي من المجلس الملكي ببراءتهم جميعاً، وأدت حملة (فولتير) ضد رجال الشرطة والقضاء الذين دفعهم التعصب الديني إلى اتهام الأب واقتراض أنه قتل ابنه الذي انتحر إلى تعاطف شعبي كبير مع القضية ومطالبات منع التعذيب القضائي.

وكانت ممارسات التعذيب الوحشية، وخاصة في حالة الإعدام ذات طبيعة قربانية يقدم فيها المذنب أو الضحية نفسه فداءً للمجتمع وقرباناً حتى إن القانون الفرنسي كان ينص على أن يحمل المجرم المدان شعلة نارية، ويقف أمام الكنيسة طالبا العفو والمغفرة قبل إعدامه على المقصلة.

ولكن مع تصاعد العلمانية، وتراجع دور الدين لم تعد العقوبات يُنظر إليها على أنها تكفير عن الذنوب، ولم يعد التعذيب مبرراً باعتباره يخفف العقاب في الآخرة، فلا تكون خطاياها حائلاً بينه وبين دخول الفردوس بعد موته. وبقي جانب التشهير بالمجرم ومشاركة العامة في

عقابه بالمشاهدة الذي عرفته المجتمعات البشرية كافة منذ فجر التاريخ، وبرر بتحقيقه الردع العام، ولكن صعود فكرة حقوق الإنسان أسقطت هذا المبرر ببساطة؛ فالبهجة والمرح الفاحش الذي اتسمت به الجماهير التي كانت تذهب لتشاهد عمليات التعذيب الوحشية والإعدام كان دليلاً قاطعاً على أن أفة الجماهير لهذه المشاهد الوحشية قد أدت إلى عكس المطلوب، وتدريبياً حلت العقوبات المالية محل الجلد بالسياط، والسجن محل التعذيب، وأصبحت عمليات الإعدام غير علنية، ولا تعلق جثث الضحايا في أعمدة للعرض على العامة، وتدريبياً لم يعد العقاب بمنزلة تكفير عن الخطيئة، أو تقديم قربان للمجتمع، وإنما وسيلة للإصلاح وتنفيذ لسلطة الدولة القانونية.

كان هذا التغيير الكبير راجعاً لتغيير في مفهوم الشرف والاعتبار، فلم يعد يشير إلى العفة والاستقامة الأخلاقية، وارتبط ببطقة النبلاء، وإنما أضحي كل مواطن شريفاً؛ بمعنى أنه يطع القانون حتى يثبت العكس بإدانته بجريمة، ومع صعود دولة القانون التي تقوم على الإجراءات القانونية في إطار المساواة أصبحت الجريمة والعقوبة شخصية لا تتعدى شخص الجرم لعائلته، ولا يشارك فيها العامة ولا قيمة لاستحسانهم أو استهجانهم لها أو تقديرهم لأخلاقياتها.

وبعد حربين عالميتين وصل فيهما العالم لحافة الهاوية والانقراض بسبب إمبريالية الرجل الأبيض وجشعة غير المحدود والأفكار القومية المتطرفة عاد موضوع حقوق الإنسان إلى الصدارة ليكون معياراً للصواب الأخلاقي والسياسي والقانوني، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانها التاريخي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م لتكون بداية جديدة لحقوق الإنسان التي إنتهكها الرجل الأبيض ولكن أيضاً بشروطه ورؤيته، حيث الحرية الفردية، والاقتصاد الحر، والمادية الرشيدة، والفصل بين الدين والدولة بعلانيات متنوعة سمات أساسية لمفهوم حقوق الإنسان (الغربي) في مقابل رؤى مغايرة أبرزها الماركسية التي قدمت حقوق المجتمع على حقوق الفرد، وإن لم تصمد في الاختبار، وسقطت سريعاً، وتحولت حقوق الإنسان إلى جزء من الثقافة الغربية التي تفرض على الثقافات الأخرى، وكان الرجل الأبيض لا يريد التوقف عن لعب دوره التاريخي في نقل سائر الأمم إلى الحضارة والتقدم، واستعملت حقوق الإنسان ورقة ضغط ووسيلة للهجوم على الدول الاستبدادية (إلا إن كانت دولاً حليفة ترتبط بمصالح إستراتيجية للغرب فيغض النظر عن ما تفعله بشعوبها أيا كان).

ولكن تدريجياً أصبح هناك ما يسمى بمجتمع الحقوقيين العالمي غير المرتبط بمصالح دول بعينها، ولكن بقضايا فتوية يؤمن حقا بعدالتها، فكان التضامن الواسع من الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من أهم أسباب تزايد الضغط الدولي حتى سقوطه، وكذلك الحال في القضايا النسوية والجنسانية التي تجد صدى عالمياً، وتضامن الصحفيين والإعلاميين حول العالم في قضايا حريات الرأي والتعبير.

كانت حقوق الإنسان دوماً معركةً ضد السلطة باسم الحرية والعدالة والمساواة، ولما كانت الأقلية المستبدة هي السلطة في بدء الأمر كان الصراع ضدها ثم تحول إلى الأغلبية المسيطرة بحثاً عن حقوق الأقليات في العصور التالية، ولكن أين العالم الإسلامي من هذه المعركة؟

لم يمرَّ العالم الإسلامي بالظروف التاريخية التي أنتجت مفهوم حقوق الإنسان في الغرب، فقد كانت حقوق الإنسان تعبيراً عن إرادة الطبقة البرجوازية النائرة على أوضاعها من ناحية، وبديلاً علمانياً للمعيار الأخلاقي الذي كانت تقدمه الكنيسة التي ثاروا عليها، بينما تأخر ظهور الطبقة البرجوازية بشكل عام في بلدان الشرق الإسلامي، ولم تحمل عداءً للدين، ولم تكن هناك ثمة كنيسة إسلامية تتحكم في مقادير المجتمع ليثار عليها.

ولكن هذا لا يعني تناقض ما بين فكرة حقوق الإنسان بشكل عام والثقافة الإسلامية، فجوهر الفلسفة الإسلامية أن الكل عباد لله، يلتزم شريعته التي هي معيار واحد ينطبق على الجميع، ويحقق العدالة للجميع بغض النظر عن موقعهم من السلم الاجتماعي؛ فالحرية هي المباحات شرعاً، والعدل هو تطبيق الشرع الذي يتساوى الجميع بإزائه من رأس السلطة إلى أضعف فرد في المجتمع، وما كان انخلل وسقوط الحضارة الإسلامية واضمحلالها إلا نتيجة الإخلال بهذا المبدأ الجوهري.

إن حقوق الإنسان مثلها مثل الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون أفكار قائمة على محاولة تفعيل قيم العدالة والمساواة في أطر عقلانية عملية، وهذه القيم ليست مخترعات غربية خالصة ولا حكراً على الرجل الأبيض كما ادعى، ولكن كما أنتج الغرب رؤيته لهذه القيم من خلال تجربته التاريخية الخاصة، فلكل مجتمع الحق في إقامة تجربته الخاصة، والخروج برؤيته الخاصة لا تتبع خطوات غيره.

وإن كان الرجل الأبيض قد تخلَّى عن دوره التنويري في توجيه الأمم والشعوب إلى طريق الحضارة رغماً عنها، فلا ينبغي أن نتطفل عليه ونحاول نقل تجربته وأفكاره نقل الحمار يحمل أسفارا، بل نقوم بواجبنا، ونتفكر بأنفسنا لأنفسنا، ونمارس حقنا في الاختلاف والتفكير والتجريب.

يا نساء العالم اتحدن

«أنا نفسي لم أتمكن من اكتشاف ما هي الحركة النسوية، إنني أعرف فقط أن الناس يدعونني نسوية كلها أعبّر عن مشاعر تميزني عن تمسحة الأحذية».

ريبكا ويست - ١٩١٣م.

شهدت رحلة صمود الحضارة الغربية تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية عميقة ألفت بظلالها على المجتمعات، فغيرتها جذريا، ولا يوجد مثال أوضح من الحركة النسوية وتطورها لإيضاح تلك التغيرات.

وان كان المجال لا يتسع هنا لعرض موسع للحركة النسوية متعددة المراحل والآليات والمنهجيات إلا أن تجاهلها بالكلية يعد نقصا، ولعل الإشارة تكفي عن طول البيان.

وان كانت النسوية تعد اليوم موضوعاً جديلاً يستفز الكثيرين عند الحديث عنه سواء أكان تأييداً أم معارضة فالحركة النسوية كانت منذ بدايتها هكذا، ولم تشهد أبدا استقراراً وقبولاً واسعاً لمفاهيمها.

عندما بدأ عصر التنوير الأوربي، وتحدت جماعات من المثقفين والنقاد الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة مطالبين بحقوق الإنسان بديلاً عن حقوق الملوك، وعبروا عن سخط الطبقة المتوسطة من الحيف اللاحق بهم كانت هناك أصوات خافتة تتحدث عن أن للنساء أيضاً حقوقاً، ولكن الفكر الغربي كان لا يزال تسيطر عليه رؤية دونية للمرأة تجعلها في مرتبة أقل؛ فنجد (جان جاك روسو) فيلسوف الحرية الفرنسي الأشهر يقول في كتابه (إميل) ١٧٦٢م: «يجب تخطيط التربية الكلية للنساء على أساس علاقتهن بالرجال، وأن يسعدن الرجال، وأن يكن مفيدات لهم، ويربينهم كأطفال، وأن يهتمن بهم كبالغين، وينصحنهم ويواسينهم، ويجعلن حياتهم لذيدة وممتعة». كان موقف (روسو) يعد في ذلك الوقت تقدماً أن تم تربية النساء وليس قمعهن باستمرار لأداء الأدوار المطلوبة منهن.

وفي الثورة الفرنسية التي بدأتها النساء في أكتوبر ١٧٨٩م، حيث قام نحو ٦٠٠٠ امرأة من الخادמות والحائكات والبائعات بمظاهرة في باريس مطالبين بتخفيض سعر الخبز، حصلن على بعض المكاسب في المرحلة الأولى من الثورة الفرنسية (حكم الجرونديين)، فحصلن على حق الميراث بالمساواة مع الذكور، وحق الطلاق ١٧٩٢م، ولكن سرعان ما ألغيت هذه القوانين، وعلى الرغم من مشاركة المرأة السياسية الواسعة في الثورة الفرنسية؛ فإنهن لم يعتبرن فئة سياسية قابلة للتمييز.

وقد فاجأ (كوندرسيه) المدافع الشرس عن حقوق الإنسان القراء في عام ١٧٩٠م عندما كتب مقالا حول منح المرأة حقوق المواطنة، حيث توصل لنتيجة منطقية فيما يتعلق بمهية الحق الإنساني (إما أنه لا يملك أي فرد في البشرية حقوقا حقيقية، وإما أن الجميع لهم نفس الحقوق، وعليه فإن أي إنسان يصوت ضد حقوق إنسان آخر أيا كان دين هذا الآخر أو لونه أو نوعه فإنه بذلك ينكر حقوقه هو نفسه).

وعندما نشرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي نشرت (أوليمب دي غوج) إعلان حقوق النساء ١٧٩١م الذي طالبت فيه بالمساواة التامة بين الرجال والنساء، وقالت في مادته الأولى: «إن المرأة ولدت حرة وتعيش مساوية للرجل في الحقوق». وكان هذا الذي نعتبره اليوم بديها غاية الشطط والشذوذ الفكري في ذلك العصر والبلد.

وسرعان ما مُحيت المكاسب الضئيلة التي حصلت عليها النساء عندما بدأ حكم اليعاقبة الأكثر راديكالية للثورة الفرنسية ١٧٩٣م، وبدءوا عهد الإرهاب، وانتهت حياة (أوليمب) مع آلاف آخرين على المقصلة، أما (تيرواني دي مسيريكورتي) التي اشتهرت بالخطابة في الاجتماعات الكبرى للنساء فقد هاجمتها عصابة من النساء اليعاقبة عندما انتقدت المسار الذي اتخذته الثورة، ورجعها بالحجارة حتى أصيب مخها بضرر دائم بقيت على أثره ما بقي من عمرها عاجزة بمستشفى حتى توفيت لتختفي الأصوات النسائية من الثورة الفرنسية.

ولكن في ذات التوقيت تقريبا كتبت (ماري وولستون كرافت) كتابا ثوريا ١٧٩٢م بعنوان (دفاعا عن حقوق المرأة) طرحت فيه أفكار عصر التنوير بصيغة موجهة للمرأة، فطالبت بحقوق العمل والتعليم والمشاركة المدنية والسياسية للنساء على قدم المساواة مع الرجال، وإن لم يطل عمرها لتشهد تأثير كلماتها، فقد توفيت بعد نشره بسنوات قليلة، ولكن ظل هذا الكتاب مرجعا للحركة النسوية لعقود طويلة بعد نشره.

أما في أمريكا فقد ارتبطت الحركة النسوية بحركة تحرير العبيد؛ حيث ارتبط النساء البيض والسود في مقاومة القمع، واشتهر بعضهن ك(هاريت تيمان) التي أرشدت مئات العبيد للهروب من المزارع في الجنوب للولايات الشمالية الحرة، وقامت الجمعية النسائية لمناهضة العبودية ١٨٣٣م والتي جمعت بين سمات الحركة النسوية في المطالبة بحقوق المرأة، وشدت حملات لحقوق النساء في الأجور العادلة، والحق في الملكية والتعليم والطلاق في حالات العنف الزوجي، وأخيرا: حق الانتخاب، وبحلول ١٨٦٠م كانت ١٤ ولاية أمريكية قد أجرت إصلاحات تشريعية تسمح للنساء بالملكية الخاصة، وإن كن متزوجات.

وفي أمريكا أيضا ظهرت الحركة النسوية ذات الصبغة المسيحية، ونادت بحق المرأة في الانتخاب لتتمكن من فرض قوانين أخلاقية، حيث ادعين أن النساء أسمى أخلاقيا، وأقرب لروح وتعاليم المسيحية من الذكور الذين تسيطر عليهم شروور ذكورية مثل تعاطي الكحوليات والعنف والإفراط الجنسي بينما طبيعة المرأة كونها أما، تجعلها أكثر حرصا على الأخلاقيات من الذكور، ودعمت

هذه الحركة خاصة اتحاد المرأة الأمريكية للاعتدال المسيحي تقنين حظر الكحوليات الذي صدر بعد عقود من المطالبات في ١٩١٩م، واستمر إلى ١٩٣٦م حيث ألغي لعدم جدواه؛ ولأنه أسهم في تقوية الجريمة المنظمة التي وجدت في تصنيع الخمر وتجارتها غير الشرعية سبيلا لتحقيق أرباح هائلة.

أما في إنجلترا، ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت الثورة الصناعية قد أنشأت جيشاً من النساء العاملات في المصانع والمزارع والمتاجر وحتى المناجم، ولكن كسائر أوروبا لم يكن للنساء حق الملكية، فعند الزواج يتحول كل دخل للزوجة لصالح زوجها قانوناً.

ومع ارتفاع سن الزواج لعزوف رجال الطبقة المتوسطة عن الزواج وتأخيره حتى سن الأربعين لحين تكوين ثروة من المستعمرات ومشاهدة العالم (كحوضه) العصر أصبح هناك العديد من النساء العاملات غير المتزوجات يشعرن بوطأة الاستغلال والتمييز الجنسي أكثر، فكانت مطالبتهن بتحسين ظروف العمل، والحصول على أجور عادلة، والتعليم المناسب، وألحق في الاحتفاظ بملكياتهن الخاصة عند الزواج، والانتخاب؛ ليكون لهن صوت في الديمقراطية البريطانية.

كما اتخذت الحركة النسائية الإنجليزية طابعاً نقابياً واضحاً؛ حيث اعتمدت بدرجة كبيرة على العاملات، فكان الإتحاد السياسي والاجتماعي للمرأة أقوى هذه الاتحادات النسائية، وكانت جريدة (الاتحاد) توزع ٤٠ ألف نسخة أسبوعياً، وتمكنوا من حشد ٢٥٠ ألف امرأة في مظاهرة حاشدة في هايد بارك للمطالبة بالحق في التصويت، وعندما نكث رئيس الوزراء (اسكويث) وعده بمشروع منح النساء ذوات الأملاك العقارية حق التصويت ١٩١١م. قامت حركة شغب قوبلت بعنف حكومي واعتقالات واسعة ردت عليها الحركة النسوية بإضرابات عمالية واسعة تضافرت فيها المطالبة بالحق في التصويت مع المطالبة برفع الأجور، وفي النهاية خضعت الحكومة البريطانية، ومنحت النساء فوق الثلاثين حق التصويت؛ الأمر الذي أنتج موجة من المطالبات بهذا الحق حول العالم من البرازيل إلى الصين.

أما في ضوء الأفكار الاشتراكية والماركسية فلم تكن الصورة النمطية للمرأة بوصفها تابعاً للرجل مقبولة في أطرها النظرية، فوجد (إنجلز) يدافع عن حقوق النساء في المساواة على أساس أن الوضع المتدني للمرأة لا يرجع إلى تكوينها وطبيعتها، وإنما إلى الظروف التاريخية التي فرضت عليها أدواراً بعينها، وحرمتها من أخرى، بينما كانت في العصور القديمة عضواً فاعلاً في العائلة والقبيلة على قدر المساواة في إطار شيوعي، ثم تطورت الحضارات القائمة على الزراعة، فأدى فائض الإنتاج إلى ظهور الملكية الخاصة؛ الأمر الذي أدى ضمن تغيرات اجتماعية عديدة إلى فقدان النساء المساواة، وحصرهن في أطر ضيقة ووظائف اجتماعية محدودة.

لذا فكان طبيعياً أن تتشابه الحركة النسائية الروسية مع الحركة البلشفية وتضامتهما في الثورة السوفيتية فبراير ١٩١٧م، وسرعان ما كانت روسيا التي كانت أبعد الدول الأوروبية عن الحداثة هي الأكثر تقدماً في منح النساء حقوقهن.

فقد منحت النساء المساواة القانونية، والحق في التصويت، وحرية الطلاق، وإجازات وضع مدفوعة الأجر، وجرم العنف ضد الزوجات، وإن كان ذلك قد تشابك مع حملات مناهضة للحجاب في المناطق المسلمة من روسيا ضمن حراك معاد للدين بشكل عام، ولكن هذه الحركة قد تعرضت لانتكاسة في عهد (ستالين) المحافظ الذي أصدر قوانين معادية للإجهاض والطلاق ١٩٣٦م، وأعلى من مفهوم الأسرة وقيمتها في مقابل الحقوق الفردية.

كانت الأزمة الاقتصادية العالمية في العشرينيات قد عصفت بالحریات كافة، ودفعت النظم الشمولية للصدارة، ومع قلة عدد الوظائف بدأ التذمر من عمل المرأة، وأن مكانها المنزل، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية قلب الوضع، ودخلت النساء بالملايين مجالات عمل جديدة عليهن بسبب غيبة الرجال في ميادين القتال.

كان ظهور المرأة في مجال الصناعة كيد عاملة مجزياً من جميع النواحي؛ فمن ناحية تستغل النساء فيحصلن على أجور أقل من الرجال لأداء نفس العمل، ومن ناحية فقد أدى ظهور المرأة في ميدان العمل الصناعي إلى زيادة استهلاكها من الملابس ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية، بينما أسهم في دفع استهلاك الأسرة من الأغذية المحفوظة ونصف الأجهزة المنزلية كغسالات الملابس والأطباق، وأخيراً فقد ظهر استغلال جديد يتمثل في ظاهرة مما يعرف باسم الضريبة الوردية (بينك تاكس)، حيث يدفع المرأة سعراً أكبر في المنتجات التي تسوق للنساء والتي لا فرق بينها مطلقاً ونظائرها التي تسوق للرجال.

ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاد خطاب أن المرأة مكانها الطبيعي داخل المنزل، وأن خروجها للعمل يضعف الأسرة، ويقلل فرص العمل المطروحة للرجال، ويسهم في تخفيض أجورهم. (تردد هذه المغالطة لليوم، وإن كانت تتغافل عن حقيقة أن سبب نقص أجور النساء عن الرجال لا يرجع للمنافسة فحسب بل لاستغلال النساء بصفة أساسية، وأن هذا الاستغلال الاقتصادي يكون مع المهاجرين وأبناء الريف والأكثر احتياجاً بوجه عام، وليس حكراً على النساء، وأن هذا الاستغلال يجب مواجهته لا التأقلم معه؛ فهي كذلك تفترض أن علاقة العامل برب العمل حرة بشكل مطلق، بينما أغلب دول العالم تضع على الأقل حداً أدنى للأجور. وفي الدول الديمقراطية تقوم نقابات واتحادات العمال بفرض أجور عادلة على أصحاب العمل حتى لا يكون العامل تحت رحمتهم، وأن اعتبار قوة العمل سلعة تخضع للعرض والطلب بشكل مطلق فكرة عفا عليها الزمن بالإضافة إلى أن تعطيل نصف قوة العمل يؤدي للكساد وضعف القوة الشرائية وتباطؤ الاقتصاد فافتراض أن إخراج النساء من المنافسة بسوق العمل يؤدي إلى تقليل البطالة ورفع الأجور افتراض ساذج). وإن كان الانتعاش الاقتصادي قد رفع معدلات الطلب على العمالة، ومع الوقت أصبحت عمالة النساء أمراً طبيعياً من غير المنطقي المطالبة بإنهائه في نظام رأسمالي حديث يقوم على التشغيل الكامل لقوى العمل، ورفع معدلات الاستهلاك بالمقابل لتكامل الدورة الاقتصادية.

ومع ذلك فقد شهدت الحركة النسوية نشاطاً متميزاً، فظهر كتاب سيمون دي بوفوار (الجنس الآخر) ١٩٤٩م الذي وضعت فيه أسس مفهوم النوع الاجتماعي بعبارتها الشهيرة: «لا تولد المرأة امرأة ولكنها تصبح كذلك». لتنفى دور الطبيعة تماماً في حياة النساء، وتؤسس الأوضاع الاجتماعية للنساء على أسس القهر الاجتماعي وليس الطبيعة.

كانت الثورة الجنسية في نهاية الستينيات دافعاً للحركة النسوية بأنماطها الليبرالية والراديكالية؛ حيث تضافرت مع الحراك الواسع للحريات الفردية والخروج من الأطر التقليدية للأسرة والزواج والعلاقات الاجتماعية، بينما ناصبت الحركات الأصولية الدينية التي صعّدت في المقابل العداء للحركة النسوية، فربط بين الحركة النسوية والتمرد على الدين والأخلاقيات العامة، والنظم الاجتماعية، ومنظومة الأسرة التقليدية، وأصبحت المرأة النسوية بمنزلة شيطان يهدف لهدم بنيان الأسرة وانهلال المجتمع.

ومنذ السبعينيات بدأت الدراسة الأكاديمية للحركة النسوية والتي قُسمت إلى ثلاث موجات وثلاث توجهات رئيسية اشتراكية وراдикаلية وليبرالية.

فبينما ذهب النسويات الاشتراكية والماركسية إلى التركيز على الوضع الاجتماعي للنساء كلياً في ظل المجتمع الرأسمالي الذي يقهرهن ويحرمهن من ثمار جهدهن ركزت النسوية الليبرالية على الحقوق الفردية للمرأة، وحصولها على حريتها، وأن المساواة بين الرجل والمرأة ممكنة من خلال العدالة وسيادة القانون دون هدم البنى الاجتماعية كافة كما ذهب الماركسيون، أما النسوية الراديكالية فقد ذهبت إلى أن أصل المشكلة والتمييز الجنسي يكمن في علاقة الذكر الجنسية بالأنثى وليس المجتمع أو القانون، وأن التغيير الحقيقي يكون من خلال توحيد النساء ضد الثقافة الذكورية المسيطرة، وارتبط هذا التيار بالمثلثة الجنسية.

ومع الوقت تطورت الحركة النسوية لتكتسب سمّاً عالمياً من ناحية ومحلياً من ناحية أخرى، فبدأت الحركة النسوية الغربية تنظر لقضايا النساء بنظرة أشمل تضع في حسابها انخلافات الثقافة والاجتماعية والاقتصادية، وتنظر لقهر النساء كجزء من عنف العالم الرأسمالي كلياً، وأن محاربة التمييز بكل صوره، والاستغلال بجميع أنواعه يكفل للنساء معاملة عادلة.

وعلى الصعيد المحلي ظهرت حركات نسوية في بلدان ذات ثقافات متعددة لكل منها مطالب وقضايا متنوعة بحسب ظروف كل دولة؛ فالنساء في العالم الثالث والمسلمات حول العالم لديهن قضايا مختلفة عن قضايا النساء في أوروبا بطبيعة الحال، فثار نقد الخطاب النسوي الغربي الذي يركز على التجربة الغربية، ويحاول تعميمها واعتبارها أساساً ومعيّاراً دون حق.

ولنعد للأسس هل للحركة النسوية الغربية ما يبررها؟

تعريف النسوية ذاته يعد إشكالية؛ فلها تعريفات متعددة بعدد الرؤى المختلفة للحركة النسوية، ولكن يمكننا أن نعتمد تعريف قاموس (ويديستر) الذي عرفها بأنها «النظرية التي تنادي بمساواة

الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسة إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعانيه المرأة».

وهذا التعريف يفترض أولاً وجود تمييز ضد المرأة قائماً على الجنس، وثانياً: أن الحركة النسوية تهدف لإزالة هذا التمييز، وتحقيق مساواة الجنسين.

والتمييز ضد المرأة ليس بمسألة خلافية على الأقل في الغرب، فقد كان حقيقة دامغة لقرون طويلة ارتبطت بالأشكال الاجتماعية والسياسية والدينية السائدة والتي قاومت رياح التغيير التي عصفت بكل الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية، فظلت مسألة المساواة بين الجنسين تجد صعوبة في تحقيقها سواء في الجانب السياسي، فتأخر حصول النساء بشكل عام على حق التصويت والانتخاب للمناصب العامة أو في الجانب الاجتماعي والقانوني، فتأخر حصول المرأة على حق الطلاق أو حق الملكية الخاصة، وحتى التعليم، وكان العائق الرئيسي في حصول المرأة الغربية على حقوقها هو الموقف الفكري العام الذي يضع المرأة في مرتبة ثانية متدنية عن الرجل، وكان هذا الموقف الفكري يجد أصوله في التراث الفكري والفلسفي الغربي كما يجدها في الأصول والعقائد الدينية.

فعلى صعيد الفلسفة الغربية يكاد يكون هناك إجماع بين الفلاسفة منذ عصر الإغريق إلى عصر التنوير على النظرة الدونية للمرأة، فمن أفلاطون وأرسطو إلى (ديكارت) و(كانط) و(روسو) لا تجد موضوعاً يتفقون عليه سوى كون المرأة أقل من الرجل بطبيعتها، وظل سائداً طيلة العصور الوسطى اعتقاد (أرسطو) أن مني الرجل وحده الذي يرجع إليه تكوين الجنين، وأن المرأة مجرد وعاء للجنين.

فوجد (أفلاطون) يحصر وظائف المرأة في الجنس والإنجاب وتربية الأطفال، بينما يرتب (أرسطو) علاقة الرجل بالمرأة على أساس سيطرة الرجل عليها لنقص خصائصها الإنسانية، ويعتبر إعطاء إسبرطة النساء بعض الحقوق والحريات من أسباب انهيارها، أما (توما الأكويني) فينظر إليها من معيار الذكر، فيصنفها بأنها ذكر ناقص. وفلاسفة التنوير ك(روسو) و(كانط) و(بيكون) يرون الدور الطبيعي للمرأة أن تطيع زوجها بلا مناقشة، وتبذل نفسها في محاولة إسعاده، وهذا هو الطبيعي لها، وأن حقوق المواطنة لا تنطبق على النساء لضعفهن الذاتي الطبيعي، وحتى العلماء نجد (فرويد) أبو علم النفس يقول: إن المرأة ومطالبها واحتياجاتها تحددها خصائصها الجنسية والتناسلية، وأن النساء جميعهن يعانين بطبيعتهن من عقدة نفسية (حسد القضيب)، فيرى المرأة رجلاً ناقصاً لا فتقدها القضيب؛ الأمر الذي يؤدي لاختلال نفسياتها طوال حياتها.

أما من الناحية الدينية فلم يكن الوضع أفضل.

فكان أساس النظرة الغربية للمرأة في العصور الوسطى قائماً على الرؤية الدينية الإنجيلية- التوراتية، وكلاهما يجعل المرأة في مرتبة أدنى من الرجل.

فبينما حفلت الشريعة اليهودية بما يحيط من شأن النساء، فاعتبرت الديانة اليهودية المرأة مصدر الإثم، وحملت التوراة مسؤولية غواية آدم وإخراجه من الجنة؛ لأنها من خضع للشيطان، وأكلت من الثمرة المحرمة، وأطعمت منها زوجها؛ ولهذا عوقبت على آثامها بتحمل الآم الحمل والوضع والرضاعة، وإن يسودها الرجل «وقال للمرأة لا كثيرن مشقات حملك تكثيراً، فالمشقة تلدين وإلى رجلك تنقاد أشواقك وهو يسودك». أما آدم «لأنك سمعت لصوت امرأتك فأكلت من الشجرة التي أمرتك ألا تأكل منها فلعونة الأرض بسببك بمشقة تأكل طوال أيام حياتك». واعتبرت المرأة نجسة، وكل ما يتصل بها في فترة الحيض ينجس سواء ما ارتدت من ملابس، أو جلست عليه من فرش ومتاع، وكل من يمسه من البشر يكون نجساً، فيجب عليه غسل ثيابه والاستحمام (13). وتنص التوراة على أن المرأة لا تترث إن كان لها أخ ذكر.

وعلى الرغم من موقف المسيح (عليه السلام) المتسامح مع النساء عامة، والذي يظهر جلياً في الأناجيل؛ حيث يبشرهن بالصفح والغفران، ويرفض إدانة المرأة الخاطئة ضحية مجتمعتها؛ فإنه مع بولس المبشر الأول بالمسيحية، والذي يعتبر ثاني أهم شخصية مسيحية بعد المسيح (عليه السلام)، عادت المرأة لوضعها المتدني المشوب بالإثم، وتجد في رسائله الكثير مما يفصح عن رؤيته للمرأة، والتي أصبحت مرجعاً للرؤية المسيحية لاحقاً فيقول: «إن رأس كل رجل هو المسيح، أما رأس المرأة فهو الرجل، ورأس المسيح هو الله». «إذن المرأة إن كانت لا تغطي فليقص شعرها وإن كان قبيحاً بالمرأة أن تقص أو تحلق فلتتغط؛ فإن الرجل لا ينبغي أن يغطي رأسه لكونه صورة الله ومجده؛ وأما المرأة فهي مجد الرجل؛ لأن الرجل ليس من المرأة بل المرأة من الرجل؛ ولأن الرجل لم يخلق من أجل المرأة بل المرأة من أجل الرجل». «أيها النساء، أخضعن لرجالكن كما للرب؛ لأن الرجل هو رأس المرأة كما أن المسيح أيضاً رأس الكنيسة وهو مخلص الجسد، ولكن كما تخضع الكنيسة للمسيح كذلك النساء لرجالهن في كل شيء». «لتصمت نساؤكم في الكنائس؛ لأنه ليس مآذوناً لهن أن يتكلن بل يخضعن كما يقول الناموس أيضاً، ولكن إن كن يردن أن يتعلمن شيئاً فليسلن رجالهن في البيت؛ لأنه قبيح بالنساء أن تتكلم في كنيسة».

وهكذا فالمرأة لا يصح أن تتعلم حتى لا تتسلط على الرجل، وينحصر التزامها الأخلاقي في أن تلزم بيتها، وتطيع زوجها، وتخضع لإرادته، وتحافظ على عفتها. واستمر هذا الازدراء للمرأة طويلاً؛ فنجد (توما الأكويني) فيلسوف المسيحية الأكبر في العصر المدرسي يصفها بأنها «كائن عرضي جاء إلى الوجود عن طريق العرض، لا قيمة لها ولا شأن، وهي جسد بلا روح».

حتى إن سؤال: هل المرأة إنسان؟ طُرح بالفعل بجدية في مؤتمر مجمع باسون بفرنسا ٥٨٦ م والذي قرر أن المرأة إنسان، ولها روح، ولكنها أدنى من الرجل خلقت لخدمته فقط. (14).

كان موقف المسيحية من الجنس بمنزلة عبء مستمر على المرأة، فاعتبر آباء الكنيسة الغربية الأوائل الجنس خطيئة، وأن الرجل لا يجب أن يقرب المرأة إلا لغاية النسل فقط، وجعل الإعلاء من شأن الرهبنة المرأة في وضع اتهام دائم باعتبارها مصدر الإغواء والخطيئة، والمرأة الوحيدة المبرأة من هذا هي مريم عليها السلام؛ لأنها عذراء، فرفض الغريزة الجنسية هو سبيل

النساء للتقدم في الرؤية المسيحية بأن تكون رابحة خلافا للرؤية اليهودية والإسلامية التي تكسب المرأة قدرا من الاحترام بصفتها زوجة وأما، وحتى (لوثر) الثوري كان يرى أن المرأة يجب أن تبقى داخل المنزل «مثل مسمار مثبت في الجدار».

فكانت فكرة الرهبنة وعدم زواج رجال الكنيسة استعلاء على المرأة، واعتبارها مصدراً للخطيئة والإغواء الشيطاني، ومع الاعتماد في الاقتصاد على الزراعة، فكان السائد في المجتمعات الأوروبية هو النظام الأبوي؛ حيث يحوز رب العائلة الملكية ويتصرف فيها بحرية، ويخضع له سائر أبناء الأسرة، وعند وفاته يرثه ابنه الأكبر للحفاظ على الملكية الزراعية من التشتت والاحتفاظ باللقب النبيل في العائلة، بينما يقوم النظام الكنسي على هرمية ذكورية ليس للنساء فيها إلا دور الراهبات.

وعلى الجانب الآخر فلم تكن الحركة النسوية العربية الإسلامية في بدايتها إلا انعكاساً للحراك الغربي وجزءاً من حركة التحديث التي نادى بانتهاج المعايير الغربية للتقدم، ولكن مع الوقت بدأت في التحرر نسبياً من الارتباط بمحاكاة الحراك الغربي، وتكوين رؤية خاصة ملائمة للواقع العربي الإسلامي المعاش.

فعلى الرغم من وجود العديد من الآراء الفقهية المتحيزة ضد النساء في كل العصور؛ فإن نصوص الكتاب والسنة قاطعة في عدم التمييز الجنسي، وأن المرأة كاملة الإنسانية كالرجل؛ إنسان عاقل مكلف، ولكن دون المساواة التامة في كل الجزئيات كالإمامة والقضاء؛ وذلك لاعتبار الشريعة الإسلامية طبيعة الذكور والإناث في أدوارهم الاجتماعية، وأحيلك إلى نص للإمام (ابن حزم) ١٠٦٤م في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لتوضيح الفارق الشاسع بين رؤية فقهاء المسلمين ومفكري الغرب للمرأة، حيث يقول في معرض كلامه في بيان أسباب أن أفضل الناس بعد الأنبياء نساء النبي ﷺ:

«فإن شغب مشغب بقول رسول الله ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للرجل الحارم من إحدائكم». قلنا -وبالله تعالي التوفيق-: إن حملت هذا الحديث على ظاهره فيلزمك أن تقول: إنك أتم عقلا ودينا من مريم وأم موسى وأم إسحاق ومن عائشة وفاطمة؛ فإن تمادي على هذا سقط الكلام معه، ولم يبعد عن الكفر. وإن قال: لا؛ سقط اعتراضه واعتراض عليه بأن من الرجال من هو أنقص ديناً وعقلاً من كثير من النساء.

فإن سأل عن معنى هذا الحديث قيل له: قد بين رسول الله ﷺ وجه ذلك النقص؛ وهو كون شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل، وكونها إذا حاضت لا تصلي ولا تصوم، وليس هذا بموجب نقصان الفضل، ولا نقصان الدين والعقل في غير هذين الوجهين فقط؛ إذ بالضرورة ندري أن في النساء من هن أفضل من كثير من الرجال وأتم ديناً وعقلاً غير الوجوه التي ذكر النبي ﷺ، وهو (عليه السلام) لا يقول إلا حقا، فصح يقينا أنه إنما عبر (عليه السلام) ما قد بينه في الحديث نفسه من الشهادة والحيض فقط، وليس ذلك مما ينقص الفضل.

فقد علمنا أن أبا بكر وعلياً لو شهدوا في زنا لم يحكم بشهادتهم، ولو شهد به أربعة منا عدول في الظاهر حكم بشهادتهم، وليس ذلك بموجب أننا أفضل من هؤلاء المذكورين، وكذلك القول في شهادة النساء فليست الشهادة من باب التفاضل في ورد ولا صدر، لكن نقف فيها عندما حده النص فقط، ولا شك عند كل مسلم في أن صواحيه من نسائه وبناته عليهن السلام تحديجة وعائشة وفاطمة وأم سلمة أفضل ديناً ومنزلة عند الله تعالى من كل تابع أتى بعدهن، ومن كل رجل يأتي في هذه الأمة إلى يوم القيامة، فبطل الاعتراض بالحديث المذكور، وصح أنه على ما فسرناه، وبيناه والحمد لله رب العالمين.

فإن اعتراض مُعترض بقول النبي ﷺ: «كل من الرجال كثير، ولم يكل من النساء إلا مريم بنت عمران وامرأة فرعون»، فإن هذا الكمال إنما هو الرسالة والنبوة التي انفرد بها الرجال وشاركتهن بعض النساء في النبوة - فرق بعض علماء الإسلام بين النبوة والرسالة، فجعلوا الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي من أوحى إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه، وعلى هذا فيدخل في تصنيف النبوة بعض النساء الذين أوحى إليهن كأم موسى ومريم وأسية عليهن السلام - وقد يتفاضلون أيضاً فيها فيكون بعض الأنبياء أكمل من بعض، ويكون بعض الرسل أكمل من بعض، قال الله عز وجل: {تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات}. وإنما ذكر في هذا الخبر من بلغ غاية الكمال في طبقتهم، ولم يتقدمه منهم أحد، وباللغة تعالى التوفيق.

فإن اعتراض مُعترض بقوله (عليه السلام): «لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة». فلا حاجة له في ذلك؛ لأنه ليس امتناع الولاية فيهن بموجب هن نقص الفضل، فقد علمنا أن ابن مسعود وبلاّ ولا يزيد بن حارثة رضي الله عنهم لم يكن لهم حظ في الخلافة، وليس بموجب أن يكون الحسن وابن الزبير ومعاوية أفضل منهم، والخلافة جائزة لهؤلاء غير جائزة لأولئك، ومنهم في الفضل ما لا يجمله المسلم.

فإن قال قائل: هل قال هذا أحد قبلكم؟ قلنا له - وباللغة تعالى التوفيق -: وهل قال غير هذا أحد قبل من يخالفنا الآن؟

وقد علمنا ضرورة أن لنساء النبي ﷺ منزلة من الفضل بلا شك، فلا بد من البحث عنها فليقل مخالفنا في أي منزلة نضعهن؟ أبعد جميع الصحابة كلهم؟ فهذا ما لا يقوله أحد أم بعد طائفة منهم؛ فعليه الدليل، وهذا ما لا سبيل له إلى وجوده؛ وإذا قد بطل هذان القولان أحدهما بالإجماع على أنه باطل والثاني؛ لأنه دعوى لا دليل عليها ولا برهان، فلم يبق إلا قولنا والحمد لله رب العالمين الموفق للصواب بفضلهم.

وحيث إن الشريعة الإسلامية لم تتحمل على المرأة فأقرت لها بدمتها المالية المستقلة وحق الملكية سواء كانت متزوجة أم لا، وأقرت لها حقوق النفقة والطلاق والميراث، ولم تربط بين الغريزة الجنسية والإثم، ولا حملت جنس النساء مسؤولية الخطيئة الأولى؛ انحصر التحيز الجنسي ضد

النساء في سلوكيات وازاء فردية وأعراف بعض البلدان، بينما لعبت المرأة المسلمة منذ عهد الرسالة أدوارا اجتماعية وسياسية ودينية مهمة، ولا أدل من ذلك أننا نجد في كتب صحيح السنن مئات الأحاديث التي روتها أمهات المؤمنين والصحابيات والتابعيات دون معارضة من أحد في أخذ الأحاديث -وهي دين- من النساء، والعمل بها، وإن انفردن بروايتها.

ولكن..

من العبث القول بأن أحوال المرأة في الدول العربية والإسلامية التي يغلب عليها الاستبداد والطبقية والطائفية وتعلو بها معدلات الفقر والامية مثالية تمثل صورة وردية لما يجب أن يكون عليه الحال، ولا حتى إنها تمثل الرؤية الإسلامية بشكل صحيح ومتكامل.

فيجانب ما أفرزته المشكلات والتغيرات الاجتماعية من مفاصد جمّة نال المرأة المسلمة منها نصيب كبير بصفقتها الطرف الأضعف غالبا، فيقع عليها القمع بنسبة أكبر، يلاحظ أنه في كثير من الأحيان تتغلب التقاليد والأعراف على أحكام الشريعة الإسلامية نفسها، ويدعى أن بعض الأعراف هي من الشريعة الإسلامية كما هو الحال في باكستان وأفغانستان؛ حيث التقاليد القبليّة تنظر للمرأة التي تطلب الطلاق على أنها زانية، وقد تقتل على يد أحد أفراد عائلتها دفاعا عن شرفهم، وينتشر زواج الشغار؛ فتبادل البنات والأبناء بين القبائل بلا موافقتهم، كما تجد النساء صعوبة جمّة في الحصول على تعليم ملائم أو الحصول على ميراثهن الشرعي. وفي مصر ثار جدل كبير حول ممارسة ختان الإناث الذي يصير البعض على أنه واجب شرعي، بينما تكاد هذه الممارسة الشائعة في وسط أفريقيا -إثيوبيا أكثر دول العالم ممارسة لها- تختفي في دول إسلامية عديدة كالسعودية والخليج العربي والشام وشمال أفريقيا؛ مما يثير الشك حول حقيقة مصدرها، بالإضافة إلى رواج مبرر (شعبي) لهذه الممارسة أنها تضعف الشهوة الجنسية للإناث عبر تشويه أعضائهن التناسلية؛ وهو مبرر ينضح بالتحيز، يناقض العديد من النصوص الشرعية والآراء الفقهية التي لا تنظر للشهوة الجنسية باعتبارها إثما بذاتها، وإنما تعترف بها كجزء من الطبيعة الإنسانية، وتحض على إشباعها بالزواج الشرعي، بالإضافة إلى صعوبة إدخاله في أي من المقاصد الشرعية المعتمدة. وأخيرا: فتعدد أنماط ممارسة ختان الإناث مع جهالة معرفة النمط الذي ورد في السنة النبوية الإقرار بوجوده يجعل من الصعوبة بحل القول بشرعيته بإطلاق.

وبين الحين والآخر تُثار مسألة نصيب الإناث من الميراث في الشريعة الإسلامية، حيث القاعدة أن (للذكر مثل حظ الأنثيين)، وقد حاول البعض نفي تلك القاعدة بتعدد حالات الإرث التي ينال فيها الإناث نصيبا أكبر من أنصبة الذكور كحالة إن ترك الميت بنتا وأبا، فيكون نصيب البنت النصف ونصيب جدّها السدس. وإن توفيت المرأة عن زوج وابنة يكون للابنة النصف وللزوج الربع. ولكن هذا أشبه بالتدليس؛ فتلك الحالات لا تمثل القاعدة في الإرث الذي عادة ما يقسم بين الأبناء المتعددين، فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين، كما أن هذا التبرير يؤدي إلى اللبس وغموض مقاصد الشريعة وحكمتها.

فتقسيم الميراث الشرعي جزء من صورة أكبر في توزيع الأعباء الاجتماعية على الذكور والإناث؛ فالذكر في الشريعة هو المكلف بالإنفاق ليس فقط على زوجته وأبنائه، وإنما أيضا على والديه وأخوته الإناث المعسرين وحتى أقاربه وذوي رحمه (15). ويكلف بتأسيس منزل الزوجية ونفقاته، بينما لا تلزم الزوجة بدفع شيء من هذه النفقات، كما نجد نصيب الأبناء أكبر من نصيب الوالدين؛ لأن الأولاد في الغالب هم من يحتاجون إلى كثرة الإنفاق في التربية والتعليم والزواج بخلاف الوالدين اللذين استقرت حياتهما؛ فلا يمكن النظر لمسألة الميراث متفردة بعيدا عن الصورة الشاملة لتنظيم الشريعة للأسرة والمجتمع.

وفي المقابل نجد أساس عدم توريث النساء في الغرب يرجع لقاعدة استئثار الابن الأكبر بالميراث في النظام الأنجلوسكسوني، وخاصة في طبقة النبلاء في إنجلترا وويلز وألمانيا؛ حيث يستحوذ الابن الأكبر على الميراث، فيأخذ ممتلكات والده، وكذلك لقبه إن كان نبيلًا، ويتكفل بالإنفاق على أفراد الأسرة بصفته رب الأسرة الذي يقوم على رعايتهم؛ مما استلزم قيام نظام للوقف في ألمانيا؛ فلا يتصرف في ممتلكات الأسرة التي يديرها الابن الأكبر، وساد ذلك النظام أيضا في هولندا وبلجيكا واليابان والبرتغال وأيرلندا وأجزاء من فرنسا، واستمر هذا الوضع في إنجلترا حتى صدر القانون البريطاني للإرث في العام 1962م، فقسم أنصبة الميراث بين الورثة تفصيلا.

وقد دفع عدم وجود قواعد تماشي مع العدالة وروح العصر التشريعات الغربية لتوجهات علمانية دون الاعتماد على الدين أو العرف، ولكن يلاحظ التأثير الكبير للتراث الغربي القديم، فما اصطح عليه القضاء الغربي - خاصة الأمريكي - من إعطاء المطلقة نصف ثروة زوجها عند الطلاق - يعكس ما هو شائع يحصل الزوج أيضا على نصف ممتلكات زوجته عند الطلاق - يرجع إلى عدم تمتع النساء في الغرب بذمة مالية مستقلة عن أزواجهن، وهذا يرجع بدوره إلى القانون الروماني القديم الذي كان يجعل الزواج ناقلا للزوجة من عائلة أبيها إلى عائلة زوجها، فتكون تحت سيطرة رب العائلة، وليس لها حق في ملكية خاصة مستقلة، ونتيجة لاختلاط الذمة المالية للزوجين فيكون الحل عند وقوع الطلاق هو تقسيم ما في هذه الذمة من ثروة وممتلكات بالتساوي سواء كان نصيب الزوج أو الزوجة هو الأكبر في تكوين هذه الثروة.

هل شردنا بعيداً عن الموضوع؟

لا أظن، فالموضوع هو التغيرات الاجتماعية التي تتشابك مع التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وما الحركة النسوية إلا نموذجا لها، وإن كان للحركة النسوية الغربية خصوصيتها ومفاهيمها المرتبطة بتطور المجتمعات الغربية إلا أن أثارها - كتغيرات اجتماعية عديدة - تتخطاها لتكون ذات صبغة عالمية؛ لهذا لا أجده غريبا مناقشة قضية مثل الإجهاض في مجتمعات إسلامية، فالعلاقات خارج نطاق الزواج محدودة للغاية بها، فلا حضور قوي لهذه الظاهرة بها؛ لأن العالم يصبح يوما بعد يوم أصغر، وانتقال الأفكار فيه أسرع، وما كان هناك أصبح اليوم هنا.

<https://en.wikipedia.org/wiki/Niddah> (13)

(14). انتقد بعض الباحثين التاريخيين هذه القصة وقرروا أن السؤال قد قدم بالفعل من أحد القساوسة، ولكن سائر القساوسة عارضوه فلم يكن هذا موقف الكنيسة الأرثوذكسية كلها.

https://en.wikipedia.org/wiki/Synod_of_M%C3%A2con

(15). مذاهب الفقهاء في أحكام نفقة الأصول والفروع والأقارب (موقع إسلام ويب).

عصر الأيديولوجيا

«انظروا إنَّ دمهُ أحمر مثلنا مثل كلِّ الناس ليس دمه أزرق».

(كروميل) مُلوِّحاً بيديه المخضبتين بدماء الملك (تشارلز الأول) هاتفاً في الجموع التي حضرت مقتله
١٦٤١م.

كان النظام الاجتماعي الأوربي في العصور الوسطى قائماً على ثلاثة أركان؛ الملك، والكنيسة، وطبقة النبلاء، ولم تخرج أوروبا إلى العصر الحديث إلا بعد صدمات غاية في العنف أسقطت أو غيرت بعمق هذه الأركان، فأفسحت الطريق لنظم جديدة قوامها الأيديولوجيا.

وكانت نهاية عصر نبلاء السيف، الذين اكتسبوا ألقابهم ومكانتهم الاجتماعية من خلال امتيازاتهم العسكرية بظهور الجيوش الحديثة التي لم يعد الفرسان قوتها الضاربة، مؤذنة لفتح باب جديد يعمل فيه النبلاء بالتجارة والزراعة دون حرج، فسرعان ما بدأت الطبقة الأرستقراطية في الانقراض ليحل محلها الطبقة البرجوازية من التجار والمزارعين.

ومع سيطرة الطبقة البرجوازية بدأ ظهور الأيديولوجيات بدائل للنظام القديم بعدما سقطت أفكار الحق الإلهي للملوك، وتضعف سلطان الكنيسة؛ ما أحدث فراغاً فكرياً وسياسياً.

والأيديولوجيا هي مجموعة متماسكة ومتراصة من الأفكار التي تضع أساساً للنشاط السياسي المنظم بقصد الحفاظ على نظام السلطة القائم أو تعديله أو الإطاحة به، فتقدم الأيديولوجيا رؤيةً توصيفية للنظام القائم ونموذجاً للمستقبل المرجو كرؤية عن المجتمع الصالح، وتفسير لكيفية إحداث التغيير السياسي للوصول من نقطة النظام القائم إلى نقطة النظام المرجو، تمثل نظرية التغيير السياسي.

وقد تشكلت الأيديولوجيات عبر العصور، وظهرت بقوة في القرن التاسع عشر، حيث الموضوع الرئيسي هو الصراع بين الفلسفتين الاقتصاديتين الرأسمالية والاشتراكية، ونتج عن الانقسام بين اليمين المحافظ واليسار التقدمي أيديولوجيات كلاسيكية ستة: (الليبرالية - المحافظة - الاشتراكية - القومية - الفوضوية - الفاشستية)، بالإضافة للأيديولوجيا الأصولية الإسلامية بأطيافها قبل أن تنقسم بعض هذه الأيديولوجيات على نفسها، وتظهر جديدة.

ولعل القومية كانت أول الأيديولوجيات ظهوراً بتحوُّلها من أفكار فلسفية إلى أساس للفعل السياسي، وقد كانت القومية مكوناً أساسياً في ثورات أوروبا القرن التاسع عشر، وكانت القومية فكرة ضرورية لقيام الدولة ذاتها داخل حدود جغرافية معينة لتشمل شعباً بذاته، وتقوم القومية على اعتقاد أن الأمة هي المبدأ المركزي للتنظيم السياسي وليس الطبقة أو الطائفة، وقد شكلت الثورة الفرنسية وما تلاها من حروب نابليون وعياً قوياً متصاعداً، كان أبرز آثاره قيادة (سيمون بوليفار) لحركة التحرر من الحكم الإسباني في جرينادا الجديدة (كولومبيا، وفنزويلا، وأكوادور،

ويبرو، وبوليفيا حالياً). وعندما بدأت الإمبراطوريات العتيقة في الانهيار كانت الانتفاضات القومية على رأس أسباب سقوطها، وكانت الأفكار القومية ملائمة لطموحات القادة الصاعدين فتوحدت المانيا ١٨٧١م بعد أن سحق الجيش البروسي نظيره النمساوي، وإن كانت القومية قد ارتبطت في بدء ظهورها بالحركات الليبرالية، إلا أنها تسرعان ما تحولت إلى صف المحافظين خاصة في وجه الاشتراكية التي قدمت بديلاً فوق قومي، يقوم على توحيد الطبقة العاملة حول العالم، ولكن بينما استمرت الليبرالية في الدول القومية لدفع التعددية الثقافية وثقافة التسامح في إطار الأمة المدنية صعدت الفاشية لتؤكد النقاء العرقي للأمة في إطار الأمة الأثنية والتي كانت النازية نموذجها الأكبر، وإن لم يكن الوحيد.

وفي إنجلترا التي كانت سبّاقة إلى الفكر الديمقراطي كانت الأيديولوجية المحافظة من أبرز سمات سياستها.

فعلى الرغم من الطبيعة السلمية إلى حدّ كبير للتطورات السياسية في إنجلترا مقارنةً بغيرها من الأمم الأوروبية؛ فإنها بدورها شهدت حركات عنيفة كثورة (كروميل) ومن خلفه البرلمان والجيش على الملك (تشارلز الأول) التي انتهت بقتل الملك، وتعيين (كروميل) رئيساً للمجلس الجمهوري لبريطانيا لفترة قصيرة أصبحت فيها بريطانيا أقرب للجمهورية قبل أن تعود الأسرة المالكة إلى الحكم، ورأس الذئب (تشارلز) الطائر يذركهم بأن لا يطمع ملك في الاستبداد ثانية.

وكان قادة التغيير في إنجلترا هم طبقة الأعيان من كبار ملاك الأراضي، الذين سيطروا فعلياً على البرلمان والحياة السياسية عموماً، والذين كونوا لاحقاً نواة طبقة البرجوازيين الرأسماليين من خلال إنتاج الصوف ونسجه وتصديره؛ لذا يعتقد أن سلمية السياسة البريطانية ترجع للقمع المنظم الذي مارسه طبقة ملاك الأراضي على طبقة الفلاحين؛ فمنعتهم من الثورة، وكان عنف الثورة الفرنسية وفوضويتها دافعاً للطبقة السياسية الإنجليزية لإحكام قبضتها، والتمسك بالتوجهات المحافظة مقابل راديكالية الفرنسيين التي تحولت لطغيان إلى أن تواجهت الدولتان والتيارين عسكرياً، وانتصرت إنجلترا في (واترلو) مدمرة جيش (نابليون) لتعيد الأمور إلى نصابها نسبياً، وتبعد شبح الثورة الراديكالية عنها، وفي المقابل كان شبح (نابليون) دافعاً للإصلاحات التي منحت الرأسماليين الصناعيين حق التصويت، وحولت طبقة ملاك الأراضي الكبار إلى طبقة أرستقراطية ضئيلة التأثير كما هي ضئيلة العدد.

أما في فرنسا وبينما النبلاء الإنجليز من كبار ملاك الأراضي زراعيين تقوم ثروتهم على عوائد أراضيهم كونها مشروعات تجارية مربحة؛ وتصدوا للملوك وأرغموهم على قبول الملكية الدستورية والبرلمان كان النبلاء الفرنسيون يؤجرون أراضيهم للفلاحين، ولا علاقة لهم بمدى نجاح مزارعهم التجاري، وضعفت قوتهم إزاء الملوك؛ مما أحدث خلال اجتماعياً جسيماً أدى إلى الثورة الفرنسية في النهاية.

فعندما واجهت فرنسا الإفلاس، وأكل الناس القوط والفئران في باريس، طلب الملك (لويس السادس عشر) اجتماع المجالس العامة؛ حيث طالب النبلاء ورجال الدين الذين أعفوا من الضرائب بالمساعدة، ولكنهم رفضوا؛ مما أثار حنق الطبقة البرجوازية التي كان يقع عليها وحدها عبء الضرائب مقابل رفض الأرستقراطيين الإسهام في إنقاذ البلاد. وسرعان ما تصاعدت الأمور عندما رفض الملك إلغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين، وأرسل الملك ٣٠ ألف جندي لباريس؛ لحفظ النظام، فأقام العائمة الغاضبون المتاريس، واقتحموا الباستيل ١٧٨٩م، وبدأت الفوضى العارمة؛ فذبح النبلاء، وأحرقت قصورهم، ونهبت الكنائس، وقامت الثورة التي عجز عن مواجهتها الملك الذي في لحظة ضعف عجيبة أمر حرسه السويسريين الذين كانوا يحمونه في قصر تويلري بإلقاء سلاحهم وعدم التصدي للغوغاء الذين ذبحوهم بلا رحمة ٧٨٦ جندياً وضابطاً- قبل أن يفتكوا بكل من في القصر من نبلاء وخدم، ويأخذوا الملك أسيراً لينتهي على المقصلة ١٧٩٢م. وسرعان ما لحقت به زوجته وآلاف آخرون في حمى القتل الدموية التي طالت لسنوات، وقطفت المقصلة بها رؤوس قادة الثورة، كما قطفت رؤوس أعدائها في عهد إرهاب مروع قدر عدد ضحاياه بأكثر من نصف مليون إنسان.

وكان تردي الأوضاع الاقتصادية السبب الرئيس للثورة؛ فإعفاء النبلاء من الضرائب، وكذلك الكنيسة التي امتلكت خمس مساحة فرنسا، وجمعت ما قدر بمائتي مليون فرنك ذهبي سنوياً في شكل ضريبة العشور كانت لا تسهم في سد التزامات الدولة التي قاقها اقتراض ملوك فرنسا من المرابين لتمويل حروبهم حتى بلغت فوائد وأقساط الديون أكثر من نصف موازنة فرنسا التي عانت مجزأ مزمناً، وكانت غالبية مخصصات الجيش والبحرية تذهب في شكل رواتب ١٢ ألف ضابط من أبناء النبلاء والأشراف بينما يعاني عامة الشعب؛ فكان موسم القمح السيئ في العام ١٧٨٨م بالإضافة إلى السماح بتصدير القمح سبباً في مجاعة عمت فرنسا، وجعلت الثورة قاب قوسين.

كانت الثورة الفرنسية نقطة تحول في التاريخ الأوروبي؛ فقد أسقطت الملكية المطلقة، ليس في فرنسا وحدها، بل في أوروبا بأسرها، وفتحت أبواب التغيير على مصراعها؛ فبعد الثورة الفرنسية لم يكن ملك في أوروبا يستطيع القول بأنه سلطان الله في الأرض، يستمد سلطته منه، ويرفض مشاركة أي هيئة شعبية في التشريع بسهولة ودون خوف؛ فقد أصبح ترديد هذه الأفكار خطيراً ينذر بالكثير من العنف والدماء.

وعندما عاد (نابليون) إلى باريس بعد حملته المصرية قوبل بترحاب كبير من الساسة والعامة على حد سواء باعتباره بطل حرب في وقت كان عجز حكومة الإدارة الفرنسية عن مجابهة المشكلات الداخلية والخارجية واضحاً، وكان الفرنسيون يحتاجون إلى بطل، وبعد انقلاب بسيط وسريع استولى (نابليون) على السلطة، وصنع (نابليون) دستوراً جعله (قنصل أول) يملك جميع السلطات؛ من إصدار القوانين، إلى إعلان الحرب، إلى إدارة الحكومة والشؤون الداخلية للبلاد لعشر سنوات ثم مدى الحياة ١٨٠٢م بعد اقتراع شعبي.

وفي ١٨٠٤م اقتنع الفرنسيون بانتخابه إمبراطورا، وحققت جيوش (نابليون) انتصارات مدوية جعلت فرنسا القوة الأعظم في أوروبا، وإن كان فشل في اختراق بريطانيا التي حافظت على تفوقها البحري، فحمت حدودها من محاولات غزوها، وظلت تدعم القوى الأوربية الأخرى في مواجهة (نابليون) الذي احتل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا، فكانت حركة مقاومته وتحرير هذه البلاد دافعا لقيام الحركات القومية بها. وفي ١٨١٢م واجه نابليون الإمبراطورية الروسية، فهاجمها على رأس جيش عملاق، بلغ تعداده ٧٠٠ ألف جندي، ولكن الروس تراجعوا، ولم يدخلوا مع (نابليون) معركة فاصلة، بل انتهجوا أسلوب حرب العصابات الذي أنهك الجيش الفرنسي، وحطم قواه حتى اضطر للإسحاب، ولم يعد من هذا الجيش إلا قرابة ١٠٠ ألف جندي فقط، بينما مات أغلب الجنود بردا وجوعا وعلى يد القوات الروسية وفرسان القوزاق التي قاتلتهم في ظروف مناخية وجغرافية على صعوبتها معتادة لهم؛ لتكون هذه بداية نهاية نابليون والإمبراطورية الفرنسية، فسرعان ما ثار الألمان (بروسيا)، وحملوا السلاح، وأعلنت النمسا الحرب متحالفة مع إنجلترا وروسيا وبروسيا حتى دخلت القوات المتحالفة باريس ١٨١٤م ليتنازل (نابليون) عن العرش، ويرحل إلى جزيرة ألبا منفيًا، ويعود (آل بوربون) إلى العرش الذي تسلمه (لويس الثامن عشر) الذي بدأ عهده القصير بإعلان الردة عن مبدأ سيادة الأمة؛ وأنه ملك بموجب الحق الإلهي، وسرعان ما بدأت مظاهر الملكية ومساوئها في العودة وكان ثورة لم تتم.

وبعد عام واحد كان (نابليون) يهرب من منفاه إلى الشواطئ الفرنسية ليستقبله أنصاره، ويعود إلى السلطة، ولكن الإنجليز تصدوا له، وفي (واترلو) وبمساعدة البروسيين حطموا أسطوره بهزيمة ثقيلة ليعود (نابليون) إلى المنفى حتى موته، وتعيد الجيوش الإنجليزية (لويس الثامن عشر) إلى العرش، وتستمر الملكية بعد ذلك طويلا حتى قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ١٨٧٠م، وإن كانت الملكية سواء في فرنسا أو غيرها لم تعد بتلك القوة التي كانت عليها فقد دارت عجلة التاريخ، وسحقت مفاهيم وأفكار القرون الوسطى، وأصبحت المساواة النسبية والحقوق والحريات الشخصية والأنظمة القضائية والديمقراطية النيابية واقعا يستعصى على التغيير.

وبينما كانت الثورة الأمريكية التي أنتجت أول نظام دستوري شعبي الدافع الأكبر للديمقراطية في العالم كانت الأفكار الديمقراطية التي نراها اليوم أقرب للبيدهية مثل حق الترشح والانتخاب للعامة غريبة ومستهجنة، والرؤية السائدة أن ممارسة السياسة حكر على فئة لها مقومات تجعلها امتيازًا لها سواء كانت حق الوراثة والانتماء الطبقي أو الثروة أو التعليم أو حتى الذكورة. وكان الخوف من الطغيان الأوربي هو الدافع لمؤسسي الدولة الأمريكية في منح حق التصويت -بشكل تدريجي وطريقة غير مباشرة- لكل رجل حر، كانت الثورة الفرنسية التي أعقبتها تحمل قيم الديمقراطية الليبرالية بشكل أوضح وأقوى على الرغم من أنها (الثورة) لم تستعمل هذه الشعارات التي رفعتها إلا لماما، وكان حراكها وسياستها الخارجية والداخلية تناقضا بشكل فج في أغلب المواقف.

وقد استعمل مصطلح ليبرالي منذ القرن الرابع عشر، ولكنه لم يكتسب المعنى الأيديولوجي إلا في القرن التاسع عشر، فتحوّل دلالاته من انفتاح الذهن اجتماعيا إلى التعبير عن قضية الليبرالية المركزية القائمة على احترام حريات وحقوق الفرد، والرغبة في إقامة مجتمع يستطيع كل الناس فيه

باختلاف مشاربهم تحقيق مصالحهم، ويتساوى الجميع في الحقوق السياسية والقانونية، ولا يفرق بينهم سوى المواهب الشخصية والاجتهاد، فأمنت الليبرالية الكلاسيكية بدولة الحد الأدنى التي تكفي بحفظ الأمن والنظام، بينما تطورت الليبرالية الحديثة لتقبل تدخل الدولة الاقتصادي والاجتماعي في سبيل حماية المساواة والفئات الأضعف في المجتمع.

والليبرالية ابنة المجتمع الصناعي البكر، والتي تعكس تطلعات الطبقة البرجوازية الصاعدة ودفاعها عن مصالحها التي يمثل طغيان الملوك -أو السلطة السياسية عامة- التهديد الأكبر لها، فتصدوا للحق الإلهي للملوك وللكنيسة التي دعمت هذا الحق، كما تصدوا للامتيازات السياسية والاقتصادية التي حازتها الطبقة الأرستقراطية، ودافعوا عن مبدأ حرية السوق والتجارة، والذي شمل أيضاً حرية الاعتقاد والتعبير باعتبار الأفكار سلعا للسوق حق قبولها أو رفضها بحرية. ومع ترسخ سيطرة الطبقة الوسطى الاقتصادية والسياسية فقدت الليبرالية طابعها الثوري، وأصبحت تنسجم بالمحافظة، تهدف للحفاظ على المؤسسات القائمة التي أصبحت بدرجة كبرى ليبرالية؛ ما أحدث تناقضا داخل التيار الليبرالي، حيث أصبح هناك صراع بين ليبراليين كلاسيكيين يرفضون تدخل الدولة الإيجابي في الاقتصاد والاجتماع وليبراليين حداثيين يرون الدولة مسؤولة عن تحقيق الرفاهة لمواطنيها، وضمان خدمات الصحة والتعليم والإسكان؛ ذلك أن الليبراليين الكلاسيكيين استندوا إلى مفهوم سلمي للحرية يقوم على غياب القيود والمعوقات الخارجية التي تحد من حرية الفرد، بينما يتجه الليبراليون المحدثون إلى مفهوم إيجابي للحرية يتطلب توسيع قدرة الفرد على تنمية ذاته، وتطوير مهاراته ومواهبه؛ ما يتطلب استقلاله ودورا أكبر للدولة؛ لمنع الاستغلال والتسلط باسم الحرية.

وتمتاز الليبرالية بدرجة واسعة من قبول التعددية خاصةً الدينية باعتبارها شأنًا خاصًا للفرد لا يحق لأحد التدخل به سواء الدولة أو المجتمع، فجادل (لوك) أنه طالما كانت وظيفة الحكومة هي حماية الحياة والحرية والملكية فليس لها الحق في التدخل في رعاية الأفراد لأرواحهم، وصارت كلمة (فولتير) شعارا نموذجيا للتسامح الليبرالي (أمقت ما تقول لكن سادافع حتى الموت عن حقتك في قوله)، وفي كتابه الأهم عن الحرية أفرد (جون ستيورات ميل) مبررات التسامح باعتبارها ضمانا للاستقلال الشخصي، وشرطا للتنمية الذاتية للأفراد، وحذر مبكرا من ديكتاتورية الأغلبية؛ حيث إن إرادة الناس تعني من الناحية العملية إرادة القسم الأكبر عددا، أو الأكثر نشاطا منهم؛ فهناك حاجة للتدابير الاحترازية للوقاية من رغبتهم في قمع الأقلية وإساءة استعمالهم سلطتهم (لا يجوز لأي حكومة سواء من تلقاء نفسها أو استجابة للشعب أن تخرس فردا واحدا عن إبداء رأيه، فلو اجتمع الناس على رأي، وخالفهم واحد لما جاز إخراسه، فليس الإجماع دليلا على الصواب، وليست القلة دليلا على الخطأ).

ولكن استثنى (ميل) وكافة مفكري عصره تقريرا من نطاق الحرية أولئك الذين في حاجة لرعاية الآخرين من الشعوب غير المتطورة (إن الاستبداد هو نمط شرعي من أنماط الحكومة في التعامل مع البرابرة شرط أن تكون الغاية هي تطويرهم، وتكون الوسيلة مبررة من خلال إنجاز تلك الغاية بشكل فعلي).

ويخشى الليبراليون الاستبداد بشدة كتعبير اللورد (أكتون): «السلطة تعمد إلى الإفساد والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة». لذلك نرى الأثر الليبرالي واضحاً في المواثيق والعهد الدستورية الأولى كال دستور الأمريكي، وإعلان المواطن الفرنسي، ومبدأ حكم القانون الراسخ في المملكة المتحدة التي لا يوجد بها دستور مكتوب، ولكن قواعد قانونية راسخة منذ ميثاق الحقوق الإنجليزي.

والديمقراطية الليبرالية؛ وهي النموذج السائد في الغرب اليوم، وتكتسب قوة تزداد يوماً بعد يوم في العالم بأسره، تعبیر عن التوجه السياسي الليبرالي في مقابل ديكتاتورية البروليتاريا الفاشية والشمولية والماركسية، والتي تعد من زاوية ديمقراطية بينما تنضح بالديكتاتورية من زاوية أخرى، فإن كانت تعتمد على حكم الأغلبية فإنها لا تهذب هذا الحكم بمعايير، ولا تحده بمحدود تمنع اضطهاد الأقليات كالديمقراطية الليبرالية والتي وإن لم تكن مثالية بطبيعة الأشياء نجحت في هذا الصدد بشكل متميز، فلامح الحكم الديمقراطي الليبرالي يقوم على الحكومة الدستورية القائمة على حكم القانون، وضمان الحريات المدنية، والحقوق الفردية، والتعددية السياسية، ووجود مجتمع مدني قوي، والاقتصاد الرأسمالي الحر. ورغم ذلك فلم يكن الليبراليون بالأكثر حماساً نحو أكثر علامات الديمقراطية وضوحاً؛ حتى التصويت للجميع، بل ظل الليبراليون متوجسين من منح حق التصويت للطبقة العاملة، وتخوفوا أن منح العامة حق التصويت سيؤدي إلى اتخاذ قرارات راديكالية، فكان حق الاقتراع العام بطيئاً في تطوره طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين.

كانت ألمانيا التي تخلصت من نير الإمبراطورية النمساوية خلال الحروب النابليونية قد توحدت؛ حيث اتفقت ٣٨ من المدن الألمانية على إقامة اتحاد بينها وبعد انتصار بروسيا على النمسا حلت الرابطة، وانضمت الدويلات والمدن الألمانية بقيادة (بسمارك) لتكون الإمبراطورية الألمانية التي رأسها ملك بروسيا (فيلهلم الأول) الذي أعلن نفسه قيصر ألمانيا بعد انتصاره على فرنسا ١٨٧٠م لتستمر الإمبراطورية الألمانية إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

وكانت هزيمة القيصرية في الحرب سبباً مباشراً للثورة عليها، فقد تمردت البحرية أكتوبر ١٩١٨م ثم الجيش، واجتاحت الاضطرابات ألمانيا سريعاً ليضطر القيصر الألماني الأخير (فيلهلم الثاني) للاستقالة، ولكنه كان أسعد حظاً من غيره من الملوك، فتمكن من الفرار إلى هولندا، وسرعان ما وقع الصدام بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والشيوعيين الذين تصوروا أن بإمكانهم تكرار سيناريو الثورة الروسية والاستيلاء على السلطة، فكانت انتفاضة عصابة (سبارتاكوس) الشيوعية التي قوبلت بعنف دموي شديد اشتركت فيه الميليشيات القومية مع الجيش بحملة تطهير واسعة اعتقل فيها وقتل المئات من الشيوعيين، وعلى رأسهم الكاتبة الأشهر (روز لوكسمبورغ) والزعيم الاشتراكي (كارل ليبكنخت) بوحشية.

ثم انضمت المنظمات الرئيسية السياسية لتؤسس جمهورية فايمار التي واجهت في أربعة عشر عاماً مصاعب جمة؛ فقد استمرت المشكلات المعقدة التي صنعها الحرب لعقد كامل تترق مضاجع الساسة الألمان الذين صاغوا دستوراً كان الأكثر تقدماً وديمقراطية في أوروبا وقتها، ولكنه لم يكن يكفي لمواجهة الترددي الاقتصادي الهائل الذي سببته معدلات التضخم الجنونية وغرامات

الحرب وخسارة ألمانيا مستعمراتها لصالح الحلفاء الذين أرغموا ألمانيا على توقيع معاهدة فرساي
المجحفة لتفسح الطريق ليعود حزب متطرف صغير يرأسه رجل ضئيل الجسد بشارب غريب
الشكل، نعرف اليوم جميعاً اسمه.

تعني النازية القومية الاشتراكية، وكان الحزب النازي الألماني الذي أسسه (جوتفريد فيدير)
تنطبق مبادئه على اسمه حزب يجمع القوميين المحبطين الراغبين في تحقيق ازدهار بلادهم والعمال
الذين ضاقوا ذرعاً باستغلال الرأسماليين لحاجتهم ومفاقمتهم للأزمات الاقتصادية من أجل تحقيق
المزيد من الأرباح على حساب الفقراء الذين قاسوا الجوع والحرمان، فكان الحزب الصغير الذي
جذب الجنود السابقين والعمال يهدف إلى تأميم البنوك والأراضي، وتحقيق رؤية وطنية شاملة
تكتنف فيها قوى الشعب لإيقاد بلادهم.

ووجد (هتلر) الجندي العاطل في هذا الحزب مأربه، وجعله حلم حياته، وسرعان ما تولى قيادته
١٩٢١م وبعد أقل من عامين حاول الاستيلاء على السلطة بانقلاب فاشل انتهى به في السجن.

ولكن في إحدى عجائب التاريخ أُفْرِجَ عن (هتلر)، وعُفي عنه بقرار من المحكمة العليا بعد أقل من
عام ليعود للحياة السياسية وكان شيئاً لم يكن.

وفي الانتخابات التالية ١٩٢٤م لم يحصل الحزب النازي إلا على ٣٢ مقعداً في البرلمان من أصل
٤٧٢، ولكن أعداد المنتسبين للحزب كانت في ازدياد مضطرد.

ومع النازية أخذت القومية المتطرفة منحى أكثر جنوناً. اعتقد النازيون أنهم -الألمان- ينتمون
إلى العرق الآري؛ وأن هذا العرق المزعوم هو أرقى الأعراق البشرية التي قسموها إلى درجات،
وبناءً عليه فهم من يحق لهم قيادة العالم وسيادة الأعراق الأخرى، وأن الحفاظ على نقاء دم
الألمان مهمة مقدسة، بينما أنتشار الزواج واليهود في فرنسا وأمريكا هم سبب انحطاطهم الفكري
والأخلاقي، وأن الانحطاط الحضاري العام سببه تصدر اليهود المجالات الحيوية من السياسة
والإعلام والاقتصاد، وهم من تسببوا في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى بخيانتهم وخسرتهم
وانتهازيتهم؛ لذا كان النازيون يعادون عداء مطلقاً كلاً من الشيوعية التي تساوي بين الأعراق
واليهود والمسيحية وكل من يقف أمام دعوى تفوق الجنس الآري.

وكانت أزمة الاقتصاد العالمي ١٩٢٩م سُلِّمَ (هتلر) الكهربي إلى السلطة، ورغم عدم حصوله
على الأغلبية المطلقة؛ فإنه عين بمنصب المستشارية الألمانية ١٩٣٣م، بتوافق سياسي حركته قناعة
أنه الوحيد القادر على مواجهة الشيوعيين في هذه الظروف الاقتصادية والسياسية العصيبة؛ فقد
سبب انهيار البورصة الأمريكية ذلك العام موجة عاتية من التضخم والبطالة دفعت حكومة
أمريكا لفرض تعريفات جمركية لتقليل حجم السلع المستوردة، فردت عليها الدول الأوربية
بالمعاملة بالمثل، فكانت النتيجة أن انتقل الكساد إليها وأضيرت حركة التجارة العالمية، وضرب
الاقتصاد العالمي بأكله.

وكانت هذه الأزمة دافعا لحراك سياسي واسع، فبينما لجأت دول مثل إنجلترا وفرنسا لتأمين المشروعات الحيوية كالمواصلات والمناجم وفرض سياسات تنظيمية حازمة على المصنعين والمزارعين صعدت الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا مشبعة بعامل الخوف من الانهيار الاقتصادي، والرغبة في التحرر من تلاعب الرأسماليين بالأسواق؛ فقد كان احتمال تعرض العامل الإيطالي أو الألماني لفقدان وظيفته كما حدث لملايين آخرين - مما يعني تعرضه وأسرته للتشرد والجوع - كافيا لتأييد أحزاب تتضمن برامجها سمات اشتراكية في حماية العمال وحماية الاقتصاد الوطني.

وفي حادثٍ مريبٍ تعرض مبنى البرلمان الألماني (مجلس الرايخستاج) لحريق عمدي فبراير ١٩٣٣م، اتهم بتدبيره الشيوعيون، واتخذ ذريعة لشن حملة مدمرة عليهم وعلى غيرهم؛ فسرعان ما ألغى (هتلر) كل الأحزاب عدا النازي، وحصل على سلطات ديكتاتور من (مجلس الرايخستاج)، ثم حله ليكون حاكماً مطلقاً لألمانيا ١٩٣٤م، ويبدأ عهد الرايخ الثالث.

وسرعان ما وضع (هتلر) -الذي كان نباتياً محباً للفنون والآداب، وسن أول قوانين بأوروبا تمنع سوء معاملة الحيوانات- خطته الانتقامية من اليهود محل التنفيذ؛ فطردهم من الوظائف العامة، وحظر تملكهم للأراضي، وممارسة المهن الحرة، وقد شجع اليهود على الهجرة قبل وصوله للسلطة حتى إن أكثر الدول تصديراً للمهاجرين اليهود لفلسطين كانت ألمانيا قبل أن يلجأ إلى الحل النهائي وإبادة اليهود في معسكرات الاعتقال.

والوجه الآخر من عملة القومية المتطرفة هو الفاشية الإيطالية.

وقد كانت إيطاليا في عام ١٨٥٢م عندما وصل (كافور) إلى سدة الحكم في سردينيا تتكون من عدة دويلات تتقاسمها فرنسا والنمسا ولبعضها استقلال محدود مرتبط بتبعية لدول أوروبية كبرى، وبدأ (كافور) خطته الطموحة لتوحيد إيطاليا بإعادة تنظيم جيش سردينيا الصغير، وإقامة منشآت صناعية وتجارية، وتواصل مع إمبراطور فرنسا، وتحالف معه ضد النمسا، وتدرجياً بدأ كافور يضم لدولته أجزاء من الشمال الإيطالي حتى توحدت إيطاليا في مملكة واحدة أخيراً ١٨٦١م قبل وفاة (كافور) بشهور.

ورغم فترة السلام النسبي التي عمت أوروبا؛ فإن أزمة البلقان وحروبه، ومع صعود الحركات القومية بدأت ظاهرة تضخم الجيوش الأوربية، وسباق تسليحها في البروز بتوقع صراع دام قد يقع في أي لحظة، وكان اغتيال (الأرشيدوق فرانز فرديناند) ولي عهد النمسا في سراييفو على يد أحد القوميين الصرب شرارة الحرب العالمية الأولى التي بدأت في ١٩١٤م، وتحولت لعبة التوازنات والضغوط السياسية - العسكرية إلى دوامة دموية خلفت قرابة ١٠ ملايين قتيل، وأضعافهم من الجرحى والمعاقين، وخسائر مادية مهولة عجزت عن تحملها الإمبراطوريات العظمى، فسقطت وتفككت كما صعدت الأنظمة الديكتاتورية بأنواعها فقد أضعفت الحرب السمة الفردية للمجتمعات التي عسكرت، وفرضت أعباء الحرب إجراءات عسكرية قاسية على المدنيين لتنظيم

المجتمعات لصالح المجهود الحربي، كما كانت ويلات الحرب التي قاستها الشعوب مسببة للخنيق ضد القيادات السياسية التي سخرتهم لتحقيق أهدافها وطموحاتها، فكان الشباب يجندون إجبارياً، ويدفعون إلى جبهات قتال مستعرة، يقتلون فيها بإعداد هائلة دون أن يعرفوا أسباب الحرب، ولا يقتنعون بمبرراتها. وقاسى المدنيون الجوع والحرمان والخوف من القصف كما كانت المبالغة في إذلال ألمانيا وإيطاليا دافعا لظهور حركة قومية عنيفة دافعا عن الكرامة الوطنية.

فإيطاليا التي بدأت دولتها الحديثة ملكية دستورية ذات نظام برلماني تعرضت للإهانة على يد الفرنسيين والبريطانيين عندما طالبت بنصيبها من كعكة المستعمرات بعد الحرب باعتبارها شريكاً، كما كانت هزائم الجيش الإيطالي أمام الألماني والنمساوي موجعة، كما تعرضت لأزمة اقتصادية خانقة بعد الحرب أدت لنمو التيارات الاشتراكية والفاشية، فكانت فرصة (موسوليني) القومي الاشتراكي أن يظهر، وبدأ في تكوين حزبه الفاشي القائم على الولاء المطلق للقومية الإيطالية، والوعد بإعادة أمجاد إمبراطوريتها الرومانية، وجعل البحر المتوسط بحيرة إيطالية (مصطلح الفاشية مأخوذ من كلمة لاتينية تعني حزمة من القضبان ذات الأنصال، وكانت رمزاً للقادة البارزين والسلطة في روما القديمة).

وكان الشباب يبحث عن قيادة بينما البرجوازية تبحث عن حزب يتصدى للشيوعيين، ويبحث العمال عن حزب يدعم حقوقهم، بينما أراد المثقفون الانتقام من النخب السياسية التي أثبتت فشلها وإزاحتها، ورغم تورط حزب (موسوليني) في أعمال عنف وإرهاب متعددة؛ فإن الحكومة لم تتصد له؛ لأنه كان يتعدى على الشيوعيين والاشتراكيين من أعدائها، ولكن هذا سرعان ما أدى إلى نهايتها؛ فقد طلب (موسوليني) أن يعين خمس وزراء من أعضاء حزبه، فلما رفضت الحكومة أعلن النفير العام، وطلب من جميع أعضاء حزبه التوجه إلى روما في وقت واحد، والتظاهر بها، وإزاء هذا التهديد ورفض الملك إعلان الأحكام العرفية للتصدي لخطر الفاشيين استقالت الوزارة، ورضخ الملك إلى طلب (موسوليني) الجديد أن يتولى هو رئاسة الوزراء ١٩٢٢م، وسرعان ما حيد الملك وجميع الأحزاب، وانفرد بالسلطة التي لم يخرج منها على قدميه.

وسرعان ما سيطر (موسوليني) وحزبه على الدولة بأسرها من النقابات، إلى البرلمان، إلى الصحافة، إلى الجيش ليكون موسوليني (الدوتشي) القائد الأوحده الذي يجمع ثماني وزارات من أصل ثماني عشرة وزارة بالإضافة لكونه القائد الأعلى للجيش ورئيس الوزراء، وفي إطار سياسته التوسعية شن حرب إبادة على المجاهدين العرب في ليبيا؛ وأعاد سيطرة إيطاليا عليها بعد مذابح مروعة، وفي ١٩٣٦م شن حرباً ضد الحبشة (إثيوبيا) محولاً استعمارها.

وتتشابه التجربتان النازية والفاشية في العديد من الخصائص، فكلاهما نظام شمولي يقوم على حزب واحد، وكلاهما مغرق في القومية المتطرفة، وكلاهما يعتمد أسلوب تجييش القوى الشعبية في تنظيمات نقابية وشبابية، وكلاهما عدائي توسعي يعتمد على العنف والإرهاب في مواجهة خصومه، ويرفع شعارات إمبريالية كإعادة الإمبراطورية الرومانية، وسيادة الجنس الآري العالم، فلم يكن غريباً أن تتوافق القوتان النازية والفاشية، ويتشاركا الحرب والمصير حتى انتهى (هتلر)

منتحرا وجنود الجيش الأحمر على أبواب مقره في برلين (أخذ السوفييت جثته وزوجته معهم في مكان سري، وقاموا بإحراق الجثث والقاء رمادها في نهر ألبه ١٩٧٠م بعدما طلب الألمان تسليمهم الجثث خوفا من أن تصبح مقبرته مزارا للنأزيرين الجدد)، وانتهى (موسوليني) معلقا من رجله في ساحة ميلانو بالطريقة التي كانت تعرض بها جثث الخونة في الإمبراطورية الرومانية التي حاول (موسوليني) إعادة مجدها.

ولم يكن صعود شخصيات مثل (هتلر) و(موسوليني) و(ستالين) إلى قمة السلطة بالأمر المفاجئ أو المستهجن في الثقافة الأوروبية، والتي وان كانت التوجهات الديمقراطية بها قد اكتسبت زحما، وحققت مكاسب كبرى في العديد من البلدان، وعلى العديد من الأصعدة إلا أنها -أوربا- كانت لا تزال تحمل إرثا ثقيلًا من تقدير الملوك والسلوك الإمبريالي؛ ولهذا كان (نابليون) بطلاً أوربيا نموذجيا في نظر الكثيرين يستحق أن يطلق (نيتشه) عليه كلمات الثناء فيقول: «إن فوضوية الثورة الفرنسية وعبثيتها تستحق العناء؛ لأنها أنتجت (نابليون) الذي يتغنى به في كتابه (هكذا تكلم زرادشت) فيقول: «ما أروع منظر نابليون وقد وهب الملايين له أنفسهم لكي يتخذ منهم وسائل لأغراضه، فإذا ما سقط جندي منهم تغنى باسم (نابليون) قبل أن يسلم الروح».

أما الأيديولوجيا الاشتراكية فقد ظهرت لأول مرة في إنجلترا، ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان أتباع (أوين) في إنجلترا و(سان سيمون) في فرنسا يصفون أنفسهم بالاشتراكيين، وقد ظهرت الاشتراكية رد فعل للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الرأسمالية في أوربا القرن التاسع عشر، فبرزت الاشتراكية ناقدة للسوق الحر، وداعية إلى المساواة. ومع ظهور الطبقة العاملة ظهرت أفكار اشتراكية أعمق وأكثر تركيبا، على رأسها أفكار (ماركس) و(إنجلز) حول الحتمية التاريخية، وبحلول الحرب العالمية الأولى انقسم الاشتراكيون إلى ثورين كالبلاشفة الذين اعتنقوا مصطلح الشيوعية، وإصلاحيين وُصفوا أنفسهم بالديمقراطية الاشتراكية، وانتشرت الشيوعية مع صعود الاتحاد السوفيتي في شرق أوربا والصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكامبوديا، بينما انتشرت الأشكال الأكثر اعتدالا من الاشتراكية في الدول النامية كإندونيسيا إلى أن انتكست الاشتراكية بقوة بانهيار الشيوعية في شرق أوربا وسقوط الاتحاد السوفيتي.

يؤمن الاشتراكيون بأن الفرد لا يمكن فصله عن المجتمع، ولا يُنظر إليه ككيان له ماهية ذاتية، وأن الإنسان لا يكون إنسانا إلا بكونه جزءا من المجتمع.

وأساس الأيديولوجيات الاشتراكية هو المساواة، حيث يؤمن الاشتراكيون بالمساواة الاجتماعية، وأن عدم المساواة نتيجة قهر طبقي، وليست أمرا طبيعيا، وإن كانوا يختلفون حول مدى المساواة؛ فبينما ذهب الماركسيون والشيوعيون إلى المساواة المطلقة من خلال إلغاء الملكية الخاصة وجماعية الثروة الإنتاجية ذهب الديمقراطيون الاشتراكيون إلى ترويض الرأسمالية لا إلغاءها، وتقليل الفوارق الطبقة لا محو الطبقة البرجوازية، وتحقيق دولة الرفاهة التي تعيد توزيع الثروة على أسس أكثر عدالة ومساواة في الأعباء الضريبية وفي التمتع بالدعم.

كان الاشتراكيون الأوائل مؤمنين بأن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها إلا بثورة عنيفة، وتنبأ (ماركس) و(إنجلز) بالثورة البروليتارية التي ستنتفض فيها الجماهير الواعية للإطاحة بالراسمالية، وعلى الرغم من أن استيلاء البلاشفة على السلطة بروسيا ١٩١٧م عد انقلاباً أكثر منه ثورة شعبية؛ فإنها كانت النموذج للأجيال اللاحقة من الاشتراكيين الثوريين، فكانت الثورة الصينية والفييتنامية وحروب العصابات في أمريكا اللاتينية، وكان السبب الرئيس وراء الثورة الاشتراكية ما تعرضت له الطبقة العامة من استغلال وقع وقلة الوسائل السلبية للتأثير السياسي، فكان شبح الشيوعية الذي طارد أوروبا دافعا لإعطاء العمال قسطاً أكبر من حقوقهم، ولطبقتهم حق الانتخاب والترشح بإسقاط شرط ملكية العقارات الذي قصر حق الانتخاب على البرجوازيين، وتكوين النقابات بحرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في مقاومة -ناجحة لحد كبير- للمد الشيوعي.

وكان من أثر ذلك أن ظهرت (الفاية) في البرلمان الإنجليزي حاملةً لواء الاشتراكية، والاشتراكية الفاية التي تحمل اسم الجنرال الروماني (فايوس ماكسيموس)، الذي اشتهر بهزيمة الغازي الخيف (هانيبال) بإستراتيجية دفاعية هادئة تقوم على فكرة أن الاشتراكية ستسرب إلى وعي المجتمع بطريقة سلمية وهادئة إن تجنب الصدام من خلال العمل السياسي المنظم في إطار ديمقراطي. وقد أسهم الفايون في تكوين حزب العمال الإنجليزي، وكذلك اعتنق الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الأفكار الفاية، وسرعان ما أصبحت الفاية هي السمة الغالبة على الأحزاب الاشتراكية في غرب أوروبا؛ حيث انتشر الديمقراطية السياسية أدى إلى انتشار موجه تفأؤل جعلت التفكير في الثورة العنيفة بعيداً وخطيراً بلا مبرر؛ فالطبقة العاملة هي الأكثر عدداً، وحصولها على حق الاقتراع يعني وصول الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة حتماً، وتحقيق أهدافها التي هي ذاتها أهداف الطبقة العاملة؛ فترسخ وجودها بالسلطة.

وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تحدث كتصورها المثالي، ولم تحصل الأحزاب الاشتراكية على أغلبية ساحقة في أي دولة؛ فإن قوتها السياسية مكنتها من المشاركة في السلطة بنسبة كبيرة وتحقيق إصلاحات كبرى، وإن كان البعض يعتبرها تقوية للراسمالية بدلاً من محاولة استبدالها، ثم إن الطبقة العاملة والتي كانت الأغلبية الساحقة في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين قد تراجعت مقابل نمو أكبر للبرجوازية الصغيرة، وبدأ ظهور (الأغلبية الراضية) بتعبير (جيه كيه جالبريث)؛ حيث أغلب الناس بغض النظر عن موضعهم الطبقي راضون بالفعل عن حياتهم، وليس لديهم اعتراضات جوهرية على السياسة القائمة تدفعهم للمطالبة بالتغيير، فالعامل الأوربي لم يعد يقاوم الجوع، ويشعر بالاضطهاد والغبن كالسابق، بل غيرت قوانين العمل وظروفه أسلوب حياته بعمق، وتمتع بمزايا مجتمع الوفرة والأمن الاقتصادي.

وفي المقابل سرعان ما تحولت الثورات الاشتراكية إلى حكم الإرهاب بصفة عامة؛ حيث اتخذت التنظيمات اليسارية العنف المسلح وسيلة للتعامل مع السلطة ومعارضها على حد سواء، واستخدمت العنف أداة شرعية للسياسة بإسراف ووحشية.

وجوهر الماركسية هو فلسفة تاريخية تقوم على إيمان راسخ بأن الرأسمالية ستنتهار، وتحل الاشتراكية محلها، ثم يصير ذلك المجتمع شيوعياً نهاية الأمر، باعتبار ذلك مسار التاريخ الحتمي، وادعاء أنها علمية؛ لأنها قائمة على قوانين للتطور الاجتماعي والتاريخي؛ فكانت نظرية المادية التاريخية ترى أن الظروف الاقتصادية هي من تحدد أبعاد الوجود الاجتماعي القانونية والسياسية والثقافية؛ فبحسب (ماركس) ينقسم التاريخ الإنساني إلى أربع مراحل: الشيوعية البدائية؛ حيث الندرة مصدر الصراع، ثم العبودية؛ حيث الصراع بين طبقتي المجتمع السادة والعبيد، ثم الفيودالية؛ حيث الصراع بين ملاك الأراضي والأقنان، ثم الرأسمالية؛ حيث الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا، وأخيراً: تأتي المرحلة النهائية من التاريخ بالتحول إلى الاشتراكية ومن ثم الشيوعية التي تمثل نهاية التاريخ.

وبعيداً عن الفلسفة فقد تحوّلت أفكار الماركسية إلى أمر واقع بقيام الثورة الروسية على يد الحزب البلشفي الذي استولى على السلطة بقيادة (لينين) في انقلاب ١٩١٧م، واتخذ اسم الحزب الشيوعي، وأصبحت الشيوعية السوفيتية هي النمط السائد للأيدولوجيا الشيوعية، وعندما وصل (ستالين) للسلطة ١٩٢٤م كان التحول العنيف الذي حول روسيا لدولة صناعية، واعتماد نمط الزراعة الجماعية بتكلفة ملايين الأرواح الذين قضوا في المجاعة المخيفة وحملات التطهير الوحشية التي لم يسلم منها حتى الحزب الشيوعي ذاته الذي انخفض أعضاؤه إلى النصف، وزج بالملايين في معسكرات العمل القسرية بل وتحولت الشيوعية ذاتها إلى عبادة الزعيم غير المسموح بانتقاده.

فعندما هتف (لينين) في أكتوبر ١٩١٧م: «لقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال» كان موعد روسيا مع ثورة أكثر عمقا وجذرية من أي ثورة سبقتها.

بدأت الثورة بمظاهرة عفوية قامت بها عاملات النسيج في مدينة نيفا، تحوّلت إلى كرقة ثلج عملاقة، وبعد أن قابل جنود كتيبة أمر إطلاق النار على المتظاهرين بتمزيق قائدهم إربا والانضمام إليهم كان سقوط القيصرية مسألة وقت.

كان انهيار القيصرية الروسية مفاجئاً وسريعاً، ودخلت البلاد في حالة سيولة مفاجئة إلى أن دخل (لينين) فاتحاً على متن قطار تغاضي الألمان عن ركوبه له متخفياً، وحول الانتفاضة الشعبية العمياء إلى سلطة بلشفية. كانت المجالس المحلية (السوفيئات) تمتلك السلطة، ولكنها لم تكن تعرف ماذا تفعل بها، ولم يكن (لينين) يملك أي سلطة عندما أعلن «كل السلطة للسوفييت»، ولكنه منحهم الشرعية الثورية، ومنحوه القوة اللازمة للإطاحة بالنظام وصنع جديد؛ ليقفز البلاشفة من تنظيم محدود مكون من بضعة آلاف من المتحمسين في مارس ١٩١٧م إلى ربع مليون عضو في غضون شهور، وكانت الحكومة المؤقتة شكلية، بينما تزداد سيطرة البلاشفة على المدن والجيش.

وكان نجاح البلاشفة العجيب يرجع إلى عبقرية (لينين) العملية التي جعلته يدرك طبيعة اللحظة التاريخية الفارقة، فيحرص على إظهار الحزب البلشفي باعتباره الوحيد الحريص على وحدة

الأراضي الروسية، وكسبه الفلاحين في صفه بجوار قواعد العمالية، وكذلك اجتذاب أعداد كبيرة من الضباط الذين كونوا الجيش الأحمر لاحقاً.

وفي ٢٥ أكتوبر ١٩١٧م استولى البلاشفة على موسكو دون طلقة واحدة في انقلاب علي الحكومة المؤقتة، لم تجد قوة تتصدى له بها ليخرج (لينين) في خطاب قصير ليقول: «سوف تقدم الحكومة فوراً إلى كل البلاد المحاربة مقترحات بهدف تحقيق السلام الديمقراطي والعاقل، وسوف تلغي الملكية الكبرى للعقارات، وتعيد الأراضي إلى الفلاحين، كما سوف تقر الحكومة بتحكم العمال في الإنتاج، وتقسيم المنتجات المصنعة، وستتولى السيطرة على كل البنوك التي ستصبح هكذا حكراً على الدولة».

وفي مارس ١٩١٨م وقّع (لينين) اتفاقية سلام مُحخفة مع ألمانيا تقضي بدفع ٦ مليارات مارك ألماني تعويضاً، وتسليم أسطول البحر الأسود إليهم، والاعتراف باستقلال أوكرانيا وبيلاروسيا ولافتياواستونيا وفنلندا، وتسريح الجيش والأسطول لتخرج روسيا من الحرب في أسرع وقت؛ حيث كانت قناعة (لينين) أن إيقاف الحرب مع ألمانيا سيسرع من قيام الثورة بها، فقبل التنازل عن كل ما أراده المفاوضون الألمان كما كان يرغب في حل الجيش وتسريح المجندين، وإعادة بناء الجيش على أسس أيديولوجية، ولكن هذه الاتفاقية أدت لعواقب وخيمة على روسيا وعلى (لينين) ذاته الذي اتهمه الثوريون الاشتراكيون بالخيانة، وتمردوا عليه، وأطلقت عليه الثورية (فانيا كابلان) الرصاص فأصيب بجروح خطيرة عاناها حتى موته ١٩٢٤م.

وكان التمرد الواسع ضد البلاشفة قد تحول إلى حرب أهلية، ودعم الغرب بقوة مادياً وعسكرياً القوى المناهضة للبلاشفة، فبادروا بإعدام القيصر (نيقولا الثاني) وأسرتة بوحشية في قبو منزل سجنوا به قبل أن تحرق جثامينهم لإخفاء معالمها، وتدفن بقاياهم دون شواهد قبور.

في الوقت ذاته كانت فيه القوات التشيكوسلوفاكية تحتل العديد من المدن الروسية الكبرى في سيبيريا، ودحر الجيش الأبيض من متطوعي القوزاق قوات البلاشفة في الجنوب، واحتل بولندا مدعوماً من فرنسا وأوكرانيا قبل أن تنقلب الأوضاع، وينتصر الجيش الأحمر، ويستعيد أراضي روسيا.

وبنهاية تلك الحرب الأهلية رغم تدخل قوى أجنبية عديدة بها كان قرابة مليوني روسي قد فقدوا حياتهم، وهجر الملايين، وبدأ عهد الإرهاب الأحمر الذي قتلت فيها ميليشيا الشيكا البلشفية قرابة ٢٥٠ ألفاً بلا محاكمة؛ باعتبارهم أعداء الشعب.

وفي عهد (ستالين) الطويل الدامي استمر الحكم بالإرهاب، وسادت عبادة الدولة والزعيم الاتحاد السوفيتي، الذي أصبح قوة عظيمة على حساب الملايين الذين فقدوا أرواحهم وحررياتهم لتحقيق مجد الإمبراطورية السوفيتية التي استبدلت الشيوعية بالمسيحية، وأصبح (ماركس) مسيحها، وبيانه الشيوعي الإنجيل الجديد، واستبدلت ديكتاتورية البروليتاريا حكم الملوك المطلق الذي كان

(ستالين) نموذج الصارخ، فكان (ستالين) ليس مجرد الحاكم المطلق، وإنما الوالد، والآخر الكبير، والزعيم الملهم الواجب الطاعة العمياء.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وويلاتها كان العالم قد تغير؛ فقد سقطت التجربتان النازية والفاشية مخلفة وراءها جثث الملايين من الضحايا وبلاذاً مدمرة، وسقطت الشمولية اليابانية، وحتى بريطانيا خرجت من الحرب مفلسة، وأصبح حفاظها على مستعمراتها أمراً صعباً؛ فخرجت من تحت نير احتلالها العديد من الشعوب. والدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب أقوى مما دخلتها هي أمريكا التي توجتها الحرب أقوى دولة في العالم عسكرياً واقتصادياً تهيمن على السياسة والاقتصاديين العالميين حتى قرب نهاية القرن العشرين لتحمل لواء الغرب، وتدافع عن قيم الديمقراطية الغربية والليبرالية (بالطريقة الأمريكية) مقابل الاتحاد السوفيتي الذي سرعان ما لحق بها رغم خسائره المهولة في الحرب، وحمل راية الاشتراكية ليستمر صراعهما الساخن والبارد المباشر وغير المباشر على كل الأصعدة لعقود طويلة.

في ١٩٨٩م كان موت الماركسية يلوح في الأفق؛ فخرج الطلبة الصينيون في بكين يطالبون بالديمقراطية، وسقط حائط برلين، وبحلول ١٩٩١م كان الاتحاد السوفيتي قد أصبح شيئاً من الماضي، ورغم ذلك فتأثير الاشتراكية العالمي الواسع لا ينكر من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية التي أصبحت مطلباً ملحا يؤرق مضاجع الطغاة في كل مكان في العالم.

كان القرن العشرون عصر الأيديولوجيا بامتياز؛ ففيه صعدت المعتقدات الأيديولوجية بأنواعها ونضجت وتعددت تجاربها المعتدلة والمتطرفة بين القومية والاشتراكية والليبرالية.

فقد بدأ القرن بمكاسب ليبرالية واضحة بعد ثورات عنيفة عمّت العالم في القرن السابق، وارتفع عدد الأنظمة البرلمانية والدستورية، وحظيت الحريات الشخصية بقسط كبير من التقدم في العديد من البلدان، ثم صعدت القومية فأشعلت الحروب بحثاً عن الاستقلال والمجد الوطني، فأسقطت إمبراطوريات، وأنشأت دولاً جديدة من العدم؛ ثم تطرفت في تجاربها النازية والفاشية التي أصبحت نموذجاً لما يجب الحذر منه، وسقطت لتفسح الطريق للصراع بين النموذجين الليبرالي الرأسمالي والاشتراكي الشمولي لقرب نهاية القرن؛ حيث توهم البعض أن التاريخ انتهى بانتصار الليبرالية الغربية قبل أن يرغمهم الواقع المتغير باستمرار على إعادة النظر.

علّمنا القرن العشرون عصر الأيديولوجيا الكثير من الدروس، ولعل أهمها أن طريق الديمقراطية وعمر وصعب، وممارستها خطيرة على الدولة والمجتمع لكن طريق الاستبداد أكثر وعورة، وخطره أعظم.

دين الإنسانية

«إن الثقافة الأخلاقية دينية لأصحاب العقلية الدينية، وهي أخلاقية لحسب لمن لا يمتلكون تلك العقلية».

فيلكس أدلر ١٨٧٦م.

«إن المجتمع الوحيد الذي يستحق الاكتراث هو ذلك المجتمع الذي يفسح لأكثرية الناس أعظم مقدار ممكن من السعادة بأقل مقدار ممكن من الألم».

ديموقريطس ٣٧٠ ق.م.

عندما سقطت سلطة الكنيسة الغربية على المجتمعات في عصر التنوير الأوروبي صعدت التيارات الإلحادية بقوة؛ حيث شهد القرن التاسع عشر نهاية محاكم التفتيش، عندما أصبح عدد المجاهرين بإلحادهم أو رفضهم للدين الرسمي أكبر من إمكانية قتلهم فأعدم آخر ضحية لمحاكم التفتيش في إسبانيا ١٨٢٦م المدرس (كايتانو ريول) لمزاعم تدريسه أفكارا ربوبية، وكان (جي جيه هولوك) آخر شخص يسجن في بريطانيا بتهمة الإلحاد ١٨٤٢م.

ولكن عندما ارتفعت موجة الإلحاد نتيجة قناعة التيار الفكري العام بالغرب أن الدين هو سبب التزمّت والتعصب والإشكالات الاجتماعية المتعددة بعد قرون من الحروب الدينية والتعصب الممقوت حملت معها ما لم يكن في الحسبان من ذبوع للعدمية وانهايار أخلاقي، ومع صعود الدروينية الاجتماعية انهارت قيمة الإنسان، وتحول لكم بيولوجي، وتحولت الرحمة ومساعدة الضعفاء إلى مثار سخرية باعتبار تعارضهما مع الانتخاب الطبيعي الذي يقوم على مبدأ البقاء للأقوى والأصلح، فلم تكن مصادفة أن يسمى الرئيس الأمريكي (ادمز) إيادة البيض للهنود الحمر ب(قانون الطبيعة). وباسم العلم جرت الإيادات العرقية للأعراق الأدنى تطورا، ومن هم زائدون على حاجة المجتمع، ويعرفلون تطوره، أباد النازيون والشيوعيون والفاشيون ملايين البشر؛ لأنهم ينتمون إلى عرق أو طبقة أو دين أو أيديولوجية، وأجبروا على العمل حتى الموت في معسكرات الاعتقال، وشاع التعقيم الإجباري، واستعملت مجتمعات بكاملها ككفئران تجارب للأدوية والأسلحة، وصعدت العنصرية والشوفونية لحدود لا عقلانية حتى قتل نظايم (بول بوت) في كمبوديا كل من كان يرتدي نظارة طبية؛ وذلك كله في سبيل تحقيق التقدم، وتحقيق غايات الإنسان الأسمى.

حيث تراجع دور الدين في أوروبا لصالح الأيديولوجيات المتعددة، ولكن هذا التراجع أفسح الطريق للأيديولوجيات الفاشية الشمولية التي أسقطت العالم في حروب ضروس أبادت الملايين، وأنتجت موجة الإلحاد و(اللا أدرية) موجة من النسبية الأخلاقية، وصعود لفلسفة القوة، فكانت

الكيانات البديلة للدين تتمثل في الدولة والحركات الشيوعية والنازية والفاشية بتعددتها تحمل أشكالاً من عبادة الرموز ودوجماتية قاطعة لا تقبل النقاش لأفكارها؛ وهي بدورها استندت إلى فكرة عدم وجود قانون أخلاقي كلي طبيعي ذي مصدر إلهي، وإنما مصدر الأخلاق هو الإنسان، وعليه فيمكن للإنسان أن يحدد ما هو أخلاقي من عدمه بحسب رؤيته الخاصة.

فكما عبر (هتلر) عن ذلك عن ذلك التوجه بوضوح: «ليس بفضل مبادئ الإنسانية يستطيع الإنسان أن يبقى في درجة أسمى من عالم الحيوان، وإنما فقط بالصراع الأكثر شراسة».

فن ضمن الإشكالات الكبرى التي تواجه الإلحاد الإشكالية الأخلاقية؛ فدون أديان تبدو لإخلاق فكرة غير متماسكة وغير عقلانية؛ إن لم يكن هناك بعث بعد الموت وثواب وعقاب أخروي فلماذا أكون خيراً والأخلاق ليست مربحة بل هي عادة ما تضر صاحبها، ولا يوجد برهان عقلي يدعمها؟! فكما يقول (ديفيد هيوم): «لا ينافي العقل أنني أفضل تدمير العالم بأسره على أن نتحدث إصبعي»؛ فالمعتقدات الأخلاقية غير قابلة للتبرير بالاحتكام إلى العقل أو الخبرة.

وكان هذا الجنون باعثاً للدين الذي وجد فيه الناس ملاذاً من ضياع العدمية وتوحش المادية، وذاعت نظرية رأس المال الأخلاقي؛ والتي مؤداها أن أخلاق الملحد سببها التراث الأخلاقي لمجتمعاتهم وثقافتهم الدينية السائدة، بينما إن قام المجتمع الملحد تماماً فيستحيل أن يعرف الأخلاق، وسينهار المجتمع بالتبعية سريعاً، ولكن اليوم تبرز (الإنسانية) لتقدم نفسها بديلاً عن الدين.

ولكن الإنسانية تقدم نفسها باعتبارها الحل للإشكالية الأخلاقية للإلحاد بالإعلان عن إمكانية وجود الأخلاق والحياة الأخلاقية القائمة على التعاون والتراحم بين الناس ليكون لحياتنا معنى وقيمة في إطار مجتمع ديمقراطي مفتوح يسعى لمنح مواطنيه فرصة الوصول لأقصى طموح لهم، وتحقيق أكبر قدر من النفع من حياتهم دون الاعتراف بوجود خالق يحدد معايير أخلاقية عليا أو مبدأ ثواب وعقاب أخروي؛ لذا فالإنسانيون إما ملحدون أو على الأقل لأدريين.

والإنسانية ليست مفهوماً جديداً أو فلسفة عصرية بل تجد جذورها في الماضي السحيق.

فقبل الميلاد بستة قرون ظهرت بالهند مدرسة كارفاكا الفلسفية المادية الملحدة التي قامت على إنكار وجود الآلهة، ووجوب أن نسعى نحو تحقيق السعادة في حياتنا لأقصى حد؛ لأنه لا توجد حياة أخرى، كما هيمنت على الصين قبل ميلاد المسيح بخمسة قرون أفكار كونفوشيوس التي تسلم بوجود آلهة، ولكنها تحدد معيار الأخلاق بقاعدة كونفوشيوس الذهبية «عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك؛ حسبك هذا القانون». وتلك القاعدة التي تنتشر في أوساط اللادينيين نجدتها تتكرر في أقول المسيح ومحمد عليهما السلام.

كما عرف الإغريق فكرة النسبية، وأنه لا توجد حقيقة مطلقة، وأن اعتقادي أن شيئاً ما حقيقي ككون برلين عاصمة فرنسا يجعل هذا حقيقة بالنسبة لي فقط، بينما اعتقاد الآخرين أن باريس

هي العاصمة يجعلها حقيقة لهم، ولكن الإنسانون بصفة عامة يعارضون فكرة نسبية الأخلاق القائمة على أن كون شيء ما أخلاقي أم لا يعود إلى رؤية الفرد والمجتمع فقط.

ويعطي الإنسانون تقديراً كبيراً لأفكار الفيلسوف الإغريقي (إبيقور) الذي ألقي جانباً الأسئلة الميتافيزيقية، وأعلن أنه لا يهتم بوجود الآلهة من عدمها أو معنى وجوده هو شخصياً، وأن المعيار الوحيد لتمييز الخير من الشر هو اللذة أو الألم الناتج عنهما، وأن سعينا يجب أن يكون لتحصيل السعادة دون الانشغال بما هو فوق الطبيعة، ولا يدعو (إبيقور) للحياة الماجنة القائمة على تحصيل اللذة من خلال الشر والعريضة، وإنما حذر من الإفراط والإسراف في إشباع الرغبات، وإن كان هذا في ظل عدم وجود معيار أو محاذير واضحة يبدو تحذيراً غير منتج.

أما في الفلسفة الحديثة فتجد الإنسانية أساسها الفكري في مؤلفات فلاسفة القرن التاسع عشر خاصة في نظرية النفعية لـ (جيرمي بنتام)؛ حيث حدد الخير الأخلاقي من منطلق السعادة، وبحسب (بنتام) فإن أساس الأخلاقي والتشريع هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من الناس، حيث يحكم على الشيء أخلاقياً بناءً على نفعيته؛ حيث تخفيف المعاناة وتحقيق المكاسب للناس مطلب أخلاقي دون الحاجة إلى تبرير ديني لذلك.

وهكذا فإن الإنسانية تقوم على فكرة أن الدين لم يخلق الأخلاق، وإنما قننها ونظمها؛ فالدين في نظرهم اختراع بشري خلقته الضرورة في فترة تاريخية معينة من عمر البشرية لتنظيم المجتمعات وتهذيبها والسيطرة عليها، ثم انقضت الحاجة إليه، واستغنى الإنسان عنه بعقله وتنظيمه للمجتمع على أساس القانون.

وشهد القرن التاسع عشر بداية ظهور الجمعيات الأخلاقية غير الدينية في أمريكا وأوروبا، وفرت إطاراً للعمل الخيري والنقاش الاجتماعي والفكري خارج المؤسسات الدينية. وفي ١٨٩٦م تجمعت تلك الجمعيات لتكون الرابطة الإنسانية البريطانية، وفي ١٩٥٢م ظهر الاتحاد الأخلاقي الأمريكي ثم نظموا الاتحاد الإنساني والأخلاقي الدولي الجهة التي تمثل الحركة الإنسانية العالمية التي جمعت العديد من مفكري القرن العشرين الأبرز كـ (برتراند راسل) و(بيتر سنجر)، وبنهاية القرن العشرين أظهرت إحصائية أن ٣٦% من البريطانيين يعتقدون قيم الإنسانية.

فما هي تلك القيم؟

يمكننا تلخيص الرؤية الإنسانية في النقاط الآتية:

- يرفض الإنسانون ربط الأخلاق بوجود الله، وفي المقابل يؤكدون وجوب وأهمية وجود القيمة الأخلاقية في الحياة، ويؤسسونها على الطبيعة الفعلية للبشر الاجتماعيين بفطرتهم، وما يساعدهم على الأزدهار من تعاون وتواد؛ مما ينتج حزمة من المبادئ الأخلاقية الراسخة التي يتفق عليها الجنس البشري بأكمله كالصدق والرحمة وإعانة المحتاجين والتسامح وعدم إيذاء الآخرين أو العدوان عليهم.

- يعارض الإنسانيون تدخل الدولة في عقائد مواطنيها، سواء بفرض عقيدة دينية معينة أو بفرض الإلحاد، فبرغم أنهم يرون الأديان كافة زائفة، وربما أيضا خطرة وشريرة يرفضون قيام الأنظمة الإلحادية باجتثاث الدين وقمع المتدينين، وفي المقابل يرفضون قيام الدولة بدعم دين بذاته فيعارضون القوانين البريطانية التي تقدم دعما للمدارس المسيحية، و(كوتة) الكنيسة البرلمانية؛ حيث يخصص ٢٦ مقعدا في مجلس اللوردات للأساقفة.
- الأخلاق عند الإنسانيون مسئولية فردية؛ فالإنسان مستقل في إصدار الأحكام الأخلاقية، وليس له أن يترك هذا الحق إلى هيئة دينية أو علمانية تصدر هذه الأحكام نيابة عنه وان كان يحتاج إلى تربية أخلاقية تزوده بالمهارات اللازمة لإصدار الأحكام الأخلاقية الصائبة (أرى في هذا تناقضا واضحا).

- تؤيد الإنسانية حرية الفكر والتعبير، ووجود مجتمع منفتح، وتدعم أشكال التعليم الأخلاقي التي تؤكد على استقلال الإنسان الأخلاقي، وأهمية التفكير النقدي المستقل بعيدا عن المناهج العقائدية، معولين على دور العقل في إصدار الأحكام الأخلاقية، فمن ناحية نستطيع أن نحدد قيمة الشيء الأخلاقية من خلال نفعيته المثبتة علميا، ومن ناحية أخرى تحد العقلانية من غلواء الفردية في تقييم أخلاقية الأشياء والتي تنتمي بالنسبة الأخلاقية؛ حيث يقرر كل فرد ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي بعشوائية تامة وبلا معايير.
- يرفض الإنسانيون الرؤية المادية البيولوجية للإنسان والداروينية الاجتماعية، ويؤكدون قيمته السامية عن غيره من الكائنات، ويعلون من قيمة حقوق الإنسان، ويدافعون عنها بشراسة، فعلى سبيل المثال يدافع الإنسانيون عن المثليين مستندين إلى حقوق الإنسان، بينما المثلية وكل أنواع الشذوذ مدانة أخلاقيا، ليس فقط بين الأديان، ولكن من الدروينية أيضا؛ فهي لا تعدو كونها خلافا هرمونيا أو مرضا نفسيا، خرقا لناموس الطبيعة يفسد الغاية الأساسية من وجود الإنسان؛ وهي التكاثر، وانتقال جيناته لجيل جديد، ولكن الإنسانيون يرفضون وجهتي النظر في موقف لا يمكن وصفه إلا بالدوجماتي العقائدي؛ فلا يوجد له مبرر عقلائي كاف (يظهر أثر هذا الفكر بقوة في تحول الموقف العام الأمريكي من القبول بزواج المثليين مثلا؛ حيث تحول هذا الموقف من الرفض القاطع في الخمسينيات إلى قبول أكثر من ٧٠٪ بهذا في ٢٠١٧م بتأثير الفكر الإنساني وتأثيره القوي في الإعلام متضافرا مع منظمات المثليين شديدة النشاط والفاعلية).

كما يلاحظ أن تراجع السياسات الاقتصادية النيوليبرالية القائمة على تخلي الدولة عن دعم الفقراء والفئات الأكثر احتياجا لصالح دعم السوق وزيادة الإنفاق الاستثماري لمواجهة البطالة والكساد يرجع بدرجة كبيرة إلى وصم هذه السياسات بأنها لا أخلاقية ولا إنسانية. وكان رفض الإنسانيين لها ودعائهم المضادة لها أحد العوامل المهمة في توجيه الناخبين، فلم تلق قبولا في أية دولة ديمقراطية، وانحصر حقل تجاربها في الدول النامية فأدى إلى كوارث اقتصادية ومأس إنسانية تجعل مكاسبها الاقتصادية هامشية بإزاء خسائرها الهائلة.

ولهذه المبادئ يحظى تيار الإنسانية بتأييد واسع من الحكومات الديمقراطية العلمانية؛ فهو متطابق تماماً مع الحداثة الغربية، يقوم بوظيفة مهمة في سد النقص في البنيان الأخلاقي المجتمعي، فيسهم بقوة في تماسكه، ويصدر القيم والحداثة الغربية إلى الخارج معظماً من سيادة ثقافة الغرب وقوته الناعمة.

وخطت الإنسانية خطوة واسعة لتقترب من كونها ديانة أكثر منها رؤية فلسفية للحياة يظهر الطقوس الإنسانية، ففي عام ٢٠٠٧م فقط نظمت الرابطة البريطانية الإنسانية أكثر من ٧ آلاف جنازة، و٧٠% من الزيجات في بريطانيا زيجات مدنية تشهد نسبة معتبرة؛ منها طقوس إنسانية تنصب على التعبير عن حب الشريكين والتزامهما برعاية بعضهما، وليس إبرام عقد تحده الدولة أو مؤسسة دينية، وهناك أعياد إنسانية متعددة كاليوم الإنساني العالمي ٢١ يونيو، ويوم داروين ١٢ فبراير، ويوم حقوق الإنسان ١٠ ديسمبر. أما الاحتفالات الإنسانية لإطلاق الأسماء على الأطفال فتقوم على السماح للأبوين والأهل والأصدقاء بالتعبير عن حُبهم واستعدادهم لمساعدة الإنسان الجديد أيًا كانت اختياراته في الحياة (16).

وعليه فالإنسانية تحتوي مقومات الديانة الأساسية العقيدة والمنظومة الأخلاقية والطقوس والهياكل المعترف بها والتي تحدد موقفها من القضايا المختلفة.

وان كانت الإنسانية تجد صدى واسعاً في الغرب، حيث تتوافق مع أفكاره السائدة، ولا تصادم لا مع الدولة ولا المجتمع، ولا حتى المؤسسات الدينية رغم حصارها الدين في مساحة الاعتقاد الشخصي. (أو بالأحرى الخطأ الشخصي الواقع في دائرة التسامح ما دام شخصياً، وبلا تأثير خارجي؛ حيث يرون من يعتقد ديانة مثل من يعتقد في وجود الجنيات كلاهما يؤمن بخرافات، فإن كان من حقه أن يعتقد ما يشاء إلا أنه لا يحق له محاولة تغيير شيء في المجتمع بناءً على هذه الاعتقادات)، إلا أن أفكارها تجد صدى أيضاً في الشرق العربي الإسلامي المتصدع فكراً وثقافة، والمهياً لقبول أي شيء.

وقد انعكست رؤية الإنسانية على رؤيتهم للعلمانية؛ فهي تعني عندهم حماية الدولة للحريات الإنسانية؛ ولذا فهي تأخذ موقفاً محايداً، فيما يتعلق بالدين، فلا تضطهد المتدينين، أو تحاول فرض الإلحاد عليهم كنماذج علمانية متعددة؛ فهذا لا يصفون روسيا (ستالين) أو الصين (ماو) بأنهم دول علمانية بل على الدولة العلمانية منع الإساءة إلى المتدينين والتحيز ضدهم بغض النظر عن الأديان التي يعتنقونها ما داموا يمارسونها في نطاق حرياتهم الفردية، ولا يحاولون تعميمها على المجتمع.

فمن أين أت أخلاق الإنسانية؟

تعرف الإنسانية نفسها بأنها عقيدة وطريقة للحياة تتركز حول الإنسان وقيمه كلسفة ترفض ما فوق الطبيعة، وتعتبر الإنسان موضوعاً طبيعياً، تؤكد على الكرامة الإنسانية وقدرة الإنسان على تحقيق ذاته من خلال العقل والمنهج العلمي التجريبي وتحدد (بدرجة من الوضوح) ما هو الصواب والخطأ الأخلاقي، فما مصدر هذه الأخلاقيات؟

ربما تكون لهذه الأخلاقيات أسس دينية؛ ذلك أن المسيحية مثلت الثقافة السائدة في أوروبا قروناً طويلة؛ ولهذا نجد مؤيدي العبودية ومعارضها مثلاً استندوا إلى الحجج والقيم المسيحية، وكذلك الحال في حقوق المرأة والانتخاب، وكل مسألة جوهرية نجد الثقافة الدينية حاضرة إما بذاتها أو بتأثيرها العميق في الخيال الشعبي الذي يستند إلى القيم الدينية في كثير من الأحيان لتفسير أو تبرير سلوكه، ومع الوقت يتحول هذا السلوك إلى عرف راسخ، وإلي قيم شبه بديهية للجميع، ولكن أغلب الإنسانيين يرفضون ذلك التفسير.

وينتقد العديد من الإنسانيين باعتبار أن مذهبهم يقوم على النسبية الأخلاقية، ولكنهم ينفون هذا الاتهام الخطير الذي ارتبط بحقيقة أن العديد من الإنسانيين ملحدون، بينما كما يقول (جون لوك): «لا يمكن التسامح مع الذين ينكرون وجود الله؛ فالوعد والعهد والقسم التي هي روابط المجتمع البشري ليس لها قيمة بالنسبة إلى الملحد، هذا كله يذوب في ظل وجود فكرة أنه لا إله».

فبينما يُظهر الإنسانيون صلابة في مواقفهم الأخلاقية يعجزون عن تبرير هذه المواقف من حيث مصدرها، فإما أن يسوغوا مواقفهم الأخلاقية على أسس برجماتية نفعية، فتفقد القيم الأخلاقية معناها وقيمتها أو يقعوا في تقرير نسبيتها، وأن الأخلاق نتاج تطور المجتمعات مما يفقدها قيمتها المطلقة، فلا يكون لصلابة مواقفهم معنى في ظل نسبية الأخلاق، أو يعترفون بوجود مصدر أعلى يمثل معيارية الأخلاق؛ وهذا يدل على وجود الخالق عز وجل في المحصلة النهائية.

وبينما تُعدُّ نظرية التطور مسألة جوهرية في الفكر الإنساني؛ حيث كون الإنسان نتج من التطور يقف الإنسانيون موقف الرفض من الداروينية الاجتماعية التي أدت لاعتبار الإنسان مجرد بهيمة من البهائم، ولا اعتبار لما يسمى بالإنسانية مطلقاً؛ فهي مجرد حلقة في سلسلة التطور اللانهائية، ومن العبث الوقوف عندها والقول بأن الإنسان بصورته الحالية هو صاحب ميزة ما عن سائر الكائنات، ولا حقوق إنسانية عامة. والقول بالمساواة بين الناس محض سخيف كما يعبر (نيتشه) بقوله: «أن المساواة هي كذبة مفتعلة من قبل بشر وضيعة، الذين يرتبون أنفسهم في قطعان للتغلب على أولئك الذين هم متفوقون بشكل طبيعي عليهم».

ويقيم الأخلاق إلى أخلاق سادة وأخلاق عبيد، فيعتبر المسيحية التي تطورت بعد المسيح تعبيراً عن أخلاق العبيد، وتؤدي إلى فساد الصنف البشري وانحطاطة باسم الرحمة والتعاطف مع الضعفاء بدلاً من اجتثاثهم، وترك الفرصة للأقوياء للنمو والسيطرة، ودفع الجنس البشري للأمام؛ وهذه هي الأفكار النازية حرفياً، حيث اعتقد النازيون بتفوقهم

الجنسي على سائر البشر، وأن ذلك التفوق يمنح الحق الأخلاقي والطبيعي في سيادة العلم. ولم يكن غريباً أن يبادر النازيون بقتل المعاقين، وارتكاب جرائم التطهير العرقي في الأجناس الأقل نقاءً بأريحية تامة.

والأساس الثاني للإنسانية هو العلموية التي تعتمد العلم التجريبي أساساً لمعرفة الحقيقة، والعلم التجريبي بطبيعته نسبي، قائم على القابلية للدحض، فإلا لا يمكن دحضه لا يمكن إثباته، وهذا المبدأ الذي صاغه (كارل بوبر)، وجعله فارقاً بين العلم وغيره لا يمكن تطبيقه بحال على الأخلاقيات.

فهناك مغالطة واضحة عندما يقول الإنسانون إنهم يتسامحون مع جميع العقائد، إلا أن الإنسانية فلسفة ذات طبيعة دوجماتية تقدم أفكارها على أنها حقائق قاطعة غير قابلة للنقاش.

ولهذا تُسمى الإنسانية ديناً؛ لأنها تحمل الطبيعة الدوجماتية للعقائد الدينية التي تقبل أو ترفض بالكلية، ولكن لا تقبل النقاش أو التجزئة.

يدعي مؤيدو مذهب الإنسانية اليوم أنه الحل النهائي، ويمثل مرجعية حقيقية تحقق السلام بالمجتمعات، وإن كنت لا أنكر نفع هذا المذهب في حل جانب معتبر من إشكالات المجتمعات الغربية، وأنه يمثل حلقة مهمة من حلقات تطورها إلا أن الإدعاء بأنه حل سحري للجميع وليس فقط في الإطار الغربي يبدو مبالغة كبيرة، وإن تأثر به العديد من أبناء الشرق.

<https://en.wikipedia.org/wiki/Humanism> (16)

أن تأتي متأخراً..

كما مثل الشرق الإسلامي تحدياً حضارياً دفع الغرب إلى النهوض لمواجهته، فكذلك كان صعود الغرب تحدياً للعالم بأسره الذي وجد نفسه في مواجهة الطموحات الإمبريالية الغربية، واضطر لمجاراة الغرب في معايير وأساليبه الحديثة.

وقد تعدد القادمون من الخلف في محاولة اللحاق بالغرب وتحقيق الحداثة القائمة على التصنيع، وتعظيم القوة العسكرية والاقتصادية، وتطوير هياكل مؤسسات الدول، وتعددت أساليب محاولة اللحاق بتعدد المحاولين ما بين الاقتداء بالغرب ومحاكاته ومحاولة تحقيق النهضة بما يلائم خصوصية المجتمع وثقافته المغايرة.

وان كان متعذراً أن نسرد كل المحاولات من الشرق والغرب مثل: تجربة محمد علي في مصر، والتجربة التركية، والتجارب الاشتراكية والماركسية في الصين والاتحاد السوفيتي، إلا أننا نستطيع أن ننظر للتجربة اليابانية كمثال توضيحي كافٍ.

حقّق اليابانيون والألمان نهضة بلادهم بعد خرابهما في الحرب العالمية الثانية؛ لأنهم شعوب راقية مجدة تقدس العمل، وتضحّي من أجل رفعة بلادها وتقدمها.

لا تحتاج إلى كثير من الذكاء لتدرك أن لهذه العبارة وأمثالها - مما يتردد على ألسنة الناس - أثراً طبيعياً في الخطاب الإعلامي الرسمي الذي يصر على الخط من الشعوب ووصفها بالكسل، وعدم تحمل المسؤولية، وقلة الضمير والوازع الديني، وان سوء أوضاعهم نتيجة طبيعية لفشلهم وغباوتهم وتكاثرهم كالآرانب إلخ... رفعا للخرج عن القادة الذين بطبيعتهم لا يخطئون، ولا يقصرون.

وغني عن البيان القول بأن النجاح الذي هو أمر نسبي في ذاته ومقوماته تتداخل في تحقيقه عوامل متعددة، وليس قدراً مقدوراً؛ فهو أمر قابل للدراسة والتمحيص، ومن ثم المحاكاة والتكرار، فدعنا نحاول أن نضرب هنا مثلاً برحلة قصيرة إلى تاريخ كوكب اليابان الشقيق.

في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تخرج من ظلام العصور الوسطى، وتستكشف العالم كان الأرخبيل الياباني يكرس عزلته الجغرافية بقرارات سياسية منعت دخول جميع الأجانب إلى أراضيها، وحظر حتى على اليابانيين الخروج من اليابان أو عودتهم إليها إن كانوا خرجوا قبل قرارات العزلة التي صدرت في منتصف القرن السابع عشر؛ للحيلولة دون انتشار المسيحية والأفكار الغربية، دفاعاً عن عقيدة (الشنطو) (الشنطو ديانة غير معروفة المؤسس، وليس لها نصوص أصلية، بل أساطير حول نشأة اليابان والعائلة الإمبراطورية المقدسة، وتتعدد بها الآلهة، أهمهم إزاناغي الذي خلق الجزر اليابانية وأجداد اليابانيين، وألهة الحظ السبعة، وجيموتينو، وهو كائن نصف إله، نزل من السماء وسلالته هي التي حكمت اليابان ٢٦٠٠ عام من خلال

الاباطرة المقدسين وهي ديانة قومية عرقية، لا يبشر بها اليابانيون غيرهم وقائمة على الطقوس أكثر من المبادئ الأخلاقية، وتقوم على تقديس الأرواح) والنظام السياسي القائم.

والنظام القائم في اليابان لقرون طويلة كان طبقية الشوجونية الصارمة، حيث الشوجون هو القائد العسكري والإداري الأعلى للبلاد بتفويض من الإمبراطور المقدس سليل آلهة الشمس بحسب معتقداتهم، وقد توارثت أسرة (طوكوجاوا) منصب الشوجون لمدة تزيد عن القرنين ونصف القرن، وتكونت الطبقة الأرستقراطية من المقاتلين النبلاء (الساموراي)، ورغم تحول معظمهم إلى العمل الإداري المدني؛ فإن حق امتشاق السيوف ظل مقصورا عليهم، وشاركهم الإقطاعيون الزراعيون (الدايميو) الطبقة والامتيازات، بينما ظل سائر الشعب الياباني في حالة عبودية قابع في ظلام داس في عزله الإجبارية.

لكن هذه العزلة تحطمت في عام ١٨٥٣م، حيث فوجئ (الشوجون) بأسطول أمريكي بقيادة القبطان (ماثيو بيرري) يحمل رسالة من الرئيس الأمريكي تطالب بالسماح للسفن الأمريكية بالتزود بالماء والمؤن من الموانئ اليابانية، وفتح البلاد أمام العلاقات التجارية كغيرها من الدول، وعلى الرغم من رفض (الشوجون) و(الساموراي) لهذه المطالب؛ فإنهم اضطروا للرضوخ، وقد أدركوا أن سيوفهم لا تفعل الكثير مقارنة بمدافع البوارج الحربية، خاصة وقد شهدوا على إذلال إمبراطورية الصين في حرب الأفيون منذ سنوات قليلة.

وكان تأثير مظاهرة القبطان (ماثيو) البحرية هائلاً، فلم تفتح أبواب الموانئ اليابانية أمام التجار الأمريكيين والروس والأوروبيين فقط بل سقط نظام الشوجونية نفسه بإعلان (الشوجون) استقالته وتسليم السلطة كاملة إلى الإمبراطور الشاب (موتسوهيتو)، الذي نقل الحكومة إلى مدينة طوكيو لتصبح عاصمة لليابان التي دخلت عصراً جديداً ١٨٦٩م.

وقد عرف عصر الإمبراطور (موتسوهيتو) بعصر الميجي؛ أي الحكم المستنير، حيث شهدت اليابان في عصره الذي امتد ٤٥ عاماً كاملاً نهضتها الأولى، فكانت الخطوات الأولى للإمبراطور بعد القضاء على محاولات التمرد لإحياء نظام الشوجونية هي القضاء على الإقطاع، وإرغام رجال الديمو على التنازل عن إقطاعياتهم مقابل تعويضات مالية؛ لتصبح جميع الأراضي مملوكة للدولة -مئلاً فعل محمد علي مع المماليك والملتزمين في مصر، وإن كانت أغلب الأراضي قد تركزت لاحقاً بيد كبار الملاك بإعادة شرائها من الدولة- وسرعان ما بدأ تحول الأفكار الإصلاحيّة التي كانت في ذهن الإمبراطور ومستشاريه إلى حقائق، فأنشأ مجلس الدولة الذي ضم ثلاث غرف تنفيذية تحتوي الحكومة وتشريعية واستشارية، وتطورت القوانين والمحاكم لتظهر للنور دولة القانون في اليابان.

لكن الأثر الأعمق والأكبر كان في الجانب الاجتماعي، حيث كان التقسيم الطبقي يجعل الأمراء ورجال الدولة في القمة، ثم (الساموراي)، وأخيراً العامة الذين وفرت لهم البيروقراطية

ونشأة دولة القانون الفرصة في تغيير وضعهم الاجتماعي، وأصبح يمكنهم -لاول مرة- الانتقال إلى طبقة أعلى من خلال التعلم والجد في العمل وليس بناءً على الوراثة.

وتدريجياً بدأت طبقة الساموراي في الانحصار، وبدأ العامة في اكتساب حقوق مقابل فقدان الساموراي لمميزات؛ ففي البداية منع الساموراي من قتل العیامة خارج نطاق القانون، وعندما نظم الجيش الحديث فقد صغار الساموراي كل امتياز لهم رتبته الوراثة، ومنعوا من حمل السلاح، وفي خلال جيلين كانوا قد اندمجوا مع العامة، وذابوا في نسيج المجتمع الذي تغير مدفوعاً برغبة قياداته السياسية في تحديثه وتطويره، تفادياً للوقوع في مصيدة التبعية والاستعباد الذي فرضته القوى الغربية على العديد من الدول الآسيوية حولهم.

واعتمدت الحكومة اليابانية على استخدام الخبراء الأوربيين والأمريكيين، وتنفيذ خططهم التنموية لتحديث البلاد، وكان على رأس الأولويات إقامة نظام تعليم حديث، فأعلنت الحكومة إجبارية التعليم الأساسي وتعميمه ١٨٧٢م، ثم افتتحت جامعة طوكيو ١٨٧٧م لتقفز اليابان قفزة ضخمة في اتجاه نهضتها.

وتضافرت جهود الآلاف من الخبراء الأجانب واليابانيين الذين بعثتهم حكومتهم لدراسة التكنولوجيا ونقلها بداية من بعثة إيوكورا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر في تحقيق قفزة في الصناعة والمواصلات والاتصالات، وفي خلال عقدين فقط تحول اليابان من بلد متخلف يعيش على زراعة الأرز وصيد الأسماك إلى دولة صناعية ناشئة وقوة صاعدة لا يستهان بها.

إلا أن القدرات العسكرية سرعان ما استحوذت على القدر الأكبر من التطوير ومخصصات التنمية، فبالإضافة إلى سيطرة رجال العشائر وقدامى الساموراي على الجيش بأفكارهم المتعنتة العدوانية، قلد اليابانيون الأوربيون في استغلال الشعوب الأضعف، فبدأت في التوسع على حساب كوريا والصين للاستيلاء على المواد الخام، وفتح أسواقهم بالقوة لتسويق منتجاتها، وبعد أن هزمت اليابان الصين بسهولة في ١٩٠٣م، وأرغمتها على توقيع اتفاقيات تجارية محففة تنبه الأوربيون إلى خطورة صعود اليابان العسكري، فأرغمها تحالف غربي على التراجع وإخلاء الجزر التي استولت عليها من الصين.

ليؤدي الفزع من التدخل الغربي إلى تضخم الإنفاق العسكري الذي استحوذ على قرابة ٦٠% من ميزانية اليابان، وبالفعل وجدت اليابان نفسها تدخل في مواجهة عسكرية مع روسيا ١٩٠٥م، ويحقق جيشها مفاجأة كبرى بتحقيق انتصارات مدوية على الإمبراطورية التي كانت تعد قوة عظمى، اضطررت الروس إلى طلب الصلح (حصل الرئيس الأمريكي روزفلت على جائزة نوبل للسلام لتوسطه في مفاوضات الصلح)، وفتحت الباب أمام اليابان لتوسيع نفوذها والاستيلاء على المزيد من أراضي جيرانها، فسرعان ما ضمت جنوب منشوريا ثم كوريا ١٩٠٩م، وأصبحت اليابان دولة إمبريالية!

وبينما بدأ اسم اليابان يرتفع في العالم بأسره كنموذج للدولة الصاعدة التي تنافس القوى الأوربية الكبرى حتى أشاد بها زعماء الحركة القومية المصرية، مثل: مصطفى كامل الذي ألف كتاب (الشمس المشرقة)، وحافظ إبراهيم الذي ألف قصيدة (غادة اليابان) لامتداحها، كان الواقع السياسي الياباني يشهد صعوداً نموذجاً خاص من الفاشية العسكرية؛ حيث اختلطت الأفكار القومية الحادة التي انتشرت في مطلع القرن العشرين، وأفرزت صعود النازية الألمانية والفاشية الإيطالية مع السيميت العسكري للمجتمع الياباني، الذي سيطر عليه العسكريون أصحاب ثقافة الساموراي التي تقديس القسوة، وتزدري الرحمة مع عقائد الشنتو التي اعتقدها اليابانيون، وصورت لهم أنهم (الأمة المقدسة سلالة الآلهة الذين يجب أن يحكموا العالم) جنس أرقى من الآخرين، فتعاملوا مع جيرانهم الآسيويين بعنصرية وقسوة مفرطة، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى تحالفت اليابان مع إنجلترا ضد ألمانيا، فاستولت على مستعمراتها الآسيوية، ووسعت من نفوذها بالصين، وانتعش اقتصادها، وتضخمت قدراتها العسكرية.

ولكن أعقب الحرب موجات من الكساد العالمي تأثر بها الاقتصاد الياباني الناشئ بعنف، وكان الحل الجاهز عند النخبة العسكرية بطريقة تفكيرها العدوانية هو ضم المزيد من الأراضي إلى الإمبراطورية اليابانية، والاستيلاء على الأسواق الآسيوية الضخمة بالقوة! لتفتعل أزمة مع الصين وتجتاح منشوريا وتحتلها.

وعندما أدانت عصبة الأمم المذابح التي قامت بها اليابان في الصين انسحبت اليابان من العصبة لتدخل في عزلة دولية مجدداً تحت ضغوط العسكريين الذين لم يتورعوا عن اغتيال الوزراء والساسة إن وجدوا منهم تردداً في تنفيذ مخططاتهم، بل وقام مجموعة من الضباط باحتلال مباني الحكومة في طوكيو مدة أربعة أيام، وقتلوا وزراء الداخلية والمالية والتعليم والعديد من كبار الموظفين، حتى تدخل الإمبراطور هيروهيتو (كان نهج الإمبراطور في عدم التدخل في شئون الحكومة والبقاء بعيداً كرمز لليابان على الرغم من سلطته غير المحدودة سبباً في قيام سلطة موازية من العسكريين التي سيطرت عليهم أفكار فاشية توسعية أدخلت اليابان حروباً ضروساً انتهت بدمارها)، وأبدى غضبه فاستسلموا ولكن الحكومة التالية كانت مكونة من العسكريين بشكل رئيسي، وازداد تحكم الجيش الخفي في مقدرات اليابان.

وتحول اليابانيون إلى التحالف مع ألمانيا ضد الشيوعية ١٩٣٦م، وسرعان ما بدءوا الحرب ضد الصين في ١٩٣٨م لتعلن التعبئة العامة وتجميد الأحزاب، ووضعت الشركات تحت السيطرة الحكومية ليتحول نظام الحكم إلى الشمولية التامة كما أرادت الفاشية العسكرية التي وجدت في الهتلرية نموذجاً يحتذى به.

وكان انضمام اليابان للمحور فرصتها للاستيلاء على مستعمرات إنجلترا وفرنسا الآسيوية، فاحتلت الهند الصينية وفيتنام، فقامت أمريكا بحظر تصدير الوقود عالي الأوكتان في محاولة لشل الأسطول الجوي الياباني بينما كان احتياطي اليابان من الوقود يتضاءل، وبعد مناوشات عسكرية ودبلوماسية كان الصدام حتمياً، وفي نهاية ١٩٤١م قام الأسطول الجوي الياباني بضرب

الأسطول الأمريكي في (بيرل هاربور)، بقوة مدمرة، وأنزلت به هزيمة ساحقة، وفي خلال ثمانية أشهر فقط كانت القوات اليابانية قد احتلت سيام وشمال شرق الملايو، كما احتلوا هونغ كونج وسنغافورة وجزر الهند الشرقية، وطرادوا البريطانيين منها.

خيتم أجواء الهزيمة على أمريكا التي أصدر رئيسها أمرًا بالقبض على ١٢٧ ألف أمريكي من أصول يابانية ووضعهم في معسكرات اعتقال، ولكن الآلة الصناعية الأمريكية هائلة القوة كانت قد دارت لتنتج أسلحة بكميات وسرعة لم يشهدها العالم من قبل وسرعان ما انقلبت دفة الحرب، وترنحت اليابان تحت ثقل الضربات الأمريكية العنيفة، ولكن كبرياء اليابانيين حال دون طلبهم للصالح رغم قيام الأمريكيين بقصف طوكيو والمدن الكبرى بقنابل النابالم الحارقة، فقتلت مئات الآلاف من المدنيين الذين يعيشون في بيوت خشبية.

ورغم التفوق الأمريكي الواضح؛ فإن صمود اليابانيين الأسطوري جعل تقدمهم في الجزر اليابانية غاية في الصعوبة، فرغم حشد أمريكا لأكثر من ٧٥٠ ألف جندي و٧٦٠ طائرة لاحتلال جزيرة أوكيناوا الإستراتيجية؛ فإن هذا لم يحدث إلا بنجسائر فادحة بعد معركة استمرت ٨٢ يوماً أيدت فيها القوات اليابانية المدافعة فضلاً عن قرابة ١٠٠ ألف من سكان الجزيرة المدنيين الذين سقطوا بين نيران الجانبين المسعورة، أو قاموا بالانتحار، أو دفعتهم القوات اليابانية لذلك حتى لا يقعوا أسرى بيد العدو، وكانت معركة (إعصار الفولاذ)، كما تذكر في المراجع الإنجليزية مقنعة للقيادة الأمريكية أن حسم المعركة بالطرق التقليدية أمرٌ بعيد المنال.

وأن اليابانيين سيحاربون لآخر رجل من بيتٍ إلى بيت، ولن يسمحوا لهم بالتقدم خطوة واحدة إلا وأرجلهم مغروسة في الدماء.

حتى استعمل سلاح الرعب النووي في هيروشيما ثم ناجازاكي.

وفي الثانية عشرة ظهراً يوم الخامس من سبتمبر ١٩٤٥م سمع الشعب الياباني صوت إمبراطوره المقدس لأول مرة عبر الراديو وهو يعلن لهم ما لم يكن في تصورهم أبداً.. أن اليابان هزمت في الحرب، وتعلن استسلامها.

كانت صدمة اليابانيين كبيرة، وانهارت الديكتاتورية العسكرية الخيفة كبيت ورق على يد الحاكم العسكري الأمريكي جنرال (دوغلاس ماك آرثر)، الذي حل الجيش وأعدم قرابة ٤٠٠٠ من قادته، بخلاف الآلاف الذين فضلوا الانتحار على الاستسلام، وحظر الأحزاب والجماعات الفاشية.

وكانت مهمة جنرال (ماك آرثر) رغم تمتعه بصلاحيات مطلقة صعبة، فالبلاد دمرتها الحرب وأصبحت على شفا المجاعة، والخوف من إعادة تنظيم الفاشية لصفوفها، أو سقوط اليابان بيد القوى الشيوعية كبير، وفي سبيله لتحويل البلاد إلى الديمقراطية والراسمالية لصد هذه الأخطار غير الجنرال من التركيبة الطبقية بعمق، فأصدر قانوناً للإصلاح الزراعي حدد فيه الحد الأقصى

للحيازة الزراعية بثلاثة هكتارات فقط، فتحول الفلاحون اليابانيون إلى ملاك لأراضيهم الصغيرة بدلا من الإقطاعيين، وفكك التكتلات الصناعية الكبرى إلى مئات من الشركات الصغيرة، وسمح بقيام النقابات العمالية، وحول النظام السياسي إلى الديمقراطية بصياغة دستور جديد؛ حيث الإمبراطور رمزاً للدولة، ولا يشارك في الحكم، بل يتولى التشريع البرلمان (الدايت)، ويعين رئيساً للوزراء، وسيطر الجنرال على البرلمان من خلال دعم الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني بقوة، ليكون الحزب المسيطر على اليابان، وينفرد بحكمها ٥٤ عاماً متواصلة منذ ١٩٥٥م حتى هزيمته لأول مرة في ٢٠٠٩م قبل أن يعود للسلطة مجدداً في الانتخابات التالية، وغير نظام التعليم إلى غربي براجماتي يهدف لتخريج عمال وتقنيين ماهرين.

وعندما دخل جنرال (ماك آرثر) اليابان اضطر لوضع نظام لتوزيع الطعام بالبطاقات على اليابانيين لمواجهة خطر المجاعة، حيث اضطر فقراء اليابانيين إلى التخلي عن كل ممتلكاتهم من أجل الطعام، قبل أن تضع الحكومة يدها على أموال الشعب كإفّة بمنح الاعتراف بالعملة غير المسجلة في حسابات بنكية، وتحدد مبلغ ٥٠٠ ين فقط شهرياً كحد للسحب من الحسابات البنكية للسيطرة على التضخم والسوق السوداء، بالتوازي مع المساعدات الأمريكية الضخمة التي منعت انهيار الدولة.

ثم أوفدت أمريكا الخبير الاقتصادي الشهير (جوزيف دودج)، الذي وضع خطة إصلاح اقتصادي نفذت بحزم رغم قسوة إجراءاتها على الفقراء، واعتمدت على سداد العجز في الموازنة من خلال الضرائب، وحظر طبع العملة أو الاقتراض الداخلي لسداد العجز.

وسيطر على الاقتصاد وزارة التجارة والصناعة التي نفذت بإشراف الخبراء الأمريكيين خطاً طويلة الأمد؛ لتقوية الصناعات، وتحسين البنية الأساسية، ووجهت موارد الدولة لتقوية الصناعة، وتحسين التعليم. وقامت الوزارة بسياسة تحفيزية غاية في الذكاء، حيث كانت تمنح الشركة التي تسجل اختراعاً أو تقنية جديدة حق احتكار مطلق مدة عامين، ثم يتحول الاختراع أو التقنية لمشاع، فكانت الشركات اليابانية تتسابق للتّحسين المستمر بإضافة تقنيات جديدة تمكّنها من المطالبة بحق الاحتكار للمنتج لتحافظ على حصتها من السوق.

وبالتدريج انقشعت الأزمة، وارتفع مستوى معيشة المواطن الياباني، وأسهمت الأوضاع العالمية مثل الحرب الكورية في فتح الأسواق أمام المنتجات اليابانية التي اكتسبت سمعة جيدة، وشجعت الحكومة على الاستهلاك، وتحسين حياة اليابانيين اليومية لضمان الانتعاش المستمر للاقتصاد، فاختفت البيوت الخشبية، وظهرت ناطحات السحاب، واختفت الملابس التقليدية، وظهرت البدلات والملابس الغربية، وتغير المطبخ الياباني الذي كان شبه مقتصر على الأرز والسمك؛ فأصبحت المأكولات الفاخرة الشرقية والغربية مألوفة، وانتشرت السيارات الحديثة ومستلزمات الرفاهية المتعددة.

وفي خلال الأعوام من ١٩٥٥م إلى ١٩٧٣م كان الاقتصاد الياباني يحقق معدلات نمو خارقة بمتوسط ٩% سنوياً، وإن لم يخل الأمر من تحديات جسيمة فقد أسفرت التغيرات العميقة في المجتمع الياباني إلى قيام حركة مناهضة للتغريب، وتضخمت الجريمة المنظمة، وظهرت الجماعات الشيوعية والدينية المتطرفة، ولكن مع الوقت تراجعت المشكلات، وأثبتت اليابان وجودها كدولة قوية ومؤثرة في الصعيد الدولي.

قد أكسبت الفاشية العسكرية المجتمع الياباني روح النظام والالتزام، وغرست الولاء للعمل واحترام السلطة، فلها أتي الاحتلال الأمريكي بخطة لتحويل الاقتصاد للرأسمالية وحول الموارد الضخمة التي كانت توجه لصالح القوة العسكرية إلى تنمية الصناعة وتحسين التعليم (على يد الخبراء الوطنيين والأجانب) كان النمو أمراً منطقياً، خاصة مع الاستقرار السياسي وعدم التورط في نزاعات سياسية أو عسكرية لعقود طويلة.

وهكذا تبدو المعادلة نظرياً بسيطة؛ تريد النجاح؟ أسند الأمر إلى أهله، وادعم الخبراء في تنفيذ خطط التنمية المحسوبة علمياً، تريد أن تقصف بالقنابل؟ اسمح للفاشية أن تمتلك الزمام.

وماذا فعل الشرق؟

«سألتُ ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة؛ سألتُ ربي ألا يُهلك أُمَّتي بالسَّنة فأعطانيها، وسألته ألا يُهلك أُمَّتي بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فنُعنيها».

صحيح مسلم.

عبر التاريخ الإسلامي الطويل كانت النزاعات المذهبية والعرقية والعقائدية حاضرة بقوة، وأفرزت عشرات التجارب، فقامت عشرات الدول الإسلامية المعتمدة على عقائد متباينة، فأقام الشيعة الإسماعيلية دولة الفاطميين، وأقام الشيعة القرامطة دولة في الشام وأخرى بالبحرين، وأقام الخوارج الدولة الرستمية بالمغرب ودولة الإباضية بعمان، كما قامت دولة الموحدين بالمغرب والأندلس على أساس ادعاء محمد بن تومرت أنه المهدي المنتظر؛ وذلك كله بجوار دول الخلافة التي اعتمدت صيغة أقرب للملكية الوراثية من الأمويين والعباسيين ثم العثمانيين وعشرات الدول التي استقل بها فعلياً قادة عسكريون كدول الإخشيديين والحمدانيين والأيوبيين والمماليك من بعدهم.

وكان ذلك التنافر والصراع على سلبياته ومثالبه الواضحة سبباً في إنتاج تعددية ثقافية وثراء فكري إلى أن استقرت الدولة العثمانية التي سيطرت على معظم الشرق الإسلامي، وحولته إلى ولايات لها، فدخل في حالة سكون وجمود في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تشهد تحولات عديدة وصراعات دامية، وتخرج من إطارها الضيق، وتتحول إلى قوة استعمارية.

وربما كان السلام النسبي الذي شاع في الشرق أحد أسباب تخلفه عن المنافسة مع الغرب، بينما هيأت النزاعات الدولية والطبقية أوروبا إلى قبول التغيير والتجديد، فتضخمت الجيوش وتضخمت معها الدول وقدرتها الإدارية والصناعية والتنظيمية، وصعدت الطبقة البرجوازية التي استفادت من ثمار الاستعمار المنهوبة من الشعوب المغلوبة على أمرها، فراج سوق الأفكار كما راجت التجارة، ودفع توافر الأموال جميع جوانب الحياة إلى الأمام بينما ظل الشرق يعاد اليوم نفسه فيه لقرون.

ثم دخلت الحداثة فجأة إلى الشرق الإسلامي على رءوس الحراب وعرييات المدافع؛ حيث وجد الشرق نفسه في مواجهة خاسرة مع قوى تتفوق عليه بوضوح، وكان تحول الشرق من ندر أرقى حضارياً -بمعنى الكلمة- للغرب إلى فريسة سهلة له تتنافس دويلاته على تمزيقه واستعمار صادمًا.

فكانت حركات التحرر تشهد صراعاً ثقافياً؛ حيث ظهرت الثقافة الغربية في المجتمعات العربية على يد الاستعمار الذي أنشأ نخبة ثقافية ووظيفية غربية الهوى؛ بفرض لغته ونظمه ومعاييره على التعليم والإدارة، وكذلك كانت محاولات اللحاق بالغرب من خلال محاكاته ومحاولة تحقيق نهضة

والتحول إلى مجتمعات صناعية (الفاشلة لأسباب اقتصادية وعملية متعددة)، فصعدت التيارات القومية، واستورد المثقفون أيديولوجيات غربية ليبرالية واشتراكية، وفي المقابل كانت حركات التحرر التي قاومت الاستعمار تحاول أن تلتزم بهويتها الإسلامية في مواجهة التغريب والاستعمار الثقافي بتصادم مع النخبة الجديدة، و تراها متواطئة مع الاستعمار أو أداة له.

وكان حدثُ إلغاء الخلافة العثمانية في تركيا مُزلزلاً ومُحرِّكاً لظهور الجماعات الإسلامية المختلفة؛ حيث كانت الخلافة العثمانية هي رمز وحدة المسلمين الأوحيد، وإن كانت تلك الخلافة اسمية فقط، فتركيا التي حاولت اللحاق بالغرب تحت ضغط القوى الداخلية التي رفعت رايات القومية التركية والعلمانية والخارجية التي استغلت هزائم الأتراك العسكرية في فرض إرادتها السياسية عليها لم تعد قادرة على الحفاظ حتى على شكلها، حيث اعتمدت الدولة العثمانية قانون العقوبات المؤسس على القانون الجنائي الفرنسي، وألغيت الحدود ١٨٤٠م ثم وفي ١٨٥٨م، ألغيت جريمة الردة، واستبدلت المحاكم الشرعية بالمحاكم النظامية أو العدلية، واستحدث برلمان ودستور، وفشلت محاولات إصلاح الدولة العثمانية، وإقامة جامعة إسلامية بديلا عن الإمبراطورية حتى سقطت الدولة العثمانية، وألغيت خلافتها.

ولهذا ظهرت الأيديولوجيا الإسلامية رد فعل وبديل للأيديولوجيات المستوردة التي أنتجت في ظل ظروف وسياق تاريخي مغاير تماما لظروف الشرق وتركيبته.

وعلى الرغم من أن الحركة الوهابية تُعد نموذجاً مبكراً وأصيلاً للأيديولوجيا الإسلامية؛ فإن ظروف نشأتها وطبيعتها المنغلقة المتعصبة جعلت تصنيفها حركة دينية فحسب برغم أنها تمثل النموذج المثالي لقطاع عريض من الإسلاميين، فقد أقامت دولة على أساس عقائدي صرف دون أدنى تأثير للحداثة الغربية، وأنتجت (في مرحلتها الأولى) نظام حكم قائم على بيعة مشروطة، يلتزم فيه الحاكم بالشرعية (التي يحدد أحكامها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخلفاؤه من بعده) مقابل التزام الناس بطاعته، وتوارث الحكم في ذريته.

أمّا إيران التي أصبحت ممثل المذهب الشيعي الإثني عشري الوحيد في العالم الإسلامي، والتي تحولت إلى المذهب الشيعي بطريقة قصرية منذ عهد الشاه إسماعيل الصفوي، الذي فرض على الشعب بفارس عقائد الشيعة بالحديد والنار، وأصبح المذهب السني أقلية مضطهدة بها فقد كانت بدورها تعيش في عزلة دولية شبه تامة، وظلت إيران بعيدة عن الحداثة طويلا، وأسهم تحقق السلام بينها وبين الدولة العثمانية التي ناصبتها العداء منذ ظهورها في تكريس جمودها وانغلاقها، ولكن الحداثة سرعان ما لحقت بها، وأصبحت مرتعا للصراعات الدولية ومحل صراع نفوذ شرس بين الروس والإنجليز خاصة عندما ظهر النفط في أراضيها، فأسال لعاب الذئاب إلى عام ١٩٢١م، حيث أطيح بالشاه الأخير من الأسرة القاجارية في انقلاب نفذه وزير الدفاع رضا بهلوي بمؤامرة بريطانية مكنته من إعلان نفسه شاهاً للبلاد.

ودخلت إيران عصر الحداثة في ديكتاتورية الشاه رضا بهلوي العسكرية الذي ضخم الجيش، ونظم الإدارة بشكل دقيق، وعمم التعليم وإن كان تصادم مع رجال الدين في محاولته لمحاكاة (أتاتورك)، وتكرار تجربته في علمنة تركيا، فقلص من نفوذ الفقهاء، واستولى على الأوقاف الدينية، واستبدل الشهور الفارسية في التقويم بالإسلامية، وشجع الرجال على حلق لحاهم، وارتداء الملابس الغربية، وأجبر المسؤولين على إحضار زوجاتهم للمناسبات العامة دون حجاب، وحظر العديد من الاحتفالات الدينية، واستبدلت المحاكم الشرعية والتقليدية من قبلية ومحاكم الجماعات الحرفية بقضاء موحد للدولة، وخولت سلطات تسجيل الوثائق القانونية إلى موثقين عامين تعيينهم الدولة، ومن ضمنهم عقود الزواج والطلاق، وبدأ تصدر قوانين جديدة منقولة من القوانين الأوروبية، وتراجع دور الشريعة، ونزع سلاح القبائل، وجند شبابها إجبارياً.

وفي ١٩٣٦م صدم الإيرانيون بصدور قرار الشاه بمنع ارتداء النساء الشادور وجميع أنواع الحجاب في المجال العام، وأمر الشرطة بنزع حجاب من تغطي شعرها قسراً.

وقامت المظاهرات الغاضبة تهتف: «الشاه يزيد» (نسبة ليزيد بن معاوية)، فقمعت بعنف، وقتل وسجن مئات المدنيين، وأعدم الجنود الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين.

ولكن نهاية الشاه كانت على يد بريطانيا التي صنعتها في البداية؛ فقد انحاز إلى جانب المحور في الحرب العالمية الثانية ظناً منه أن الألمان سينتصرون، فقام تحالف إنجليزي سوفيتي بغزو البلاد ١٩٤١م وإرغامه على التنازل عن العرش لابنه محمد، والذهاب للمنفى بجنوب أفريقيا.

ولكن سياسة الشاه التعسفية كانت قد أيقظت حراً شعبياً ودينياً رسم صورة مستقبل إيران لاحقاً، فارتفعت وتيرة انتشار التيارات الاشتراكية بالتوازي مع التيارات الأصولية التي رغبت في عودة إيران كدولة دينية.

وعندما وُجِّه الاشتراكي (مصدق) إلى مقعد رئاسة الوزراء، وتصدى للنفوذ الإنجليزي في البلاد، وأمم النفط الإيراني متصادماً مع شركة النفط الأنجلوإيرانية تقاطعت مصالح إنجلترا مع أمريكا مع الشاه الذي أزعجه نفوذ (مصدق) المتزايد، فوقع انقلاب ١٩٥٣م، بترتيب المخابرات الأمريكية والإنجليزية، وتبع الإطاحة بـ (مصدق) ضربات عنيفة للحركات والأحزاب الاشتراكية والقومية التي تحالفت معه، ولم يكن الشاه يدرك أنه بهذا يفرغ الساحة تماماً للقوى الدينية معتمداً على تضخيم قوة الجيش والمخابرات.

وفي ١٩٧٠م أصدر الفقيه المنفي بالخارج لمعارضته العلنية للشاه روح الله الخميني كتاب (الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه)؛ الذي حمل خلاصة أفكار فقهية شيعية طورت في القرن التاسع عشر والعشرين، وسرعان ما تحول الكتاب الصغير إلى مرجع ثوري وأساس للحراك السياسي التاريخي اللاحق.

يقوم مذهب الشيعة الاثني عشرية على أن قيادة الأمة الإسلامية الدينية والدينية تكون بيد الإمام المعين المعصوم من خلال اثني عشر إماماً، أولهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وإخراهم المهدي، الذي وفقاً لاعتقاداتهم غائب، وسيعود في نهاية الزمان لقيادة الأمة. وقد أسس الصفويون دولتهم باعتبار أن الملك أو الشاه هو نائب الإمام في تدبير الشؤون الدينية للأمة لحين عودته، إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت نظرية فقهية تقضي بأن الفقهاء هم نواب الإمام الغائب وليس الملوك؛ وهذه النظرية التي أسس عليها (الخميني) دعوته.

فيقول الخميني: «قد مرَّ على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمرَّ عليه ألاف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعامل الناس خلالها ما يشاءون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام؟ هل ينبغي أن يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟ لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور وجمع حقوق الفقراء حتى ظهور الحجة (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟».

«الحاجة إلى خليفة إنما هي من أجل تنفيذ القوانين؛ لأنه لا احترام لقانون من غير مُنفذ، وفي العالم كله لا ينفع التشريع وحده، ولا يؤمن سعادة البشر بل لا بد من سلطة تنفيذية يكون افتقارها في أي أمة عامل نقص وضعف. هنا تبدو أهمية تشكيل الحكومة وإيجاد المؤسسات التنفيذية، وضرورة تنظيمها، والإيمان بضرورة تشكل الحكومة، وإيجاد تلك المؤسسات جزء لا يتجزأ من الإيمان بالولاية. وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته؛ فإن خصائص الحاكم الشرعي ما زال يعتبر توافرها في أي شخص مؤهلاً إياه ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن العلم بالقانون والعدالة موجودة في فقهاءنا في هذا العصر».

«الفقيه لا يكون حصناً للإسلام كسور البلد له، إلا أن يكون حافظاً لجميع الشؤون من بسط العدالة وإجراء الحدود وسد الثغور وأخذ الخراج والماليات وصرافها في مصالح المسلمين ونصب الولاية في الأصقاع والأفصاف ليست بإسلام بل يمكن أن يقال: الإسلام هو الحكومة بشؤونها، والأحكام قوانين الإسلام، وهي شأن من شؤونها بل الأحكام مطلوبات بالعرض، وأمور آية لإجرائها وبسط العدالة، فكون الفقيه حصناً للإسلام كحصن سور المدينة لها لا معنى له إلا كونه والياً له نحو ما لرسول الله وللأئمة صلوات الله عليهم أجمعين من الولاية على جميع الأمور السلطانية».

«للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة؛ مما يرجع إلى الحكومة والسياسية، ولا يعقل الفرق؛ لأن الوالي أي شخص كان هو مجري أحكام الشريعة والمقيم للحدود الإلهية».

فوسع (الخميني) من مفهوم هذه الولاية لتشمل الأمة بكاملها؛ حيث اتهم الملكيين بالسطو على واجب الفقهاء في إدارة شؤون الدولة، مفسراً قوله تعالى: {أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي

الامر منكم} أن أولى الأمر هم الفقهاء المجتهدون وليس الحكام السياسيين، وأنه في غيبة الإمام الكبرى تكون الولاية على الأمة للفقهاء وليس للملك، معتبرا أن محور الرسالات هو تحرير الناس من عبودية الملوك، وأن الحسين كان ثائرا على الملكية التي أقامها بنو أمية متشبهين بالروم والساسانيين، ووضع أمام المسلمين الشيعة هدفا هو القضاء على الملكية الفاسدة من جذورها.

وسرعان ما انتشرت الدعاوى للثورة، ومن المنفى انتشرت شرائط كاسيت تحمل كلمات الخميني، محرّضة عليها، وفي المقابل ضيق الشاه على المؤسسات الدينية أكثر، وشرع قوانين جديدة تسمح للنساء بالإجهاض، ومنع الرجال من تعدد زوجاتهم إلا بتصريح كتابي من الزوجة الأولى، وبترخيص من محكمة الأسرة، وسمح للنساء بالعمل خارج المنازل دون رغبة أزواجهن، وجند طلبة الحوزات الدينية إيجابيا، وأطلق يد المخابرات والأجهزة الأمنية في مواجهة القوى الدينية التي كانت تكتسب تعاطفا أكبر كل يوم من عامة الناس الذين استفزتهم تصرفات الشاه الديكتاتورية وإسرافه في ظل أوضاع اقتصادية متردية إلى أن وقعت الثورة فعليا.

وبنهاية ١٩٧٨م لم يكن أمام الشاه الذي رفض الجيش الاستجابة لمطالبه بضرب الثورة إلا أن يغادر البلاد منفيًا ليعود (الخميني) ويقود البلاد ويضع دستورا فريدا من نوعه في العالم، على أن يكون هذا الدستور دائما حتى خروج المهدي المنتظر وعودته لتولي سلطة الإمام، وأن يكون الخميني القائد الأعلى والمرشد للثورة طيلة حياته على أن يختار مجلس الخبراء بعد وفاته بتعيين خلفه، وكونه قائد أعلى له سلطة تحديد مصالح الإسلام ومصالح البلاد، والإشراف على وضع وتنفيذ السياسات، وفحص المرشحين لمنصب الرئاسة، وعزلهم وإيقاف أي قانون أو قرار جمهوري أو وزاري يتعارض مع الشريعة، بالإضافة لكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، يختار قياداتها، ويعلم الحرب والسلام، ويعين قاضي القضاة، ويشرف على السلطة القضائية. وتضمن الدستور مجلس شورى منتخب من الشعب، ورئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية، ومجلس مصغر من اثني عشر عضوا من الفقهاء يشرف على عمل مجلس الشورى، ويراقب تطابق القوانين مع الإسلام والدستور باسم مجلس المحافظة على الدستور.

وهذا هو النظام السائد في إيران لليوم.

ولكن بينما وجد الشيعة الاثنا عشرية مأربهم في تطوير نظرية ولاية الفقيه، حيث يتولى مجلس من الفقهاء السلطة العليا في الدولة نيابة عن الإمام الغائب حتى عودته بدلا من الملوك الذين لم يكونوا على قدر المسؤولية، فأضفوا الشرعية الدينية على الحكومة، وانهاو الخلاف حول التزام الدولة بتعاليم الشريعة وجد أهل السنة أنفسهم في مأزق.

فبينما ذهب جانب من النخبة الثقافية الجديدة إلى ضرورة محاكاة الطرق الغربية بكل تفصيلاتها كان على من يحاولون اتخاذ التراث الثقافي للأمة كدرع وسيف ضد الانسحاق الحضاري والتغريب مواجهة إشكاليات عميقة سببها التناقض بين الفكر السياسي الإسلامي التقليدي والدولة الحديثة ذاتها.

فمنذ مطلع التاريخ الإسلامي مثلت قضية الشرعية حجر الأساس للفقهاء السياسيين الإسلامي وأهم مشكلاته في الوقت ذاته، فشرعية الحاكم تقوم على رضائية اختياره بطريقة الشورى من أهل الحل والعقد، وشرعية قراراته تقوم على موافقتها الإجمالية للشرعية. وحيث إن إثبات الرضائية عند تولية الحاكم وتحديد من هم أهل الحل والعقد الذين تعتبر موافقتهم أمورا غاية في الصعوبة، وتحديد مدى اتفاق إجراءات وقرارات الحاكم مع الشرع يحتاج لهيئة تملك الحكم على هذه القرارات، ولم توجد هذه الهيئة أبداً عند أهل السنة؛ فالهيئات الشرعية كالأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء لا تمثل (كنيسة إسلامية)، وإنما جماعة من الفقهاء تكتسب آراؤهم قيمتها من قناعة الناس بأهليتهم، ودعم الدولة لهم، وهذا ما يتعرض للتشكيك دائماً في القضايا الخلافية بطبيعة الحال.

فكما عبر الشيخ محمد عبده بوضوح: «ليس في الإسلام سلطة دينية سوى الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتفكير من الشر؛ وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أعلاهم.. ولم يجعل الإسلام لهؤلاء -القاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام - أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قررها الشرع الإسلامي، ولا يسوغ لواحد منهم حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظر».

فلا توجد فكرة مقابلة لفكرة الإمام المعصوم لدى الشيعة، ولا نظرية قوية مقابلة لنظرية السيفين التي دعمت بها الكنيسة الحق الإلهي للملوك في أوروبا، ولم يحدث الاندماج بين المؤسستين الفقهية الدينية والسياسية الحكومية، بل كان هناك دائماً فصل واضح بينهما.

وكمثال على هذا الفصل القائم على احترام كليهما للآخر، ومنع تسلط الدولة على الدين، واستيلائها على حرية الضمير الديني يمكننا النظر إلى معركة أحمد بن حنبل في قضية خلق القرآن باعتبارها معركة حرية العقيدة الدينية والضمير بإزاء السلطة، فأحمد الذي أعلن صراحة فيساده اعتقاد الخليفة المأمون بخلق القرآن لم يخلع يده من طاعته، ولم ينقض بيعته، ولكنه تحمل السجن والتعذيب حتى لا يسهم في فرض تلك العقيدة على الناس بكلمة قبول يحق له شرعاً قولها حفظاً لحياته.

ولكن وعبر عصور طويلة من الاستبداد ترسخ استبعاد الناس من الشأن السياسي (الذي هو شأنهم)، ونحى جانبا كل تراث المسلمين الفقهي السياسي، واستبدل بأقوال معلبة تدور حول وجوب الطاعة وحرمة الخروج على الحاكم بشكل تدليسي، يغفل أن المقصود طاعة القانون بتعبير عصرنا (ما صدر من سلطة تشريعية مختصة في نطاق اختصاصها، ووفقاً لقواعد العدل والإنصاف، وطبقاً لمقتضيات الصالح العام)، وأن المحرم هو الخروج المسلح على الحاكم والاقتيال على السلطة بطرق غير شرعية.

وكانت المجتمعات الإسلامية قد حُرمت من تطورها الطبيعي، فلم تستطع تكوين قوى محلية مؤهلة لتولي قيادتها بعد قرون من سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي ككل الإمبراطوريات حاولت

الحفاظ على وحدة أراضيها بإضعاف ولاياتها، فاعتمد الأتراك على المركزية الشديدة، ووقع محاولات الانفصال بإضعاف الولايات اقتصادياً بفرض الجزية، ومنع تملك الأراضي وتوارثها، وتجريدها من القوة العسكرية المحلية، فلها ضعفت كانت الغلبة للقيادات الطائفية والعشائرية التي تمتعت باستقلالية كبيرة في حكم أبناء الملل والطوائف المختلفة، وخاصة في الشام الذي تفتت، وأضحى قيام دولة موحدة به أمراً بعيد المنال، فجاء الاستعمار ليفرض على الشعوب العربية نخبة خانعة متواطئة لا تعبر عنها، استمر جزء منها بعد رحيله، وورثت سلطته مستندة إلى المناصب التي تولتها، والثروات التي كونتها بالتعاون معه، لتحقيق أغراضه في تدجين الشعوب لتبقى تلك المجتمعات تحت نير نخبة حاكمة، لا تشاركها الهوية، ولا الأهداف، ولا القيم، وتعاني الأمرين من تبعات الانفصال بين الطبقة الحاكمة والشعب وهي تتوهم أنها نالت أخيراً بعد تضحياتها الجسيمة استقلالها وأصبحت حرة.

وكان أثر الاستبداد الذي عاناه الشرق تاريخياً طويلاً واضحاً في ميل كل التيارات تقريباً لقبول فكرة المستبد العادل الخرافية.

فإنَّ المستبد بهم يتشبهون بالمستبد، ويحاكونه، وتتطبع أنفسهم على قبول الاستبداد والرغبة في ممارسته رغم ما يقاسون منه، ورغم صبرهم للعنات على المستبد والاستبداد ليل نهار.

وتاريخنا الطويل أورثنا من ضمن تركة كبيرة استبداداً خرافياً، ربما يجعل قول الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار: «إن الشعوب التي تنشأ في مهد الاستبداد، وتأسس بالظلم والاضطهاد؛ تفسد أخلاقها، وتذل نفوسها، ويذهب بأسها، وتضرب عليها الذلة والمسكنة، وتألف الخضوع، وتأنس بالمهانة والخنوع، وإذا طال عليها أمد الظلم تصير هذه الأخلاق موروثاً ومكتسبة حتى تكون كالغرائز الفطرية والطباع الخلقية إذا أخرجت صاحبها من بيتها، ورفعت عن رقبتها نيرها الفيتية ينزع بطبعه إليها، وينفلت منك ليقتمح فيها، وهذا شأن البشر في كل ما يألفونه» ينطبق علينا بحذافيره.

فوجدنا التيارات القومية التي رفعت شعارات الاستقلال والكرامة والحرية قد أفرزت ديكتاتوريات، ووجدنا معارضها الذين رفعوا شعارات العدل والمساواة يحاولون استبدالها بديكتاتوريات أخرى.

ومن الجدير بالملاحظة ذلك التطابق بين أفكار بعض الإسلاميين في العصر الحديث والأفكار التي ترددت في التراث الإسلامي القديم؛ فالجماعات الإسلامية في القرن العشرين كرت رؤية بني أمية الذين في سبيل تأسيس دولتهم جحدوا حتى غيرهم في اختيار خليفة، فرفضوا الاعتراف ببيعة الحسين وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما مدعين أنهم فقط أهل الشورى، وأهل لها بقدرتهم على اختيار الأصلح والدفاع عن اختيارهم وحمايته إلى أن أثبتت سيوف العباسيين خطأهم، فجدد المنتسبين لبعض الجماعات الحديثة تعتبر أنفسهم فقط من لهم حق الشورى والاختيار، ولا شرعية ولا اعتبار لسلطة خارجة عن اعترافهم بها، وإن اضطروا لإظهار بعض الطاعة فذلك

لمقتضيات مرحلة الاستضعاف تنتهي بانتهائها بلاٍ ثريب عليهم، فليس للسلطة بيعة في أعناقهم تلزمهم؛ ولا شرعية تستند إليها، بالإضافة إلى تصور بعضهم قابلية المجتمع (للمجاعة)، فليست غايتهم أن تحكم جماعتهم الدولة، وإنما أن تصبغ المجتمع كله بصبغتها، ويصبح صورة منها، ويتماهى معها في الأفكار والعقائد إن لم يكن بالحسنى وقبول الدعوة بالسلم فبالقوة والعنف أو الخداع أو أية وسيلة كانت لتحقيق الهدف الأسمى الذي تهون في سبيله كل العقبات، وتبرر كل التجاوزات.

وفي المقابل نجد عبارة السلطان ظل الله في الأرض يُعاد صياغتها بألفاظ مختلفة من داعمي السلطة (أي سلطة)، رافعين شعارات تحريم الخروج على الحاكم، وأن الصراع السياسي لا يستحق ما يراق على جوانبه من دماء، وما يترتب عليه من مفساد بينما الأخرى بالمسلم العاقل التقى أن يجذو حذو الأتقياء من أسلافه، ويدعو للحاكم بالصلاح والتوفيق، ويظهر طاعته واحترامه أيا كان مصدر سلطته، وأيا كانت سياساته.

وحتى المعتدلين منهم والذين يمكن أن نصفهم باليمين الإسلامي، الذي يهدف إلى الاستقرار، ويميل للمحافظة على الوضع الراهن في مقابل اليسار الإسلامي، الذي يهدف للتغيير الجذري ولو بطرق راديكالية عنيفة، فيؤسسون لمنهجية تعاملهم مع السلطة على أسس عملية؛ أن قيام الدولة بوظائفها يتطلب ألا تنازعها في سلطانها قوة أخرى في المجتمع، وأن حق تعدد الآراء الفقهية الذي كفله الإسلام بحرية الأجتهد قد يتحول إلى فوضى مدمرة إن استعمل في صراع سياسي أو كان ذريعة للخروج عن سلطان الدولة وطاعة القانون، وعلى هذا فرؤيتهم للنظام السياسي الأمثل الذي يسعون لتحقيقه هو (ملك فيه رحمة) وليس (خلافة على منهاج النبوة).

ولا يجمع بين هؤلاء وهؤلاء إلا إتفاقهم على محمد حق عامة الناس في المشاركة السياسية، واعتبار من يقول بسيادة الشعب متجاوزاً في حق الله تعالى، ويتناسون أن الغرور الذي جعلهم يتصورون أنفسهم صفوة الأمة ليس حكراً عليهم بل يشاركه فيهم غيرهم الذين إن كانوا أسعد منهم حظاً ووصلوا للسلطة يكون التنكيل بهم - كما حدث مراراً - على رأس أولويتهم.

وعندما حملت الحداثة إلينا التعددية السياسية في صورة الحزبية ظهر ما يسمى بالأحزاب الإسلامية، والتي في كثير من الأحيان بدلا من حماية الدين من الأعياب الساسة وحماية هوية المجتمع من تقلبات الأهواء الأيديولوجية، ووسيلة لخوض الإسلاميين غمار السياسة سلبياً دون أن يضطروا للانخراط في كيانات حزبية يختلفون مع أيديولوجيتها تحولت لوسيلة للحط من الدين وأهله وجرات السفهاء على إهانة المقدسات.

فكيف يكون الدين معصوماً من النقد والهَمْز والهمز وهو يوضع كصنف يُفاضل بينه وبين غيره على أرفف المتجر السياسي؟!

وأصبحت تلك الأحزاب وسيلة تفريق وفتن؛ لأن من طبيعتها الاستقطاب، فأصبحت تتنافس على تحزيب المتدينين وأدلجة الدين، وكل حزب يدعي ليس فقط احتكاره الصواب السياسي، وإنما احتكار الصواب الديني أيضاً.

ولم تترك تلك الأحزاب شيئاً من سلبيات وسخافات التحزب - من إقصاء للمخالفين والتشجيع عليهم والاستقطاب، ولو على حساب أمن المجتمع ووحدته وادعاء النقاء والإخلاص، بينما الآخرون مدعون مشبهون - إلا أخذوه ثم صبغوا هذا القبح كله بصبغة إسلامية منتحلة.

ولا تبدو هذه الأفكار شاذةً على الإطلاق، فعندما وَقَعَ الصدام مع الغرب الاستعماري طرحت إجابة واضحة لأسباب هذه الهزيمة، وكانت هي أن المسلمين تخلفوا وسقطوا بسبب تخليهم عن دينهم في الأساس، وأن الحل لرد الاستعمار واستعادة ما فقد من سبق حضاري هو التمسك بالوحدة الإسلامية، وعدم الاستجابة للأفكار القومية المسمومة التي يروجها الاستعمار لتفريق المسلمين وإعلاء قيم الجهاد والعمل بالدين. فصعدت فكرة الجامعة الإسلامية، والتمسك بالخلافة العثمانية مع إصلاحها في فكر الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا قبل أن تسقط الخلافة في تركيا ذاتها، وتتحول إلى دولة علمانية بانقلاب (أتاتورك)، وصعود المرحلة القومية، وفي ظل تشظي الدول العربية الإسلامية، ووقوعها تحت سطوة أحد المعسكرين الغربيين، وفشل محاولات إقامة دولة مواطنة حديثة كان من الطبيعي أن تصعد أفكار راديكالية تهدف لهدم بنیان تلك الأنظمة الفاشلة واجتثاثها من أصولها، وتغيير المجتمعات التي تغربت، وإعادتها لجادة الصواب.

وسرعان ما صيغت هذه الرؤية في كتابات وآراء تحمل سمّاً شمولياً يُصوّر الإسلام كمنهج حركي يقوم على تنظيم المجتمعات وفقاً لقواعد محددة سلفاً، وليس وفقاً لاحتياجاتها أو تطورها، وتحتقر السمة الفردية للدين كوسيلة للإنسان لإنقاذ ذاته، في مقابل الشق الجمعي القائم على خطاب جماعة المؤمنين الملمزين بالحراك المنهجي في سبيل إقامة المجتمع الصالح - بصورة مثالية محددة المعالم - وليس العمل على صلاح أنفسهم فحسب.

والنتيجة العملية لهذا الخطاب تتمثل في ضرورة قيام «الجماعة» التي تمثل العصبية المؤمنة التي تواجه طغيان العالم وجهله بالحق، وأن هذه الجماعة مهمتها قيادة الأمة من خلال حيازة القوة اللازمة للاستيلاء على السلطة لتتمكن من إقامة المجتمع الصالح بحسب ما يروونه صواباً عند الله بحسب معاييرها.

وهذه الرؤية ناتجة عن سوء الظن بالأمة، وعدم الثقة بقدرتها على اتخاذ الطريق الصحيح من ناحية، والتأثر بمقياس القوة المتمثلة في جماعة متحوّصة منغلقة على نفسها في حالة جاهزية قتالية دائمة دفاعاً عن المعتقد من ناحية أخرى، مع تجاهل إمكانية قيام جماعات متعددة كلها يظن أنه العصبية المؤمنة ذات الرسالة السامية في إنقاذ الأمة وحماية الدين، فينتهي الأمر بالتناحر بينهم، وفوز الأكثر حظاً وجرأة، والأقل تقوى كما حدث مراراً.

فُجد حق الأمة في حكم نفسها ثانية، ولكن هذه المرة لصالح جماعة حركية ما يظن أفرادها المعدودون أنهم الصّفوة والقادة، وأنهم أهل الحل والعقد، وأعلم الناس بمقاصد الشرع ومصالح العباد، ولا اعتداد بآراء مخالفينهم.

ويلاحظ أن تصور الإسلاميين عن طبيعة السلطة تسبب في غفلتهم عن أحد أهم وظائف الدولة في التصور الإسلامي ألا وهي كفالة الحق في الحياة الكريمة لكل مواطنيها.

فعل سبيل المثال نجد الإمام ابن حزم يقول في (المحلى بالآثار): «فرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكاة ولا في سائر المسلمين بذلك، فيقام لهم بما يلزمهم من القوت الذي لا بد منه، ومن ملبس للصيف والشتاء مثل ذلك، ومن مسكن يكفهم من الشمس والمطر وعيون المارة».

ويقول الإمام النووي في (المجموع): «قال أصحابنا - في الفقير ما إذا يعطى من الزكاة - فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، وقرب جماعة من أصحابنا ذلك، فقالوا: من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة، ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلاً إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك، ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام. قال أصحابنا: فإن لم يكن محترفاً، ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يقدر بكفاية سنة. قال المتولي وغيره: يعطى ما يشتري به عقاراً يستغل منه كفايته. قال الرافعي: ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عينه في مدة حياته، والصحيح بل الصواب هو الأول. هذا الذي ذكرناه من إعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون، وكثيرون من الخراسانيين، ونص عليه الشافعي، وذكره البغوي، والغزالي وغيرهما».

ولكن بدلاً من اعتماد خطاب قائم على العدالة الاجتماعية - والتي هي على رأس أولويات من يرغب في إصلاح أي مجتمع - كان الخطاب الإسلامي في معظمه يقوم على الاستقطاب نتيجة التحزب، وما تحزب أصحاب عقيدة دينية أو غير دينية في جماعة حركية إلا نازعت مصلحة الجماعة أصول عقيدتهم حتى أصبحت مصلحة الجماعة عندهم مرادفاً للعقيدة.

والواقع أنه في ظل دولة مواطنة ذات أغلبية مسلمة لا يكون هناك مبرر لقيام ما يُسمى بالأحزاب الإسلامية التي تدعو لقيام ما يسمى بالدولة الإسلامية، وهم ما ظهروا إلا رد فعل للأفكار الغربية التي فرضت نفسها علينا؛ فعندما صعد مصطلح الدولة المدنية ظهر مصطلح الدولة الإسلامية مقابلاً لذلك، وعندما صنف الناس أنفسهم يمينين ويساريين صنف بعض المسلمين أنفسهم أيضاً إسلاميين، وعندما عجزوا أو رفضوا الاندماج في الدولة الحديثة كان اختراع مصطلح الدولة الإسلامية (ذات المفهوم المغاير تماماً لمفهومها في التراث الإسلامي لأهل السنة كله الذي اعتبر أرض الإسلام تلك التي يحكمها مسلمون، ويمارس فيها المسلمون عبادتهم بحرية) كبديل نظري للدولة الحديثة القائمة على التجربة الغربية بشكل رئيسي، وإن كانوا في النهاية سقطوا في فخ

محاكاة الفكر السياسي الغربي، ف بجانب تأثر الإسلاميين الواضح من ناحية التنظيم والتراتبية بالجماعات الفاشية والاشتراكية التي صعّدت بالتزامن معها مطلع القرن العشرين، نجد تصور الدولة عند الكثير منهم تصوراً شمولياً تتدخل الدولة به في كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس، بينما النموذج الغالب في التاريخ الإسلامي أن تكون الدولة أقرب للنموذج الليبرالي في أيامنا، تقوم بوظائف الدفاع والقضاء، وتقدم الخدمات العامة، وتعين المحتاجين، بينما يتولى المجتمع تنظيم نفسه، ويصلح أهل الدين والخير ما اعوج من سلوك أفرادهم، فتبقى للمجتمع قوته وسطوته على نفوس أفرادهم بغض النظر عن صلاح أو فساد حكامه المتعاقبين تعاقب الليل والنهار.

ولكن تأثراً بالحدائثة وضعت مؤسسة الدولة فوق المجتمع، وبدلاً من إصلاحه من الداخل أصبح التوجه للسيطرة على مؤسسة الدولة التي تفرض عليه قيمها ومعاييرها. وقد كان هذا مفهوماً ومبرراً في مرحلة تاريخية معينة كان الصراع العالمي فيها قائماً على تناحر واستقطاب أيديولوجي، ولكنه اليوم وبعد تجارب عديدة مؤلمة يستوجب إعادة النظر.

وفي مرحلة ما قبل الاستعمار كانت المجتمعات الإسلامية يدرس أبنائها منذ نعومة أظافرهم الفقه والعقائد على مذاهب بعينها بمنهج شبه ثابتة، فلما أتى الاستعمار وحول التعليم من ديني إلى غربي أصبحت معرفة المذهب مقصورة على فئة متناقصة من أبناء المدارس الشرعية، بينما يرفض غيرهم - خاصة المثقفين - أن يخضعوا لقولهم في الدين؛ لأنهم ليسوا بأفضل منهم عقلاً ولا ديناً ببساطة، ومن ثم نشأ شقاق بين طبقات المجتمع، فتلاحظ أن هناك درجة أكبر من الانسجام الثقافي في المجتمعات الغربية، والتي عرفت التقسيمات الطبقيّة الحادة بينما يفتقد هذا الانسجام في المجتمعات العربية الإسلامية التي تجد بها نسقين متناقضين من الفكر والثقافة يتشاركون المجتمع بل ونفس الطبقة الاجتماعية، ويرفض كلاهما وجود الآخر.

ومع حالة السيوّلة التي أنتجتها الحدائثة لم تعد للقيم والمعايير في المجتمعات نفس درجة الجمود والثقل التي كانت لها، بل أصبحت محل شك ومحاولات مستمرة للتغيير والتبديل.

وتلك الفوضى وغياب السلطة والجهة التي يرتضى المتنازعون الاحتكام إليها، ويقبلون حكمها لا يمكن أن ينتج عنه إلا زيادة في معدلات انتشار التطرف، بالإضافة إلى تحويل المجتمع لساحة صراع على السطوة فيه بين فريقين متنازعين ينظر أحدهما للآخر على أنه فاسد ومنحل، بينما يبادله ذلك الآخر النظرة على أنه متخلف ورجعي.

فبعيداً عن مثالية الخطابات تبدو المعركة بين الفريقين شخصية لمدى بعيد في كثير من الأحيان دافعها الحفاظ على المكانة الاجتماعية، ومحاولة اكتسابها، ويغلب عليها تعصب كلا الفريقين لأفرادهم في موقف أشبه بذهنية متعصبية مشجعي الكرة الذين لا يهتمون إن كانت أهداف فريقهم صحيحة أم لا، فنجد المزايدات والمكايده على أشدها والتحيز لكل من يحمل سمات أحد الفريقين الإسلامي أو العلماني بغض النظر عن نصيبه من الحق ومدى صحة آرائه، فينحاز المتدينون إلى أي رؤية ذات سمات إسلامي، ويتصدون بعنف لأي رؤية ذات سمات علماني،

بينما نجد انحيازاً مضاداً يقف متربصاً لأي رأي ذي خلفية دينية مهما كانت درجة وجاهته، فلا غرابة أن يدعم كلا الفريقين أي مستبد يبطش بالفريق الآخر.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات العشرين بدأت المعركة بين دعاة التغريب والأصوليين تظهر ملامحها وتشتد، وغلب عليها التطرف بين فريق يرفض أخذ حتى المنجز العلمي الغربي إلا إن كان منتجاً مادياً بحتاً، وآخر لا يرى إلا التماهي التام في الغرب واتباعه في الخير والشر سبيلاً.

فظهرت الأيديولوجيا الإسلامية في مطلع القرن العشرين بوضوح، وتعددت الجماعات والأحزاب التي ترفع الإسلام شعاراً لها في صراعتها على ناصية المجتمع والتحكم في مقدراته، معتبرة أن الإسلام عقيدة ونظام، وليس ديناً فحسب، ولكنه دين ودولة، وتصم من يرفض ذلك بالجهل بالشرع وإن كان يلتزم فرائضه ويتجنب نواهيه في كل أمره.

وفي المقابل ظهرت أيديولوجيات علمانية صرفة في الأوساط الثقافية العربية، على رأسها القومية العربية التي ازدهرت في الخمسينيات والستينيات قبل أن تنتكس سريعاً مقابل صعود القوميات القطرية، حيث قدمت كل دولة مصلحتها على مصالح الآخرين.

وفي محاولة لمواجهة الفيل في الغرفة، ومخاطبة إشكالية دمج الإسلام في إطار الدولة الحديثة ظهرت رؤى إسلامية تتوافق مع الدولة الحديثة، سواء بتقنين الفقه الإسلامي لإضفاء شرعية دينية على الدولة المدنية أو التيار المحافظ الذي يرغب في بقاء الدين بوصفه فاعلاً أساسياً في الحياة الاجتماعية والسياسية دون أن تستند شرعية الدولة إليه، إلا أنها تراجعت بشدة في مقابل صعود الأيديولوجيات العلمانية الصرفة، وما قبلها من أيديولوجيات إسلامية صرفة تعادي الدولة الحديثة، وتجه لإقامة دولة جديدة تماماً في شكل دولة خلافة أو إماراة، والتي إن لم تتحول لأشكال تنظيمية فهي كافية لزيادة الاستقطاب إلى حدود يعد فيها التفكير في العيش المشترك عبثاً.

ودخل الشرق العربي الإسلامي في حلقة مفرغة..

فلا الأيديولوجيات المستوردة نفعت في تغيير المجتمعات جذرياً، ولا قامت الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة، ولا قامت الدولة الإسلامية الراشدة، ولا حققت الدولة القومية الحديثة ما يطمح إليه الناس من ديمقراطية وعدالة اجتماعية، بل بقي الشرق خاملاً يستهلك أكثر مما ينتج مصنوعات وفكرًا وثقافة.

فهل إلى خروج من سبيل؟

أهم المراجع والمصادر

- بجم تقدم الأوربيون وتأخرنا؟ - عبد الله النديم.
- الكفار تاريخ الصراع بين عالم المسيحية وعالم الإسلام - أندرو هويتكروفت.
- الدين والدم إبادة شعب الأندلس - ماثيو كار.
- العالم من ١٤٥٠ م حتى ١٧٠٠ م - جون إ. ويلز جونيور.
- بيت الحكمة - جوناثان ليونز.
- تاريخ أوروبا الحديث - جفري برون.
- أوروبا والعالم الإسلامي تاريخ بلا أساطير - هنري لورنس - جون تولان - جيل فاينشتاين.
- أوروبا تاريخ وجيز - جون هيرست.
- تأثير الإسلام في أوروبا العصور الوسطى - وليم موتغمري واط.
- عصر التنوير - أيود سينسر.
- تاريخ عصر النهضة الأوربية - نور الدين حاطوم.
- شمس العرب تسطع على الغرب - زيغريد هونكه.
- الجسد والحداثة - خالد فهمي.
- ضمان الطبيب في الشريعة الإسلامية والقانون - وليد هوميل عوجان.
- الأوبئة والتاريخ - شيلدون واتس.
- الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية - دافيد أرنولد.
- ولادة الطب السريري - ميشيل فوكو.
- تاريخ الطب - ويليام بايم.
- عصر الإمبراطورية - إريك هوبزبأوم.
- عصر القومية - هانز كوهين.
- الجماعات المتخيلة - بنديكيت إندرسون.
- مارتن لوثر مقدمة قصيرة جدا - سكوت إتش هندريكس.
- قصة الحضارة - ول ديورانت.
- الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية - ماكس فيبر.
- الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ومنهجه في مباحث العقيدة - آمنة محمد نصير.
- تاريخ نجد - حسين بن غنام.

Money Vintage Minis by Yuval Noah Harari ○

- الرق ماضيه وحاضره - عبد السلام الترماني.
- العاقل - يوفال هيراري.
- التاريخ الاقتصادي العالمي مقدمة قصيرة جدا - روبرت سي الن.
- الشركة التي غيرت العالم-نيك روبنز.
- تاريخ العثمانيين - إدوارد شيفرد.

- تاريخ الدولة العثمانية - خليل إينالجيک.
- القومية العرقية وسقوط الإمبراطوريات - أفيل روشفيلد.
- نشأة حقوق الإنسان - لين هانت.
- الأصول التاريخية لحقوق الإنسان - كريمان محمود.
- موجز تاريخ الحرية - محمد يونس.
- النسوية قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب - د.رياض القرشي.
- النسوية ومفاهيم وقضايا - مية الراحي.
- أقدم لك - الحركة النسوية - سوزان ألس واتكنز.
- بنات إبراهيم - إيفون يازبيک حداد وجوزن إسبوزيتو.
- الفلسفة الإنسانية - حسن عجمي.
- الإنسانية المستحيلة - إبراهيم الزماح.
- الإنسانية مقدمة قصيرة - ستيفن لو.
- التاريخ المعاصر لأوربا - عبد العزيز نوار - عبد المجيد نعنعي.
- الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية - بارينجتون مور.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل - ابن حزم الأندلسي.
- المحلي بالآثار - ابن حزم الأندلسي.
- المجموع - يحيى بن شرف النووي.
- قصة الديمقراطية - جون دن.
- همس الدم - إريك دورتشموند.
- عن الحرية - جون ستيورات ميل.
- مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية - أندرو هيود.
- الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين - غيوم سيبرتان.
- أطول يوم في تاريخ اليابان - معهد دراسات حرب الباسفيك.
- المجتمع الياباني في عصر مايجي - رءوف عباس حامد.
- تاريخ القرن العشرين - بيير رونوفن.

1. الغلاف
2. كيف تقدم الغرب وتأخر الشرق؟
3. على سبيل التقديم لماذا هذا الكتاب؟
4. في البدء كانت الكراهية
5. الدواء المر لماذا تقدم الطب في الغرب وتأخر في الشرق الإسلامي؟
6. اختراع الوطنية
7. بين لوثر وعبد الوهاب ماذا فعل الإصلاحيان؟
8. طعم السكر كيف غيرت العبودية طعم حياتنا؟
9. رائحة المال
10. موت الإمبراطورية
11. حقوق الإنسان الأبيض
12. يا نساء العالم اُحدين
13. عصر الأيديولوجيا
14. دين الإنسانية
15. إن تأتي متأخراً
16. وماذا فعل الشرق؟
17. أهم المراجع والمصادر